

فهرست ملحق الأبحر

جميعه	جميعه
٢٠ باب صلاة المرنس	٣ كتاب الطهارة
٢٠ باب سجود التلاوة	٤ فصل ويحور الطهارة بالماء المطلق
٢١ باب المسافر	٥ فصل يرح النثر
٢٢ باب الجمعة	٥ باب التيمم
٢٣ باب العدين	٦ باب المسح على الخفين
٢٣ باب صلاة الخوف	٧ باب الحيض
٢٤ باب صلاة الخار	٨ فصل المستحاضة
٢٤ فصل في الصلاة على المني	٨ باب الانحاس
٢٥ باب الشهد	٩ كتاب الصلاة
٢٦ باب الصلاة في الركاء	١٠ باب الاداء
٢٦ كتاب الركاء	١٠ باب شروط الصلاة
٢٧ باب ركاة السواثم	١١ باب صفة الصلاة
٢٧ فصل وليس في اقل من ثلثه من المهر	١١ فصل يبغي الحشوع
٢٧ فصل في ركاة العم	١٣ فصل يحجر الامام بالقراءة
٢٨ فصل في ركاة الحبل	١٤ فصل الجماعة سنة مؤكدة
٢٨ باب ركاة الذهب والفضة	١٥ باب الحدث في الصلاة
٢٨ باب الركاء	١٥ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
٢٩ باب العاشر	١٦ فصل وكره عنه
٢٩ باب الركاء	١٧ باب الور والدواهل
٣٠ باب ركاة الخارج	١٧ فصل الراويج
٣١ باب المصروف	١٨ فصل في الكسوف
٣١ باب صدقة الفطر	١٨ فصل في الاسقاء
٣٢ كتاب الصوم	١٨ باب ادخال المراجعة
٣٣ باب موحب الهاد	١٩ باب القوائ
٣٤ فصل ساج الفطار	١٩ باب سجود السهو

فهرست ملتی الاحمر

صفحہ	موضوع	صفحہ	موضوع
۳۴	مصل بدر سوم موسی السد	۵۳	باب افعاع الطلاق
۳۵	باب الاعسکاف	۵۴	مصل قال اب طالق عدا
۳۵	باب الحج	۵۵	مصل قال لها اب طالق هكذا
۳۶	مصل واذا اراد الاحرام	۵۴	مصل طالق عبر المدحول بها
۳۶	مصل فاذا دخل مكة	۵۵	مصل وكسائه
۳۸	مصل ان لم يدخل الحرمه مكة	۵۵	باب التمهين
۳۹	اب المرام والجمع	۵۶	باب التعاقب
۴۰	باب الحجاب	۵۷	باب طلاق المریس
۴۰	مصل وان طلق للعدوه	۵۸	باب الرحمة
۴۱	مصل ان قبل الحرمه سدا	۵۹	باب الا لاء
۴۲	باب شجورة المهاب ملااحرام	۶۰	باب الحجام
۴۳	باب اساقه الاحرام الى الاحرام	۶۱	باب الطهار
۴۳	باب الاحصار والقواب	۶۲	باب اللعان
۴۴	باب الجمع من العر	۶۳	باب العين
۴۴	باب الهای	۶۳	باب العدة
۴۵	مسائل مشوره	۶۴	مصل محد موده
۴۵	باب الكاح	۶۵	باب ثوب الاسب
۴۵	باب المحرمات	۶۶	باب الحصاة
۴۶	باب الاواباء والآکما	۶۶	باب الصفة
۴۷	مصل امة الکماء	۶۷	مصل وبعها الطفل
۴۷	باب روج العده الى	۶۸	کتاب الاعاق
۴۸	باب الموه	۶۹	باب دق المعص
۵۰	باب حاج ارمی	۷۰	باب دق الموه
۵۱	باب حاج البقاء	۷۱	باب الحجاب بالمعص
۵۲	باب الموه	۷۱	باب العقی علی جعل
۵۲	باب ارسا	۷۱	باب البد
۵۲	باب الملاق	۷۲	باب الاسیلا

فهرست ملحق الاحمر

صفحة	تحييه
٨٩ فصل لا يمكن مسامح	٧٢ كتاب الايمان
٨٩ باب العنبر والجراح	٧٣ فصل وحروف الصم
٩٠ فصل في الحر	٧٤ باب اليمين في الدحول والخروج
٩١ باب المراد	والايمان والسكينة وغير ذلك
٩٢ باب الحاة	٧٥ باب اليمين في الاكل والسرب
٩٣ كتاب الاصل	واللس والكلام
٩٣ كتاب الامانة	٧٧ باب اليمين في الطلاق والحق
٩٣ كتاب الآتي	٧٧ باب اليمين في البيع والسراء
٩٣ كتاب المقصود	والروح وغير ذلك
٩٤ كتاب السر	٧٨ باب اليمين في الصرب والقتل
٩٥ فصل ولا يجوز	وغير ذلك
٩٦ كتاب الوفاء	٧٩ كتاب الحدود
٩٧ فصل اداي	٨٠ باب الوطني الذي يوجب الحد
٩٧ كتاب السوء	والذي لا يوجه
٩٨ فصل مدخل الساء	٨٠ باب الشهادة على الرني والرحوع
٩٩ باب الخراب	عنها
١٠٠ فصل من اشي ما لم يره	٨١ باب حد السرب
١٠٠ فصل في حد العت	٨١ باب حد القدر
١٠٢ باب السع القاسد	٨٢ فصل في التعرير
١٠٢ فصل وعن المشي	٨٣ كتاب السرقة
١٠٢ باب الافالة	٨٣ فصل في الحرر
١٠٥ باب المراجعة والوا	٨٤ فصل في كيفية القناع واساءه
١٠٦ فصل لا يصح مع امهال	٨٥ باب قطع الطريق
١٠٦ باب الرما	٨٥ كتاب السر
١٠٧ باب الحصوي	٨٦ باب العائمه وقسمتها
١٠٧ فصل الساء	٨٧ فصل وتهم العسمة
١٠٨ باب العلم	٨٨ باب استملاء الكفار
	٨٨ باب المسامح

فهرست مائت الاخر

صفحه	صفحه
١٦٨ فصل في الاصل	١٥٠ فصل وادا ولد
١٦٨ فصل في الكتب	١٥٠ باب كفاية العدد المشترك
١٦٩ فصل في الاصل	١٥١ باب العجر والموت
١٧٠ فصل في العجر	١٥٢ كتاب الولاء
١٧٠ فصل في الاسماء	١٥٢ فصل ولاء الموالاة
١٧١ فصل في البيع	١٥٢ كتاب الاكراه
١٧١ فصل في الميراث	١٥٣ كتاب الحجر
١٧٣ كتاب الميراث	١٥٤ فصل يحكم بلوغ العلاء
١٧٣ فصل في الميراث	١٥٥ كتاب المأذون
١٧٤ فصل في كرى الاصل	١٥٦ فصل بصرف الصبي
١٧٤ كتاب الاصل	١٥٦ كتاب العصب
١٧٥ كتاب العدد	١٥٧ فصل وان غير ماعصه
١٧٧ كتاب الرهن	١٥٨ وان عب ماعصه
١٧٨ باب مايجوز اربهاه والرهن	١٥٩ كتاب النسخة
والملاحة	
١٧٩ باب الرهن بوجه على اعدل	١٦٠ فصل وان احبب الشفع
١٨٠ باب المصرف في الرهن	١٦١ باب ماحب فيه الشفعة وما لا
وحبائه واياه	حب وما يظلمها
١٨١ فصل من يصير	١٦١ فصل وسط الشفعة
١٨٢ كتاب الحامات	١٦٢ كتاب القسمة
١٨٢ باب ماحب حب اعدل	١٦٣ فصل ونسعى للقاسم
والملاحة	١٦٣ فصل ومحور المهايأة
١٨٣ باب الصنائع وماوراء	١٦٤ كتاب المزارعة
١٨٣ فصل وبسط القسام	١٦٥ كتاب المساقاة
١٨٤ فصل ومن يلج بد حال	١٦٦ كتاب الدايخ
١٨٤ باب المارة في الميراث	١٦٦ فصل ومحرم
١٨٥ كتاب الدباب	١٦٧ كتاب الاصح
١٨٥ فصل في البصير الاصل	١٦٨ كتاب الكراهية

فهرست مناطق الامم

مجله	مجله
۱۸۶ فصل لاهود	۱۹۸ باب الوصيه بالخدمة والسك
۱۸۷ فصل من سرت اهل امراء	والثمره
۱۸۷ باب ما يحدث في الطريق	۱۹۹ باب وصية الهمي
۱۸۹ فصل ان مال حالي	۱۹۹ باب الوصي
۱۸۹ باب حياه الهميه وعالها	۲۰۰ فصل شهد الوصيان
۱۹۰ باب حياه الرقي والحياه عالها	۲۰۰ كتاب الحسن
۱۹۱ فصل دة العد	۲۰۱ مسائل سي
۱۹۲ فصل وان حق مدر	۲۰۲ كتاب الفرائس
۱۹۲ باب حسب العد والسن	۲۰۵ فصل في العذاب
۱۹۳ باب الاماره	۲۰۵ فصل في الحب
۱۹۴ باب المعاول	۲۰۶ فصل وادار ادب مهام الفريسه
۱۹۵ كتاب الوصايا	۲۰۷ فصل دوالرحم
۱۹۵ باب الوصيه حسب المال	۲۰۷ فصل والعرق والهمي
۱۹۷ باب العي في المرس	۲۰۷ فصل ولا رب المحوس
۱۹۸ باب الوصيه الالاف بة هم	۲۰۸ فصل الماسحه
	۲۰۸ حباب الفرائس
	۲۰۹ فصل وداخل العدد من



تاریخ نوجوان کین سیف ^{سطح} ۸۰ ۱۵۰ ۷۰

وہا آئے فی - قطع - جوق - ^{سطح} ۹۰ - ۱۴۹ - ۹۹

والشافی صین - ^{بیر} ۱۵۰ - ۲۰۴ - ۵۴

وہا آئے جوق - امر - جعد ^{۱۶۰} ۱۶۰ - ۲۰۴ - ۵۴

فاحسب علی ترتیب نظم

فخرتہ - کاملہ

مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ

هذا متن موجز مختصر في علم الفقه * مسمى بمتقى الأبحر * للفقير العالم
العلامة المحقق * والتقى الفاضل الفهامة المدقق * إبراهيم بن محمد بن
إبراهيم الحلي * عليه رحمة ربه الغني * كان إماما وخطيبا بجامع الساطان
محمد خان * بمدينة قسطنطينية المحمية * ومدرسًا بدار القراءة التي بناها سعدى
أفندي * ومات في سنة ست وخمسين وتسعمائة * وقد جاوز التسعين
عمره * روح الله روحه * وزاد في أعلى غرف الجنان فتوحه *

- - -

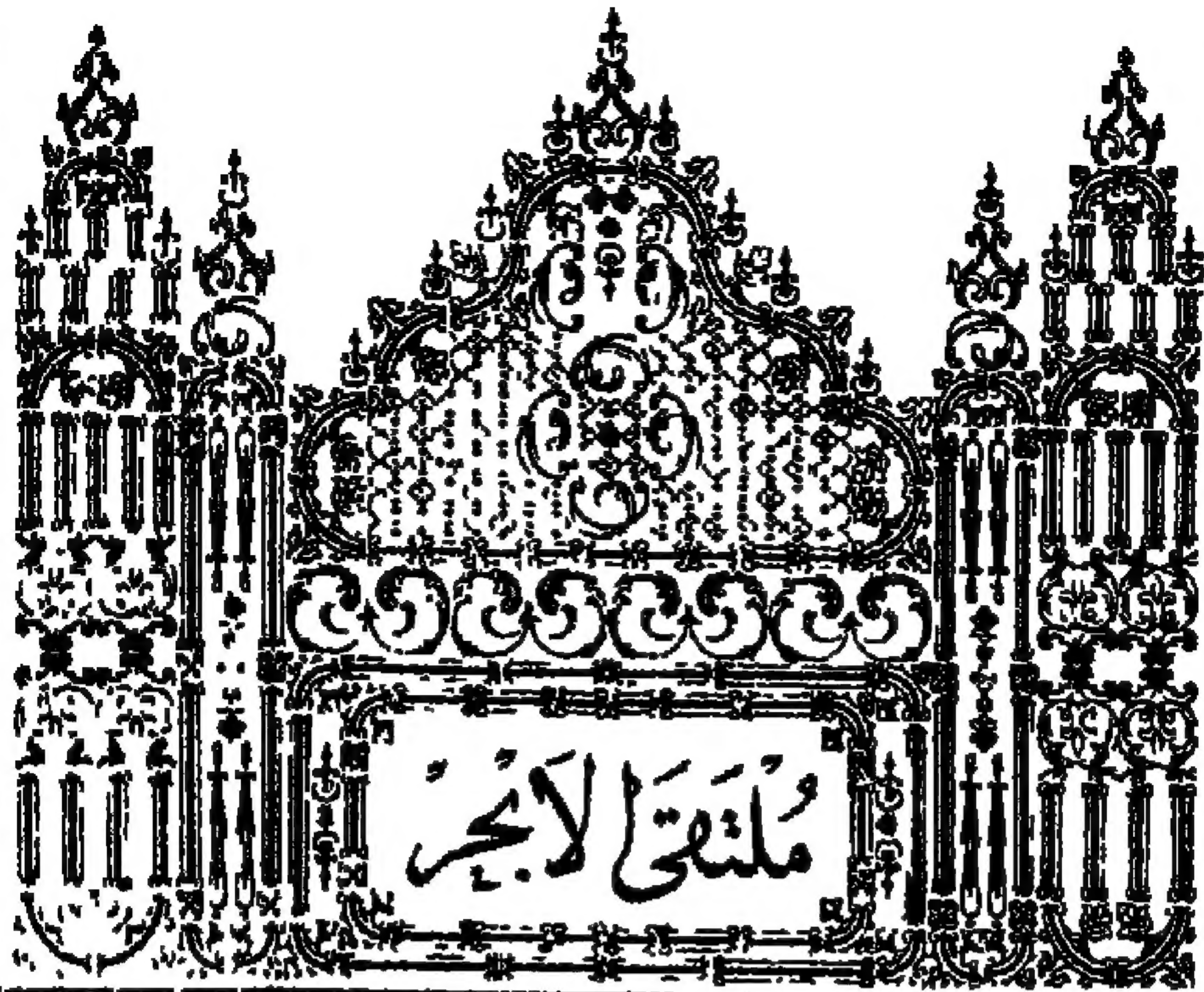
معارف نظارت مبلد سنك ٦٢٢ نوردي رفعتا سید

- - -

در سعادت

(مطبعة عثمانیه)

١٣٠٩



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين * الذي هو حبله المتين * وفضله المين *
وميراث الانبياء والمرسلين * وحجته الدامغة على الخلق اجمعين * ومحبته
السالكة الى اعلى عليين * والصلاة والسلام على خير خلقه محمد المبعوث رحمة
للعالمين * وعلى آله وصحبه والتابعين * والعلماء العاملين * وبعد * فيقول
المفتقر الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي قد سألني بعض
طالبي الاستفادة ان اجمع له كتابا يشتمل على مسائل القدوري والخوارزمي
والوقاية بعبارة سهلة غير مغلفة فاجبته الى ذلك واضفت اليه بعض ما يحتاج
اليه من مسائل المجمع ونبذة من الهداية * وصرت تحت يد ذكر الخلاف بين الثنا
وقد تمت من اقاويلهم ما هو الارجح واخرت غيره الا ان قيدته بما يفيد الترجيح *
واما الخلاف الواقع بين المتأخرين او بين الكتب المذكورة فكل ما صدر به باطلا
قبل او قالوا وان كان مقرونا بالاصح ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك *
ومنى ذكرت لفظ التثنية من غير قرينة تدل على مرجعها فهو لا يوجب
ومحمد رحمه الله تعالى * ولم آل جهدا في التنية على الاصح والاقوى وما

هو المختار للفتوى وحيث اجتمع فيه الكتب المذكورة (سميت بملتقى البحار)
ليوافق الاسم المسمى * والله سبحانه وتعالى اسئل ان يجعله خالصا لوجهه
الكريم * وان ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم *

﴿ كتاب الطهارة ﴾

قال الله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم وايديكم
الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين ﴾ ففرض الوضوء غسل
الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس * والوجه ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن
وشحمة الاذنين * فيفرض غسل ما بين العذار والاذن خلافا لابي يوسف
رحمه الله * والمرققان والكعبان يدخلان في الغسل * والمفروض في مسح
الرأس قدر الربع * وقيل يجزئ وضع ثلاث اصابع * ولو مدت اصبعاً
او اصبعين لا يجوز * ويفرض مسح ربيع اللحية في رواية والاصح مسح
ما يلاقى البشرة * وسنته غسل اليدين الى الرسغين ابتداء والتسمية وقيل هي
مستحبة والسواك وغسل الفم بماء والاتق بماء وتخليل اللحية والاصابع
هو المختار وقيل هو في اللحية فضيلة عند الامام ومحمد وتليث الغسل والثبة
والترتيب المنصوص واستيعاب الرأس بالمسح * وقيل هذه الثلاثة مستحبة والولاء
ومسح الاذنين بماء الرأس * ومستحبة التيامن ومسح الرقبة * والمعاني
الناقضة له خروج شيء من احد السيلين سوى ريح الفرج او الذكر *
وخروج نجس من البدن ان سال بنفسه الى ما يلحقه حكم التطهير * والقيء
ملاً الفم ولو طعاما او ماء او مرة او عاقلاً لا بلغما مطلقاً خلافا لابي يوسف رحمه الله
في الداعد من الجوف * وبشترط في الدم المائع والقيح مساواة الزاق لا الملاً
خلافا لمحمد رحمه الله وهو يعتبر انحاد السبب لجمع ماء قابلاً قابلاً * وابو
يوسف رحمه الله انحاد الحماض وما ليس حاداً لبس نجساً * والجنون والسكر
والامهاء وفهقهة بالغ في صلاة ذات ركوع وسجود * ومباعدة فاحشة خلافا
لمحمد رحمه الله * ونوم مضطجع او متكئ او مستند الى مال او ازيل لسقط *
لانوم قائم او قاعد او راكع او ساجد * ولا خروج دودة من جرح او لم
سقط منه ومس ذكر وامرأة * وفرض الغسل غسل الفم والاتق وسائر
البدن لادلكه * قيل ولا يدخل الماء جلدة الاقاف * وسنته غسل يديه

وفرجه ونجاسته ان كانت * والوضوء الارجليه وتثليث الغسل المستوعب ثم
غسل الرجلين لا في مكانه ان كان في مستقع الماء * وليس على المرأة تقص
ضفيرتها ولا بلها ان بل اصلها * وفرض لانزال مني ذي دفق وشهوة ولو في
نوم عند انفصاله لاخروجه خلافا لابي يوسف رح * ولرؤية مستيقظ
لم يتذكر الاحتلام بلالاولو مذيا خلافا له * ولا يلج حشفة في قبل او دبر
من آدمي حتى وان لم ينزل على الفاعل والمفعول * ولا تقطع حيض ونفاس
* للمذي وودي واحتلام بلا بلل ولا يلج في بهيمة او ميتة بلا انزال * وس
للجمعة والعدين والاحرام وعرفة * ووجب للميت كفاية وعلى من اسلم
جنباً والاندب * ولا يجوز لمحدث من مصحف الا بغلافه المنفصل لا المتصل
في الصحيح * وكره بالكم ولا مس درهم في سورة الابصرة * ولا جنب
دخول المسجد الا لضرورة * ولا قراءة القرآن ولودون آية الاعلى وجه
الدعاء او التباء * ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء * والحائض والنفساء كالجنب

فصل

وتجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعين والبر والاوذية والبحار وان غير
طاهر بعض اوصافه كالتراب والزعفران والاشنان والصابون او اتن بالمشك لانه
خرج عن طبعه بكثرة الاوراق او بخلية غيره او بالطبخ كالاشربة والخل وماء الورد
وماء الباقلاء والمرق * ولا بماء قليل وقع فيه نجس ما لم يكن عددا لا يشترط
طرفه المتنجس بتحريك طرفه الا آخر او لم يكن عشر في عشر * ومعه مالا
تسحر الارض بالغرف فانه كالجاري وهو ما يذهب بنية فتجوز الطهارة به الماء
التجاسة وهو لون او طعم او ريح * والماء المستعمل طاهر غيره طاهر وهو الخمر
وعن الامام انه نجس مغلظ وعند ابي يوسف مخفف * وهو ما استعمل اشربه او ارفع
حدث خلافا لمحمد رح * ويصير مستعملا اذا انفصل عن البدن وقبل اذا انفرد
في مكان * ولو انغمس جنب في البئر بلانية فقبل الماء والرحل ثمان عند الامام
* والاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده * وعند ابي يوسف
هما بحالهما وعند محمد رح الرجل طاهر والماء طهور * وموت ما يعيش
في الماء فيه لا ينجسه كالسمك والضفدع والسرطان * وصداوات
ما لا نفس له سائلة كالبق والذباب والزبور والعقرب * وثلاث اهاب دافع

فقد طهر الاجلد الآدمي لكرامته والتحذير لتجاسة عينه والفيل كالسبع
وعند محمد ربح كالتحذير * قالوا وما طهر جلده بالدباغ طهر بالزكاة وكذا لحمه
وان لم يؤكل * وشعر الميتة وعظمها وعصبها وقرنها وحافرها طاهر * وكذا
شعر الانسان وعظمه فيجوز الصلاة معه وان جاوز قدر الدرهم * وبول
ما يؤكل لحمه نجس خلافا لمحمد ربح ولا يشرب ولو للتداوي خلافا لابن يوسف ربح

فصل

تزرع البئر لوقوع نجس لا ينحو بعروث ويختفي ما لم يستكثر * ولا ينحره
بحمام وعصفور فانه طاهر * واذا علم وقت الوقوع حكم بالتنجس من
وقته والافن يوم وليلة ان لم يتفخ الواقع او لم يتفسخ * ومن ثلثة ايام
ولياليها ان استفخ او تفسخ * وقالوا من وقت الوجدان * وعشرون
دلو او سطلا الى ثلثين بموت نحو فأرة او عصفور او سام ابرص * واربعون
الى ستين ينحو حمامة او دجاجة او سنور * وكله ينحو كلب او شاة او
آدمي او انتفاخ الحيوان او تفسخه * وان لم يمكن نزعها نزع قدر ما كان
فيها * ويقتى نزع مائتي دلو الى ثلثمائة وما زاد على الوسط احتسب به
وقبل يعتبر في كل بئر دلوها * وسور الآدمي والفرس وما يؤكل لحمه
طاهر * وسور الكلب والتحذير وسباع البهائم نجس * وسور الهرة
والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيت كالحية والفأرة مكروه
* وسور البغل والحمار مشكوك يتوضأ به ان لم يجد غيره ويتيمم واما
قدم جاز * وعرق كل شيء كسوره * وان لم يوجد الا نبيذ التمر يتيمم ولا يتوضأ
به عند ابن يوسف رحمه الله وبه يقتى * وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما

باب التيمم

يتيمم المسافر ومن هو خارج المصر لبعده عن الماء ميلا او لمرض خاف زيادته
او املؤ برثه او لحوق عدو او سجع او عطش او لفقد آلة بما كان من جنس الارض
كالتراب والرمل والورة والجص والكحل والزربخ والحجر ولو بلاقع
خلافا لمحمد ربح * وحصى ابو يوسف بالتراب والرمل ويجوز بالنقع حال
الاختيار خلافا له * وسرطه المعجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما * وطهارة
الصعيد والاستيعاب في الاصح والنية * ولا بد من نية قرينة مقصودة لا تصح

بدون الطهارة * فلو تيمم كافر للإسلام لا يجوز صلاته به خلافاً لأبي يوسف
 رح * ولا يشترط تعيين الحدث أو الجنابة هو الصحيح * وسقته أن يضرب يديه
 على الصعيد فينفضهما ثم يمسح بهما ونحوه ثم يضرب بهما كذلك ويمسح بكل كف ظاهر
 الذراع الأخرى وباطنهما مع المرفق * ويستوي فيه الجنب والمحدث والحائض
 والتفساء * ويجوز قبل الوقت ويصلى به ما شاء من فرض وتقل كالوضوء * ويجوز
 لحوف فوت صلاة جنازة أو عيد ابتداء * وكذا بناء بعد شروعه متوضئاً
 وسبق حدثه خلافاً لهما لا لحوف فوت جمعة أو وقية * ولا ينقضه ردة بل
 ناقض للوضوء والقدرة على ماء كاف لطهارته وعلى استعماله فلو وجدت وهو
 في الصلاة بطلت صلاته إلا أن حصلت بعدها * ولو نسيه المسافر في رحله
 وصلى بالتيمم لا يعيد * وقال أبو يوسف يعيد ما دام في الوقت * ويستحب لأجى
 الماء تأخير الصلاة إلى آخر الوقت * ويجب طأبه إن ظن قرب غلوة
 والإفلا * ويجب شراء الماء إن كان له ثمنه ويبيع بثمن المثل والأفلا * وإن كان
 مع رقيقه ماء طأبه فإن منعه تيمم * وإن تيمم قبل الطأب أو الجنب في المتصر
 لحوف البرد جاز خلافاً لهما * ولا يجتمع بين الوضوء والتيمم فإن
 كان أكثر الأعضاء جريحاً تيمم والأغسل الصحيح ويمسح على الجريح

باب المسح على الحفين *

يجوز بالسنة من كل حدث موجه الوضوء لا لمن وجب عليه الغسل إن كانا
 ملبوسين على طهر تام من وقت الحدث يوماً وليلة للمقيم وثلاثة أيام وأبوابها
 للمسافر من وقت الحدث * وفرضه قدر ثلاث أصابع من اليد على الأعلى *
 وسنته أن يبدأ من أصابع الرجل ويمد إلى الساق مفرجاً أصابعه خطوطاً مارة
 واحدة * ويمتنع الخرق الكبير وهو ما يبدو منه قدر ثلاث أصابع الرجل
 أصغرها * ويجمع في خف لافي خفين بخلاف النحاسة والانكشاف * وينقضه
 ناقض الوضوء ونزع الحف ومضى المدة إن لم يحب تلف رجله من البرد فلو
 نزع أو مضى وهو متوضئ غسل رجله فقط * وخروج أكثر القدم إلى
 ساق الحف نزع * ولو مسح مقيم فمسافر قبل يوم وليلة تم مدة المسافر *
 ولو مسح مسافر فاقام لتمام يوم وإيلة نزع والاتمها * والمعدور أن يمسح على
 الاقطاع فكما الصحيح والامسح في الوقت لا بعد خروجه * ويجوز المسح
 على الجرموق فوق الحف أن يلبسه قبل الحدث * وعلى الحورب عبداً أو مملوكاً

وكذا على التخمين في الاصح عن الامام وهو قولها لاعلى عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين * ويجوز المسح على الجيرة وخرقة القرحة او نحوها وان شدةها بلا وضوء وهو كالغسل فيجمع معه ولا يتوقت * ويمسح على كل العصابة مع قرحتها ان ضره حالها كانت تحتها جراحة اولا * ويكفي مسح اكثرها فان سقطت عن برء بطل والا فلا ولو تركه من غير عذر جاز خلافا لها وان وضع على شقاق رجله دواء لا يصل الماء تحته يجزئه اجراء الماء على ظاهر الدواء * ولا يفتقر الى نية في مسح الحنف والرأس

باب الحيض

هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة لاداء بها واقله ثلثة ايام بلياليها وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث واكثره عشرة ايام وما نقص عن اقله اوزاد على اكثره فهو استحاضة * وما تراه من الالوان في مدته سوى اليساض الخالص فهو حيض وكذا الطهر المتخال بين الدمين فيها وهو يمنع الصلاة والصوم وتقضيه دونها ودخول المسجد والطواف وقربان ماتحت الازار وعند محمد قربان الفرح فقط * ويكفر مستحيل وطئها * وان انقطع لتمام العشرة حل وطئها قبل الغسل * وان انقطع لاقل لا يخل حتى تغسل او يمضي عايتها ادنى وقت صلاة كاملة وان كان دون عادتها لا يخل وان اغتسلت * واكل الطهر خمسة عشر يوما ولاحدة لا كره الا عند نصب العادة في زمن الاستمرار * واذا زاد الدم على العادة فان حاور العشرة فالزائد كله استحاضة والحيض * وان كانت مبتدأة وزاد على العشرة فالعشرة حيض والزائد كايه استحاضة * والنكاح دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولاحدة لاقله واكثره اربعون يوما * وما تراه الحامل حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكر الولد استحاضة وان زاد على اكره وايها عادة فالزائد عايتها استحاضة والا فالزائد على الاكثر فقط استحاضة والعادة تنب وتنتقل بمرّة في الحيض والنكاح عند ابي يوسف وبه يفتى * وعندها لا بد من المعاودة * ونكاح النوامين من الاول خلافا لمحمد واقضاء العدة من الاخير اجماعا * والسقط ان ظهر بعض خلقه فهو ولد يصير به امه نكاحا والامة ام ولد ويقع الطلاق المعاق بالولد وتنقض به العدة * ودم الاستحاضة كزاف دائم لا يمنع صلاة ولا صوما ولا وطئا

(فصل)

المستحاضة ومن به سلس بول أو استطلاق بطن أو انقلاط ريح أو رعاف دائم أو جرح لا يرقأ يتوضأون لوقت كل صلاة ويصلون به في الوقت ماشاؤا من فرض ونقل * ويبطل بخروجه فقط وقال زفر رح بدخوله فقط وقال أبو يوسف بإيهما كان * فالتوضي وقت الفجر لا يصلي به بعد الطلوع الا عند زفر * والمتوضي بعد الطلوع يصلي به الظهر خلافا له ولابي يوسف * والمعدور من لا يمضي عليه وقت صلاة إلا والعذر الذي ابتلي به يوجد فيه

(باب الانجاس)

يطهر بدن المصلي وثوبه من النجس الحقيقي بالماء وبكل مائع طاهر منزيل كاللحل وماء الورد لا الدهن وعند محمد لا يطهر الا بالماء * والحف ان تجس بنجس له جرم بذلك المبالغ ان جف خلافا ل محمد وكذا ان لم يجف عند أبي يوسف وبه يفتي * وان تجس بمائع فلا بد من الغسل * والمني نجس ويطهر ان يبس بالفرك والا يغسل * والسيوف ونحوه بالمسح مطلقا والارض بالجفاف وذهاب الاثر للصلاة للتعيم * وكذا الآجر المفروش والحصى المنسوب والشجر والكلاء غير المقطوع هو المختار * والمنفصل والمقطوع لا بد من غسله * وطهارة المرنى بزوال عينه ويعنى اثر شق زواله * وغير المرنى بالغسل ناشأ او سبعا والعصر كل مرة ان امكن عصره والا فبالجفيف كل مرة حتى ينقطع القطر وقال محمد بعدم طهارة غير المنعصر ابدأ * ويطهر اساط نجس بجري الماء عليه يوما وليلة * ونحو الروث والعذرة بالحرق حتى يصير رمادا عند محمد هو المختار خلافا لابي يوسف * وكذا يطهر حمار وقع في المماحجه فصار ماحا * وعن قدر الدرهم مساحة كعرص الكعب في الرقيق ووزا بقدر مثقال في الكثيف من نجس مغاط كالدم والبول ولو من صغير لم يأكل * وكل ما يخرج من بدن الآدمي موجبا للتطهير والحر وخرء الدجاج ونحوه * وبول الحمار والهرة والفأرة وكذا الروث والحني خلافا لهما * وما دون ربع الثوب من محف كبول الفرس وما يؤكل لحمه وخرء له لا يؤكل * وبول انتضح مثل رؤس الا برعمو * ودم السم وحرء

طهور ما كولة طاهر الا الدجاج والبطة ونحوهما * ولعاب البغل والحمار طاهر
وعند ابي يوسف مخفف * وماء ورد على نجس نجس كعكسه * ولو لف
ثوب طاهر في رطب نجس فظهرت فيه رطوبته ان كان بحيث عصر قطر
لو تنجس والا فلا كما لو وضع رطبا على مطين بطين نجس جاف * ولو تنجس
طرف ثوبه فغسل طرفا بلا تحريم حكم بطهارته كخطة بالت عليها
حردوسها فغسل بعضها او ذهب طهر كلها وافخه الميتة ولبنها طاهر خلافا لهما
والاستنجاء سنة مما يخرج من احد السيلين غير الريح * وما س فيه
عدد بل يمسحه بنحو حجر حتى يتقيه يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر
بالتالث في العيف * ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني والتالث في الشاء * وغسله
بالماء بعد الحجر افضل بغسل يديه او لاثم المخرج ببطن اصبع او اصبعين
او ثلث لا برؤسها * ويرخي مبالغة ان لم يكن صائما ويجب ان جاوز النجس
المخرج اكثر من درهم ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء * ولا يستنجى بعظم
وروث وطعام ويمنه * وكراه استقبال القبلة واستدبارها البول ونحوه ولو في الخلاء

كتاب الصلاة

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو الياس المعترض في الافق الى
طلوع الشمس * ووقت الظهر من زوالها الى ان يصير ظل كل شئ مثابه
سوى في الزوال وقالا الى ان يصير مثالا * ووقت العصر من انتهاء
وقت الظهر الى غروب الشمس * ووقت المغرب من غروبها الى مغيب
الشفق وهو الياس الكائن في الافق بعد الحمرة وقالا هو الحمرة
قبل وبه يفتي * ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر
الثاني * ولا يقدم الوتر عايبا للرتب * ومن لم يجد وقتها لا يجبان عابه
* ويستحب الاسفار بالفجر بحيث يمكن اداؤه بترسيل اربعين آية او اكثر
ثم ان طهر فساد الطهارة يمكنه الوضوء واعادته على الوجه المذكور
والا براد بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس والعشاء الى
ثلث الليل والوتر الى آخره لمن ينق بالاتباء والا فقبل النوم * وتعجيل طهر
الشاء والمغرب وتعجيل العصر والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرها * ومنع
عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجارة عند الطلوع والاستواء

والغروب الا عصر يومه * وعن التفل وركعتي الطواف بعد صلاة الفجر
والعصر * لا عن قضاء فائتة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة وعن التفل بعد طلوع
الفجر باكثر من سنته وقبل المغرب ووقت الخطبة ايا كانت وقبل صلاة العيد *
وعن الجمع بين صلاتين في وقت الا بعرفة ومزدلفة * ومن طهرت في وقت عصر
او عشاء صلتها فقط ومن هو اهل فرض في آخر وقت يقضيه لا من حانت فيه

﴿ باب الاذان ﴾

سن للفرائض دون غيرها * ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها وبعاد فيه
لو فعل خلافا لابي يوسف في الفجر * ويؤذن للفائتة ويقم وكذا الاولى
الموائت وخير فيه للابواقى * وكره تركهما للمسافر لا المصل في بيته في العصر
* وندبا لهما لالانساء * وصفة الاذان معروفة * ويزاد بعد فلاح اذان
الفجر (الصلاة خير من النوم) مرتين والاقامة مثله ويزاد بعد فلاحها
(قد قامت الصلاة) مرتين ويترسل فيه ويحذر فيها ويكره الرجوع
والتاخير * ويستقبل بهما القبلة * ويحول وجهه يمنة ويسرة عند حى على الصلاة
وحى على الفلاح * ويستدير في صومعته ان لم يقدر التحويل واقفا ويجعل
اسبغيه في اذنيه * ولا يتكلم في اثناهما ويجاس بينهما الا في المغرب ففصل
بسكنة وقالوا بجاسة خفيفة * واستحسن المتأخرون التثويب في كل الصلوات
ويؤذن ويقم على طهر * وجاز اذان المحدث وكره اقامته واذان الجنب وبعاد
كاذان المرأة والمحنون والسكران ولا تعاد الاقامة * ويستحب كون المؤذن مائلا
بالسنة والاوقات * وكره اذان الفاسق والصبي والفاعد لا اذان العبد والاعمى
والاعرج ابى وولد الزنا * واذا قال حى على الصلاة قام الامام والجماعة * واذا قال قد
قامت الصلاة شرعوا * وان كان الامام غائبا او هو المؤذن لا يقوون حى يحضر

﴿ باب شروط الصلاة ﴾

هي طهارة بدن المصل من حدث وخبث وتوبه ومكانه وستر عورته واستقبال القبلة
والنية * وعورة الرجل من تحت سترته الى تحت ركبته * والامة مثله مع زيادة بهاها
وظهرها * وجميع بدن الحر عورته الا وجهها وكفها وقدميها روايه * وكسب
ربع عضو هو عورة يمنع كالبعلى والفخذ والساق وسعرها النازل وذكره بمفرده
والانثيين وحدها وحاقة الدبر بمفردها * وعند ابى يوسف انما يمنع ان يكشف الاكثر

وفي النصف عنه روايتان * وعادم ما يزيل النجاسة يصلي معها ولا يعيد *
ولو وجد ثوبا ربه طاهر وصلى عاريا لا يجزيه وفي اقل من ربه بخير
والافضل الصلاة به وعند محمد تلزم * وان لم يجد ما يستر عورته فعلى قائما
بركوع وسجود جاز والافضل ان يصلي قاعدا بايماء * وقبلة من بمكة عين
الكعبة ومن بعد جهتها * فان جهتها ولم يجد من يسأله عنها تحرى وصلى
فان علم بخطائه بعدها لا يعيد * وان علم به فيها استدار وبني وكذا ان تحول
رأيه * وان شرع بلا تحرر لا تجوز وان اصاب وعند ابي يوسف ان اصاب
جازت * وان تحرى قوم جهات وجاهلوا حال امامهم جازت صلاة من لم ينقذمه
بخلاف من نقذمه او علم حاله وخالفه * وقبلة الحائض جهة قدرته * ويصل قصد
قابه الصلاة بتحريرتها * ونظم التلظظ الى القصد افضل * ويكفي مطلق النية للنفل
والسنة والتراويح في الصحيح * وللغرض شرط تعيينه كالعصر مثلا * والمقتدى ينوي
المتابعة ايضا * وللجنازة ينوي الصلاة لله والدعاء للميت ولا يشترط نية عدد الركعات

باب صفة الصلاة

فرنيتها التحريمية وهي شرط * والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود
الاخير قدر التشهد وهي اركان * والخروج يصنع فرض حلافا لهما *
واجبها قراءة الفاتحة وضم سورة وتعيين القراءة في الاولين ورعاية الترتيب
في فعل مكرر وتعديل الاركان وعند ابي يوسف هو فرض والقعود الاول
والشهادةان ولفظ السلام وفوت الوتر وتكبيرات العيدين والجهر في محله
والاسرار في محله * وسننها رفع العيدين للتحريمية ونشر اصابعه وجهر الامام
بالتكبير والتناء والتعوذ والنسمية والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت
سرتة وتكبير الركوع ونسيجه ثلثا والرفع منه واخذ ركبتيه بيديه وتفريج
اصابعه وتكبير السجود وتسيجه ثلثا ووضع يديه وركبتيه وافتراس رجله
البسرى ولصب اليمنى واليمنى والجملة والصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم والثناء * وآدابها نظره الى موضع سجوده وكظم فمه عند الشاؤب
واخراج كفه من كفيه عند التكبير * ودفع السعال ما استطاع * والقيام
عند حي على الصلاة وقيل عند حي على الفلاح * والنسوة عند قد قامت الصلاة

فصل

ينبغي الخشوع في الصلاة * واذا اراد الدخول فيها كبر حاذقا بعد

رفع يديه محاذيا بإبهاميه شحنتي أذنيه وقيل ماسا وعند أبي يوسف
يرفع مع التكبير لأقبليه * والمرأة ترفع حذاء منكيها ومقارنة تكبير المؤتم
تكبير الإمام أفضل خلافا لهما * ولو قال بدل التكبير الله أجل أو اعظم
أو الرحمن أكبر أو لا إله إلا الله أو كبر بالفارسية صح وكذا لو قرأ بها
عاجزا عن العربية أو ذبح ونسب بها وغير الفارسية من اللسان مثما
في الصحيح * ولو شرع باللهم اغفر لي لا يجوز وقال أبو يوسف إن كان
يحسن التكبير لا يجوز إلا به ثم يعتمد بيمينه على راسه يساره تحت سترته
في كل قيام بين ذكر وعند محمد في قيام شرع فيه قراءة * فيضع
في القنوت وصلاة الجنازة خلافا له * ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات
العيد اتفاقا ثم يقرأ سبحانك الخ * ولا يضم وجهه وجهي الخ خلافا
لأبي يوسف * ثم يتعوذ سرا للقراءة فيأتي به المسبوق عند قضاء ما سبق
لالمقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيد وعند أبي يوسف هو تبع للشاء فيأتي
به المقتدى ويقدم على تكبيرات العيد ويسمى سرا أول كل ركعة
لاين الفاتحة والسورة خلافا لمحمد في صلاة الخفاقة وهي آية من القرآن
انزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة
* ثم يقرأ الفاتحة وسورة أو ثلث آيات * فإذا قال الإمام ولا الضالين
امن هو والمؤتم سرا ثم يكبر راعيا ويعتمد بيديه على ركبتيه ويفرج
أصابعه باسطا ظهره غير رافع رأسه ولا منكس له ويقول نأما
سبحان رب العظيم وهو ادناه * ويستحب الزيادة مع الإتيان
للمنفرد * ثم يرفع الإمام رأسه قائلا (سمع الله لمن حمده) ويكتفي به وقالا
يضم إليه (ربنا لك الحمد) ويكتفي المقتدى بالتحميد اتفاقا والمنفرد يجمع
بينهما في الأصح وقيل كالمقتدى * ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه ثم يديه
ثم وجهه بين كفيه ضامًا أصابع يديه محاذية أذنيه ويبدى ذميه
ويجافي بطنه عن فخذه ويوجه أصابع رجليه نحو القبلة * والمرأة
تخفض وتلزم بطنها بفخذيها ويقول (سبحان ربى الأعلى) نأما وهو
ادناه ويسجد بآفته وجهته * فان اقتصر على أحدهما أو على حضور
عمامة جاز مع الكراهة * وقالا لا يجوز الاقتصار على الألف من غير
عذر * ويجوز على فاضل توبه وعلى نبي يجد حجمه واستقرت جهته

عابه لاعلى **للا تستقر** * وان سجد للزحمة على ظهر من هو معه
 في صلاته جاز * وهي تم بالرفع عند محمد وعند ابي يوسف بالوضع
 * ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس مطمئا ويكبر ويسجد مطمئا * ثم يكبر
 للنهوض فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه ويتنهد قائما من غير قعود ولا
 اعتماد بيديه على الارض * والثانية كالاولى **الا** انه لا يثنى ولا يتعوذ
 ولا يرفع يديه الا في (فقص صحيح) فاذا رفع رأسه من السجدة
 الثانية من الركعة الثانية افتش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب
 يمينه نصبا ووجه اصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط
 اصابعه موجهة نحو القبلة * وقرأ تشهد ابن مسعود رضي الله تعالى
 عنه وهو (التحيات لله والصلوات والعليات * السلام عليك ايها النبي
 ورحمة الله وبركاته * السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين * اشهد ان
 لا اله الا الله * واشهد ان محمدا عبده ورسوله) ولا يزيد عابه في القعدة
 الاولى * وقرأ فيما بعد الاولين الفاتحة خاصة وهي افضل وان سبح
 اوسكت جاز والقعود الثاني كالاول والمرأة تتورك فيهما وهو ان
 تجلس على اليتها اليسرى وتخرج كاتار جالها من الجانب الايمن * فاذا اتم التشهد
 فيه صلى على النبي عليه السلام ودعا بما شاء مما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة
 لا بما يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول (السلام
 عليكم ورحمة الله) وعن يساره كذلك ويتنوي الامام به من عن يمينه
 ويساره من الحفظة والناس الذين معه في الصلاة والمقتدى كذلك
 وينوي امامه في الجانب الذي هو فيه وفيهما ان حاذاه * والمنفرد بالحفظة فقط

فصل في

يجهر الامام بالقراءة في الجمعة والعيدين والفجر واولي العشاءين اداء
 وقضاء * وخير المنفرد في نفل الليل وفي الفرض الجهري ان كان
 في وقته وفصل الظهر ويضيان حتما فيما سوى ذلك * وادنى الجهر
 اسماع غيره وادنى الخافتة اسماع نفسه في الصحيح * وكذا كل ما يتعلق
 بالنطق كاطلاق والعناق والاسنتاء وغيرها * ولو تراء سورة اولى
 العشاء قضاهما في الاخرين مع الفاتحة وحدهما ولو ترك فاتحتهما

لا يقضيها * وفرض القراءة آية وقال ثلاث آيات قصار أو آية طويلة * وسنتها في السفر عجلة الفاتحة وآية سورة شاء * وأمنة نحو البروج واشتقت في الفجر * وفي الحضر أربعون آية أو خمسون واستحسنوا طوال المفصل فيها وفي الظهر وأواسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن الحجرات إلى البروج طوال ومنها إلى لم يكن أوساط ومنها إلى آخر قصار * وفي الضرورة بقدر الحال * وتطال الأولى على الثانية في الفجر فقط وعند محمد في الكل * ولا يشين شيء من القرآن أصلاة بحيث لا يجوز غيره وكراه التمين * ولا يقرأ المؤتم بل يستمع وينصت وإن قرأ امامه آية الترغيب أو الترهيب أو خطب أو صلى على النبي عليه الصلاة والسلام والثاني والدائي سواء

﴿ فصل ﴾

الجماعة سنة مؤكدة * وأولى الناس بالإمامة أعمالهم بالسنة ثم أفعالهم وعند أبي يوسف بالعكس ثم أوزعهم ثم أسبغهم ثم أحسنهم خاتماً * وتكره إمامة العبد والأعرابي والأعمى والفاسق والمتبدع وولد الزنا فإن تقدموا جاز * ويكره تطويل الإمام الصلاة * وكذلك جماعة النساء وحدهن فإن فعان يقف الإمام وسطهن كالأمرأة * ولا يحضرن الجماعات إلا العجوز في الفجر والمغرب والعشاء وجوزا حضورها في الكل ومن صلى مع واحد أقامه عن يمينه ويتقدم على الاثنين فصاعداً * ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء * فإن حاذته مشتهة في صلاة مطلقة مشتركة تحرمة وإداء في مكان متحد بلا حائل فسدت صلاته إن نوى إمامتها ولا تدخل في صلاته بلانية أبها * فسدت اقتداء رجل بامرأة أو صبي وطاهر بمعذور وقارئ بأمي ومكس إمام وغير موم بموم ومفترض بمتفل أو بمفترض فرضاً آخر * ويجوز اقتداء غاسل بماسح ومتفل بمفترض وموم بمثله وقائم بأحد * وكذلك اقتداء المتوضئ بالمتييم والقائم بالقاعد خلافاً لمحمد فبهما * وإن علم أن إمامه كان محدثاً أعاد * وإن اقتدى أمي وقارئ بأمي فسدت صلاة الكل وقال صلاة القارئ فقط * ولو استخلف الإمام القارئ أمياً في الآخرين فسدت

باب الحدث في الصلاة

من سبقه حدث في الصلاة توطأ وبني والاستيناف افضل * وان كان
اعلم جرت آخر الى مسكانه فاذا توطأ عاد واتم في مكانه حتما ان مكان
امامه لم يفرغ والا فهو مخير بين العود والانتقام حيث توطأ كالمفرد
* ولو احدث عمدا استأنف وكذا لو جن او اغشى عليه او احتلم او قهقهه
او اصابته نجاسة مانعة او شج او طس انة احدث فخرج من المسجد
او جاوز الصفوف خارجه ثم ظهر أنه لم يحدث ولو لم يخرج او لم يجاوز
في * ولو سبقه الحدث بعد التشهد توطأ وسلم * وان تعمده في هذه
الحالة او عمل ما ينافيها تمت * وتبطل عند الامام ان رأى في هذه
الحالة وهو متيمم ماء او تمت مدة المسح او نزع خفيه بعمل قليل او تعلم
الامى سورة او وجد العسارى توبا او قدر المومى على الاركان او تذكر
ساحب الترتيب فأنه او استخاف القارئ اميا او طاعت الشمس في الفجر
او دخل وقت العصر في الجمعة او زال عذر المعذور او سقطت الجبيرة
عن برء * ولو استخاف الامام مسبقا صح فاذا اتم صلاة الامام يقدم مدركا
اي سلم بهم ثم لو فعل منافيا بعده يضره والاول ان لم يكن فرغ ولا يضر
من فرغ * ولو قهقهه الامام عند الاحتتام او احدث عمدا فسدت صلاة
من كان مسبقا لا ان تكلم او خرج من المسجد * ومن سبقه الحدث في ركوع
او سجود اعادها حتما ان بني * ومن تذكر سجدة في ركوع او سجود فسجد هاتذب
اعادتهما * ومن ام فردا فحدث فان كان المأموم رجلا تعين الاستحلاف وان لم
يستخافه والا فليل ينعين ففسد صلاتهما وقيل لا تفسد والاصح انه لا يتعين
ففسد صلاته دون الامام * ولو حصر عن القراءة جازله الاستحلاف خلافا لهما

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

يفسدها الكلام ولو سهوا او في نوم * وكذا الدعاء بما يشبه كلام الناس
وهو ما يمكن طلبه منهم * والالين والتأوه والتأفيف ولو كانت بحرفين
خلافا لابي يوسف * والبكاء بصوت لو حصر او مصيبة لانه ذكر جنة او نار
والتنحج بلا عذر ونشيت عاطس وقصد جواب بالحمدلة او الهيلة
او السبحة او الاسترجاع او الحوقة خلافا لابي يوسف * ولو اراد بذلك اعلامه

انه في الصلاة لا تقصد اتفاقاً * ولو قتح على غير امامه فسدت لان قتح
على امامه مطلقاً في الاصح * والسلام عمدا وردة وقراءته من مصحف
خلاقاً لهما واكله وشربه وسجوده على نجس خلاقاً لابي يوسف
فيما اذا اعاده على طاهر * والعمل الكثير وشروعه في غيرها لاشروعه
فيها ثانياً * ولا ان نظر الى مكتوب وفيه او اكل ما بين اسنانه دون
الخصية وتقصد في قدرها * وان مرت مرة في موضع سجوده اذا كان على
الارض او حاذى الاعضاء الاعضاء اذا كان على الدكان اثم المارة ولا تقصد
* وينبغي ان يفرز امامه في الصحراء سترة طول ذراع وغلظ اصبع
ويقرب منها ويجعلها على احد حاجبيه ولا يكفي الوضع ولا الخلط
ويدراً المار بالاشارة او التسييح لابهما ان عدت السترة او قصد المرور
بينه وبينها وجاز تركها عند امن المرور وسترة الامام بحزنة عن القوم
ولو صلى على ثوب بطانته نجسة صح ان لم يكن مضرباً وكذا لو صلى على العرف
الظاهر من بساط طرف منه نجس سواء تحرك احدهما بحركة الآحر او لا

(فصل)

وكره عبثه بنويه او بدنه * وقلب الحصى الامرة ليمكنه السجود * وفرقة
الاصابع والتخضر والالتفات والاقعاء واقتراس ذراعيه وردة السلام
بيده والتربع بلا عذر وكف ثوبه وسدله والشاؤب والمطى ونعجس
عينيه * والصلاة معقوص الشعر او حاسر الرأس لا تذلل او في ثيابه
البذلة * ومسح جبهته فيها من التراب ونظره الى السماء وعدة الآيات
او التسبيح بيده خلافاً لهما * وفيام الامام في طواف المسجد واهراده
على الدكان او الارض والقيام خلف صف فيه فرجه * ولبس ثوب
فيه تصاوير وان يكون فوق رأسه او بين يديه او بحذائه صورة
الا ان تكون صغيرة لا تبدو للساظر او لغير ذي روح او مقطوع الرأس
لاقتل الحية والعقرب وقيام الامام في المسجد ساجداً في طاقه * والصلاة
الى طهر قاعد يتحدث والى مصحف او سيف معاق او الى شمع او سراج
او على بساط ذي تصاوير ان لم يسجد عليها * وكره البول والحقن
والوطئ فوق مسجد وعلق بابه والاصح جواره عند الحوائط على مائة
* ويجوز نقشه بالجص وماء الذهب * والبول ونحوه فوق بيت فيه مسجد

﴿ باب الوتر والنوافل ﴾

الوتر واجب وقال سنة وهو ثلاث ركعات بسلام واحد يقرأ في كل ركعة
منه الفاتحة وسورة ويقت في ثلثه دائماً قبل الركوع بعد ما كبر
ورفع يديه ولا يقت في صلاة غيرها * ويتبع المؤتم قانت الوتر ولو بعد
الركوع * ولا يتبع قانت الفجر خلافاً لأبي يوسف بل يقف ساكناً
في الاظهر والسنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان
* وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع * وعند أبي يوسف بعد الجمعة ست
* ونائب الاربع قبل العصر اوركعتان * والست بعد المغرب * والاربع
قبل العشاء وبعدها وكره الزيادة على اربع بتسليمه في نقل النهار لا في
نقل الليل الى ثمان خلافاً لهما * ولا يزداد على الثمان والافضل فيهما
رباع وقال في الليل المثنى افضل وطول القيام افضل من كثرة الركعات
* والقراءة فرض في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر * ويلزم
نقل شرع فيه قصداً ولو عند الطلوع والغروب لان شرع طائفاً
اه عليه * ولو بوي اربعاً وافسد بعد القعود الاول او قبله قضى
ركعتين وقال ابو يوسف يقضى اربعاً لو افسد قبله * وكذا الخلاف
لو جرد الاربع من القراءة او قرأ في احدي الاخرين فحسب ولو قرأ
في الاولين او الاخرين فقط او تركها في احدي الاولين او احدي
الاخرين فقط قضى ركعتين اشفاقاً * ولو قرأ في احدي الاولين لا غير
او في احدي الاولين واحدي الاخرين قضى اربعاً وقال محمد يقضى
ركعتين * ولو ترك القعدة الاولى فيه لا تبطل خلافاً لحمد * ولو نذر
صلاة في مكان فادها في ادنى سرفاً منه جاز ولو نذرت صلاة او صوما في غد
فحاسب فيه لزوماً القضا * ولا يصلي بعد صلاة مثلها * وحسب النفل
قاعداً مع الفطرة على القيام * ولو قعد بعد ما افتتحه قائماً جاز ويكره
لو بلا عذر وقال لا يجوز الا لعذر * وينقل راكباً خارج المصر مومياً
الى اى جهة توجهت دابته وبني بزوله خلافاً لأبي يوسف وبركوبه لا يبنى

﴿ فصل ﴾

الزواج سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر وبعده

بجماعة عشرون ركعة بعشر تسليمات وجلسة بعد كل أربع بقدرها
* والسنة فيها الحتم مرة فلا يترك لكسل القوم * وتكره قاعدا مع القدرة
على القيام ويوتر بجماعة في رمضان فقط * والافضل في السنن المنزل الا التراويح

﴿ فصل في الكسوف ﴾

يصلى امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوع واحد *
ويطيل القراءة ويخفيها وقال لا يجهر ثم يدعو بعدها حتى تنجلي الشمس * ولا يخطب
فان لم يحضر صلاوا فرادى ركعتين او اربعا كالخسوف والظلمة والريح والفرع
﴿ فصل في الاستسقاء ﴾

لا صلاة بجماعة في الاستسقاء بل دعاء واستغفار فان صلاوا فرادى
جاز وقال صلى الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة * ويخطب بعدها
خطبتين كالعيد عند محمد وعند ابي يوسف خطبة واحدة * ولا يقبل القوم
ارديتهم ويقبل الامام عند محمد * ويخرجون ثلثة ايام فقط ولا يحضره اهل الذمة
﴿ باب ادراك الفريضة ﴾

من شرع في فرض فاقم ان لم يسجد للاولى يقطع ويقتدى وان سجد
وهو في الرباعي يتم شفعاً * ولو سجد للثالثة يتم ويقتدى متطوعا الا في
المصر * ولو في الفجر او المغرب يقطع ويقتدى ما لم يقبدا الثانية
بسجدة * فان قيد يتم ولا يقتدى * ولو كان في سنة الظهر او الجمعة
فاقيم او خطب يقطع على شفع وقيل يتمها * وكراهه خروجه من المسجد
اذن فيه قبل ان يصل ما اذن لها الا من يقام به جماعة اخرى وان
صلى لا يكره الا في الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة * ومن خاف
فوت الفجر بجماعة ان اذى سنته يركعها ويقتدى وان را ادراك
ركعة لا يترك بل يصليها عند باب المسجد ويقتدى * ولا يقضى
الاتباعا للفرض وعند محمد تقضى بعد الطلوع ويترك سنة الظهر في الحالين
ويقضيها في وقته قبل شفعه وغيرها وغير الفرائض الخمس والوتر لا يقضى
اسلا * ومن ادرك ركعة واحدة من الظهر بجماعة لم يصلاه بجماعة بل ادرك
فصلها * ومن اتى مسجدا ولم يدرك جماعة يتطوع قبل المرس ماشاء
ما لم يخف فوته * ومن ادرك الامام را كما فكبر ووقف حتى رفع رأسه

لم يدرك تلك الركعة * ومن ركع قبل امامه فادركه امامه فيه صح ركوعه

باب الفوائت *

الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت شرط * فلو صلى فرضا
ذا كرافائة فسد فرضه موقوفا وعند ما باتا * فلو قضاها قبل اداء
ست بطلت فرضية ماضى والا صحت عنده لا عندها * والوتر كالفرض
عملا فذكره مفسد خلافا لهما ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسيا ثم
صلى السنة والوتر به يعيد السنة لاعادة العشاء ولا يعيد الوتر خلافا لهما
وببطلان الفرضية لا يبطل اصل الصلاة خلافا لمحمد * ويسقط الترتيب بضيق
الوقت والنسيان * وبعبارة الفوائت ستا حديثة او قديمة ولا يعود بعودها
الى القلة * فمن ترك ستا او اكثر وشرع يؤدى الوقيات مع بقاء الفوائت
ثم فاته فرض جديد فصلى وقية بعده ذا كرافائة صحت وقيته * وكذا لو قضى
تلك الفوائت الا فرضا او فرضين فصلى وقية ذا كرافائة ولا يقتل تارك الصلاة
عمدا ما لم يحجد ولو ارتدت عقيب فرض صلاة ثم اسلم في الوقت لزمه اعادته ولا يلزم
قضاء ما فاتة زمان الردة ولا قضاء ما فاتة بعد اسلامه في دار الحرب ان جهل فرصته

باب سجود السهو *

اذا سها بزيادة او نقصان سجد سجدتين بعد التسليمتين وقيل بعد
واحدة ونشهد وسلم ويأتى بالصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم والدعاء فى قعدة السهو هو الصحيح * ويجب ان قرأ فى ركوع
او قعود او قدم ركنا او اخره او كرره او غير واجب او ركع ركوع
قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة زيادة على التشهد وركوعين
والجهر فيها بخفى وبالعكس وترك القعود الاول وقيل كاه يؤول الى ترك
الواجب وان تشهد فى القيام او الركوع لا يجب وان سها مرارا يكفيه
سجدتان ويلزم المقتدى بسهو امامه ان سجد لا بسهو والمسبوق
يسجد مع امامه ثم يقضى * وان سها عن القعود الاول وهو اليه اقرب
عاد والا لا ويسجد للسهو * وان سها عن الاحير عاد ما لم يسجد وسجد
للسهو فان سجد بطل فرضه رفعه عند محمد وبوضعه عند ابى يوسف
ومسارن هلا خلافا لمحمد فيضم سادسة ان شاء * وان قعد فى الرابعة ثم

قام عاد وسلم ما لم يسجد وان سجدتم فرضه ويسجد للسهو ويضم سادسة
والركعتان قبل ولا عهدة لو قطع ولا تنوبان عن سنة الظهر
* ومن ائدى به فيهما صلاهما فقط ولو افسد قضاها وعند محمد يصلي ستا
ولا قضاء عليه لو افسد * ولو سجد للسهو في شفع التطوع لا يبنى عليه
ولو بنى صح وسلام من عليه السهو يخرج من الصلاة موقوفا ان سجد
عاد اليها والا لا * فيصح اقداء من ائدى به بعد سلامه ويعير فرضه
اربعا بنية الاقامة ويبطل وضوءه بتهمة ان سجد والا فلا * وعند
محمد لا يخرج فتبث الاحكام المذكورة سجد اولا * ولو سلم من عليه
السهو بنية ان لا يسجد بطلت نيته وله ان يسجد * وان شك في صلاته
كم صلى ان كان اول ما عرض له استقبال والاتحري وعمل بغلبة ظنه فان
لم يكن له ظن بنى على الاقل وقعد في كل موضع احتمل انه موضع القعود *
توهم صلى الظهر انه اتمها فسلم ثم علم انه صلى ركعتين اتمها وسجد للسهو

باب صلاة المريض

عجز عن القيام او خاف زيادة المرض بسببه صلى قاعدا يركع ويسجد
وان تعذر الركوع والسجود اومى برأسه قاعدا وجعل سجوده اخفض
ولا يرفع الى وجهه شيئا للسجود فان فعل وهو يخفض رأسه صح ايماؤه
والا فلا يصح وان تعذر القعود اومى مستقبيا ورجلا الى القبلة
او مضطجعا ووجهه اليها وان تعذر الايماء برأسه اخرت ولا يومى
بعينه ولا بحاجبه ولا بقلبه وان قدر على القيام وعجز عن الركوع
والسجود يومى قاعدا وهو افضل من الايماء قائما * ولو مرض في أثناء
الصلاة بنى بما قدر * ولو افتتحها قاعدا يركع ويسجد فقدر على القيام
بنى قائما وقال محمد يستأنف * وان افتتحها بايماء فقدر على الركوع والسجود
استأنف * وللمتطوع ان يتكى على نىء ان اعى ولو صلى في فلك جار قاعدا فلا
عذر صح خلافا لهما وفي المربوط لا تجوز الا عذر * ومن اعى عليه اوجن
يوما وليلة قضى وان زاد ساعة لا يقضى وعند محمد يقضى ما لم يدخل وق سادسة

باب سجود التلاوة

يجب على من تلا آية من اربع عشر آية في الاعراف والرعد والنحل

والاسراء ومريم والحج أولا والفرقان والنمل وآلم تنزيل و ص
وفصلت والنجم والانشقاق والعلق وعلى من سمع ولو غير قاصد
وعلى المؤتم بتلاوة امامه ولا يجب بتلاوته اصلا الا على سامع ليس
معه في الصلاة ولو سمعها المصلي ممن ليس معه لا يسجد في الصلاة
ويسجد بعدها فان سجد فيها لا تجوز ولا تبطل صلاته * ولو سمعها
من امام فاقتدى به قبل ان يسجد سجد معه وان اقتدى بعدما سجد
فان في تلك الركعة لا يسجد اصلا وان في غيرها سجدها خارج الصلاة كما لو
لم يقتد ولا تقضى الصلواتية خارجها * تلاها ثم دخل في الصلاة واعادها وسجد
كفته عن التلاوتين * وان سجد للاولى ثم شرع واعادها يسجد اخرى ولو كرر
آية واحدة في مجلس واحد كفته سجدة واحدة * وان بدّلها او المجلس لا
* وتسدية التوب والدياسة والانتقال من غص الى آخر تبديل * ولو تبديل
مجلس السامع تكرر الوجوب عليه وان اتحد مجلس التالي * وان تبديل مجلس
التالي واتحد مجلسه لا وكيفيته ان يسجد بشرائط الصلاة بين تكيرتين من غير
رفع يد ولا تشهد ولا سلام * وكراه ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة لاعكسه
ونذب ان يضم اليها آية او آيتين قبلها واستحسن اخفاؤها عن السامعين وتقضى

❦ باب المسافر ❦

من جاوز بيوت مصره من جانب خروجه فربدا سيرا وسطا ثلاثة ايام
قصر الفرض الرباعي وصار فرسه فيه ركعتين واعتبر في الوسط في السهل
سير الابل ومشي الاقدام وفي البحر اعتدال الريح وفي الجبل ما يليق به * فلو انتم
المسافر ان قعد في الثانية تحت واساء والا فلا نصح ولا يزال على حكم
السفر حتى يدخل وطنه او يسوى مدة الاقامة ببلد آخر او قرية وهي
خمسة عشر يوما او اكثر ولو نواها بموضعين كمكة ومي لا يصير مقاما
الا ان يبيت باحدها * وقصر ان نوى اقل منها او لم ينو وبقي سنين
* وكذا عسكر نواها بارص الحرب او حاصروا مصرا فيها او حاصروا
اهل البنى في دارنا في غيره * ويتم اهل الاخية لوتووها في الاصح * ولو
اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح ويتم وبعده لا يصح * واقتداء المقيم
به صحيح فيهما ويقصر هو ويتم المقيم بلا قراءة في الاصح ويستحب له

ان يقول لهم (اتموا صلاتكم فاني مسافر) ويبطل الوطن الاصلى بمثله لا بالسفر
ووطن الإقامة بمثله والسفر والاصلى * وفائتة السفر تقضى في الحضر ركعتين
وفائتة الحضر تقضى في السفر اربعا والمعتبر في ذلك آخر الوقت والعاصي كغيره
ونية الإقامة والسفر تعتبر من الاصل دون التبع كالعبد والمرأة والجندي

﴿ باب الجمعة ﴾

لا تصح الايسة شروط مصر او قناؤه والسلطان او نائبه ووقت الظهر
والخطبة قبلها في وقتها والجماعة والاذن العام * والمصر كل موضع له
امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وقيل ما لواجمع اهله في اكر
مساجده لا يسعهم وقناؤه ما اتصل به معدة المصالح * وتصح في مصر
في مواضع هو الصحيح وعن الامام في موضع فقط وعند اني يوسف
تجوز في موضعين ان حال بينهما نهر * ومنى مصر في الموسم تصح الجمعة فيها
للخليفة او امير الحجاز لا لاميرو الموسم ولا بعرفات * وفرص الخطبة
تسيحة او نحوها وعندها لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة * وساتها
ان يحطب قائما على طهارة خطبتين يفصل بينهما بحاسله مشعلتين
على تلاوة آية والايساء بالتقوى والصلاة على النبي عليه السلام فذكره
ترك ذلك * واقل الجماعة ثلثة سوى الامام وعند اني يوسف اثنان
وقيل محمد معه * فلو هروا قبل سجوده يستأنف الطهر * وعندهما
لا يستأنفها الا ان قروا قبل سرهعه * وتبطل بمحروج وقف الطهر
* وشروط وجوبها ستة الاقامة بمصر والدكورة والصحة والحرية وسلامه
العنين والرجلين فلا يحج على الاعمى وان وحد فائدا خلافا لهما
وكذا الخلاف في الحج * ومن هو خارج المصر ان كان اسمع الداء يح عليه
عند محمد وبه يفتى * ومن لاجمة عليه ان اداها اجراته عن فرص الوف
* وللمسافر والعبد والمريض ان يؤتم فيها وتعقد بهم * ومن لا عذر له
لو صلى الطهر قباها جاز مع الكراهة ثم اذا سعى اليها والامام فيها يبطل طهره
وقالا لا يبطل ما لم يدرك الجمعة ويشرع فيها * وكره للمعذور والمسحون
اداء الظهر بجماعة في مصر يومها * ومن ادركها في التشهد او سجود السهو يتم
جمعة * وقال محمد يتم ظهرا ان لم يدرك اكثر الثانية * واذا خرج الامام

فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ من خطبته * وقال يباح الكلام بعد خروجه ما
لم يشرع في الخطبة * ويجب السعي وترك البيع بالادان الاول * فاذا جلس على المنبر
اذن بين يديه ثانيا واستقبلوه مستمعين منصتين فاذا اتم الخطبة اقيمت

باب العيدين *

تجب صلاة العيد وشرائطها كشرائط الجمعة وحوا واداء سوى الخطبة * ونائب
في الفطر ان يأكل شيئا قبل صلاته ويستاك ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن
ثيابه ويؤدى فطرته ويتوجه الى المصلى * ولا يحجر بالتكبير في طريقه خلافا لهما
ولا يتفل قبلها * ووقتها من ارتفاع الشمس قدر ربح او ربحين الى رواها
* وصفتها ان يصلى ركعتين يكبر تكبيرة الاحرام ثم يثنى ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ
الفاتحة وسورة ثم يركع ويسجد ويبدأ في الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلثا ثم اخرى
للكوع ويرفع يده في الزوائد * ويحطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيهما
احكام العطرة * ولا تقضى ان فاتت مع الامام * وان منع عذر عنها في اليوم
الاول صلوها في الثاني ولا تصلى بعده * والاصحى كالفطر لكن يستحب تأخير
الاكل فيها الى ان يصلى ولا يكره قلبها في المختار * ويحجر بالتكبير في طريق
المصلى وعلم في الخطبة تكبير الشرائق والاصحية ويجوز تأخيرها الى الثاني والثالث
بعذر وبغير عذر * والاجماع يوم عرفة تشبها بالواقفين ليس شئ * ويجب تكبير
التشريق من فجر عرفة الى عصر يوم العيد على المقيم بالمصر عقيب فرض اذى
جماعة مستحبة وبالاقداء يجب على المرأة والمسافر وعندها الى عصر آخر ايام
التشريق على من يصلى العرص وعليه العمل * وصفته ان يقول مره (الله اكبر
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) ولا يتركه المؤتم ان تركه امامه

باب صلاة الحوف *

ان اشتدت الحوف من عدو او سمع حمل الامام طائفة بازاء العدو وصلى
طائفة ركعة ان كان مسافرا او في الفجر وركعتين ان كان مقما او في
المغرب ومضت هذه الى العدو وجاءت تلك وصلى بهم ما بقى وسلم
وحده وذهبوا الى العدو وجاءت الطائفة الاولى واتموا بقراءة ثم الطائفة
الاحرى واتموا بقراءة * ويبطلها المشي والركوب والمقاتلة * وان اشتد

الخوف وعجزوا عن الصلاة بهذه الصفة صلوا وحدانا ركبانا يومون الى
اى جهة قدروا ان عجزوا عن التوجه ولا تجوز بلا حضور عدو *
وابو يوسف لا يميزها بعد النبي عليه الصلاة والسلام

باب صلاة الجنائز

يوجه المحتضر الى القبلة على شقه الايمن واختير الاستلقاء ويلقن الشهادة
فاذا مات شدوا لحية وغمضوا عينيه ويستحب تعجيل دقه واذا ارادوا غسله
وضع على سرير بحمر وترا وتستر عورته ويجرد ويوضأ بلامضمضة واستنشاق
ويغسل بماء مغلي بسدر او خرص ان وجد والا فالقراح * وغسل رأسه ولحيته
بالخطمي واضجع على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى مايلي التحت منه ثم على
يمينه كذلك ثم يجلس مستندا ويمسح بطنه برفق فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد
غسله ولا وضوءه وينشفه بتوب ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور
على مساجده ولا يسرح شعره ولحيته ولا يقص ظفروه وشعره ولا يحنن ثم يكفنه *
وسنة كفن الرجل قميص وهو من المنكب الى القدم وارار ولفافة وهما من
القرن الى القدم * واستحسن بعض المتأخرين العمامة * وكفايته ازار ولفافة
* وسنة كفن المرأة درع وخار وازار ولفافة وخرقة تراط على ثدييها *
وكفايته ازار وخار ولفافة وعند الضرورة يكفي الواحد * ولا يقتصر عليه
بلا ضرورة * ويستحب الابيض ولا يكفن الا فيما يجوز له لابس حال حياته *
ويجبر الاكفان وترا قبل ان يدرج فيها * وتبسط اللفافة ثم الازار عليها ثم
يقمص ويوضع على الازار ثم يلف الارار من قبل يساره ثم من يمينه ثم
اللفافة كذلك * والمرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرين على صدرها
فوقه ثم الحمار فوق ذلك تحت اللفافة ويعقد الكفن ان حيف ان يمسر

فصل في الصلاة على الميت

الصلاة عليه فرض كفاية * وشرطها اسلام الميت وطهارته * واولى الناس بالقدم
فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الحي ثم الولي الاقرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم
على الابن * وللولي ان ياذن لغيره فان صلى غير من ذكر بلاذن اما للولي ان شاء
ولا يصلي غير الولي بعد صلاته * وان دفن بلا صلاة صلى على قبره ما لم اطل تفسحه
* ويقوم حذاء الصدر للرجل والمرأة ويكبر تكبيرة يثنى عقبيها ثم

ثانية يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام بعدها ثم ثالثة يدعو لنفسه وللميت
وللمسلمين بعدها ثم رابعة ويسلم عقيبتها * فان كبر خمسا لا يتابع * ولا قراءة فيها
ولا تشهد ولا رفع يد الا في الاولى * ولا يستغفر لصبي ويقول * اللهم
اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا واجعله لنا شافعا مشفعا * ومن اتى
بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر اخرى فيكبر معه * وقال ابو يوسف يكبر
ولا ينتظر كمن كان حاضرا حال التحريمة * ولا يجوز راكبا استحسانا * وتكره
في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان خارجه اختاف المشايخ * ولا يصلي على
عضو ولا على غائب * ومن استهل بعد الولادة غسل وسمى وصلى عليه والا غسل
في الخنار وادرج في خرقة ولا يصلي عليه * ولو سبي سبي مع احد ابويه
لا يصلي عليه الا ان اسلم احدهما او اسلم هو عاقلا او لم يسب احدهما معه * ولومات
لمسلم قريب كافر غسله غسل النجاسة ولقه في خرقة والقاء في حفرة او دفعه الى اهل
دينه * سن في حمل الجنازة اربعة وان يبدأ فيضع مقدمها على يمينه ثم مؤخرها ثم
مقدمها على يساره ثم مؤخرها ويسرعوا به دون الحب والمنى خلفها افضل *
واذا وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل وضعه عن الاعناق * ويحضر القبر ويلحد
ويدخل الميت فيه من جهة القبلة ويقول واضعه (بسم الله وعلى ملة رسول الله)
ويسجي قبر المرأة لا الرجل ويوجه الى القبلة وتحمل العقدة ويسوي عليه اللبن والقصب
* ويكره الآجر والخشب ويهال التراب ويسم القبر ولا يربع * ويكره بناؤه
بالجص والآجر والخشب * ولا يدفن انسان في قبر الا لضرورة ولا يخرج من القبر
الا ان تكون الارض مغمورة * ويكره وطئ القبر والجلوس والنوم عليه والصلاة عنده

باب الشهيد

هو من قتل اهل الحرب او البني او قطاع الطريق او وجد في المعركة وبه اثر الجراحة
او قتله مسلم ظالما ولم تجب بقتله دية فيكف ويصلى عليه * ولا يغسل وبدفن بدمه وثيابه
الا ما ليس من جنس الكف كالقرو والحشو والحف والسلاح * ويزاد ويقتصر
مراعاة لكف السنة وان كان صبيا او مجنونا او جنيا او حائضا او نفسا يغسل
حلافا لهما * ويعسل ان قتل في المصر ولم يعلم انه قتل عمدا ظلما * وكذا
ان ارتت بان اكل او شرب او عولج او ناع او استرى او عاش اكثر يوم
عد ابى يوسف خلافا لمحمد او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل او آوته

خيمة او نقل من المعركة حيا او اوصى مطلقا عند ابي يوسف وقال محمد
ان اوصى بامر اخروي لا يغسل * ومن قتل بحد او قصاص غسل وصلى
عليه * ومن قتل لبنى او قطع طريق غسل ولا يصلى عليه وقيل لا يغسل
ايضا * ويصلى على قاتل نفسه خلافا لابي يوسف

﴿ باب الصلاة في الكعبة ﴾

صح فيها الفرض والنفل ومن جعل فيها ظهره الى ظهر امامه جاز ولو
الى وجهه لا يجوز وكره ان يجعل وجهه الى وجهه * ولو تحلقوا حولها
وهو فيها جاز * وان كان خارجها جازت صلاة من هو اقرب اليها منه
ان لم يكن في جانبه * وتجاوز الصلاة فوقها وتكره

﴿ كتاب الزكاة ﴾

هي تملك جزء من المال معين شرعا من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه
مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى * وشرط وجوبها
العقل والبلوغ والاسلام والحرية وملك نصاب حولي فارغ عن الدين
وحاجته الاصلية تام ولو تقديرا ملكا تاما * فلا تجب على مجنون ولا مسي
وكافر ولا مملوك ولا على مالك نصاب لا يحول عليه الحول ولا مكاتب
ولا مديون مطالب من العباد في قدر دينه ولا في مال ضمار وهو المفقود
والساقط في البحر والمغصوب الذي لا يدين عليه ومدفون في بركة اسي مكانه
وما اخذ مصادرة ودين كان قد جحد ولا يدين عليه بخلاف دين على مقره على
او معسر او مفاس او جاحد عليه بينة او علم به قاض خلافا لمحمد في المفاس
وبخلاف ماذن في البيت ونسي مكانه * وفي المدفون في الارض او الكرم
اختلاف * ويترك الدين عند قبضه فنحو بدل مال التجارة عند قبض اربعين
وبدل مال ليس كذلك عند قبض نصاب وبدل ما ليس بمال عند قبض
نصاب وحولان حول وقال يترك ما قبض منه مطلقا الا الدية والارث
وبدل الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول * وشرط ادائها
نية مقارنة للاداء اول عزل المقدار الواجب * ولو تصدق بالكل ولم يسوها
سقطت ولو بالبعض لا تسقط حصته عند ابي يوسف خلافا لمحمد * وتكره
الحيلة لاسقاطها عند محمد خلافا لابي يوسف * ولو اشترى عبدا للتجارة

قوى استخدامه بطل كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة
بالية ما لم يبعه * وكذا ما ورث وان نوى التجارة فيما ملكه بهبة او وصية
او نكاح او خلع او صلح عن قود كان لها عند ابي يوسف خلافا لمحمد
وقيل الخلاف بالعكس ولغاتعين النادر للتصدق اليوم والدرهم والفقير

باب زكاة السوائم *

السائمة التي تكتفى بالرعى في أكثر الحول وليس في اقل من خمس من الابل
زكاة فاذا كانت خمسا سائمة ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمس
عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين الى
خمس وثلاثين بنت مخاض وهي التي طغت في الثانية وفي ست وثلاثين
الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طغت في الثالثة وفي ست واربعين
الى ستين حقة وهي التي طغت في الرابعة وفي احدى وستين الى خمس
وسبعين جذعة وهي التي طغت في الخامسة وفي ست وسبعين الى تسعين
بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس
شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض الى مائة وخمسين
ففيها ثلث حقاك ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلث
حقاك وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين ففيها ثلث حقاك وبنت لبون
الى مائة وست وتسعين ففيها اربع حقاك الى مائتين ثم يفعل في كل خمسين
كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين * والبعث والعراب سواء

فصل *

وليس في اقل من ثلثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلثين سائمة ففيها تبع وهو
ما طعن في الثانية او تبعة الى اربعين ففيها مسن وهو ما طعن في الثالثة
او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان يبلغ ستين وعند الامام فيه بحسابه وفي
ستين تبيعان وفي سبعين مسنة وتبع وهكذا يحسب كلما زاد عشر في كل
ثلثين تبيع وفي كل اربعين مسنة والجواميس كالبحر

فصل في زكاة الغنم *

وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة * فاذا كانت اربعين سائمة ففيها
شاة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتين وواحدة ففيها

ثلث شياء الى اربعمائة ففيها اربع شياء ثم في كل مائة شاة والضأن والمعز سواء * وادنى ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة التي وهو ما تمت له سنة منها

﴿ فصل في زكاة الخيل ﴾

اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا ففيها الزكاة خلافا لهما فان شاء اعطى عن كل فرس ديناراً وان شاء قوتها واعطى من قيمتها ربع العشر ان بلغت نصاباً وليس في الذكور الخالص شيء اتصافاً * وفي الاناث الخالص عن الامام روايتان ولا شيء في البغال والحمر ما لم تكن للتجارة * وكذا الفصلان والحملان والمجايل الا ان يكون معها كبير * وعند ابي يوسف فيها واحدة منها ولا شيء في الحوامل والعوامل والعلوفة وكذا السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب كل منهما نصاباً * ومن وجب عليه مسن فلم يوجد عنده دفع ادنى منه مع الفضل او اعلى منه واخذ الفضل وقيل الخيار للساعي * ويجوز دفع القيم في الزكاة والعشر والحراج والكفارات والنذور وصدقة الفطر * وتسقط الزكاة بهلاك المال بعد الحول وان هلك بعضه سقط حصته ويصرف الهالك الى العفو او لاثم الى نصاب يليه ثم وثم عند الامام * وعند ابي يوسف يصرف بعد العفو الاول الى النصب شائعاً * والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو وعند محمد بهما * فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة نج شاة كاملة وعند محمد نصف شاة * ولو هلك خمسة عشر من اربعين اعتبر نج بنت مخاص * وعند ابي يوسف خمسة وعشرون جراً من ستة وثلاثين من بنت لبون * وعند محمد نصف بنت لبون وثمانها * وأحد الساعي الوسط لا الاعلى ولا الادنى * ولو احدى العاة زكاة السوائم او العشر او الحراج يفتى ان يعبدها حفيه ان لم يصرفوها في حقها الا الحراج

﴿ باب زكاة الذهب والفضة والعروض ﴾

نصاب الذهب عشرون مثقالاً ونصاب الفضة مائتا درهم وفيهما ربع العشر * ثم في كل اربعة مثاقيل واربعين درهما بحسابه * وقالوا ما اراد بحسابه وان قل * والمعتبر فيهما الوزن وجوباً واداء وفي الدراهم وزن سبعة وهو ان تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل * وما غلب ذهبه او فضته حكمه

حكم الذهب والفضة الخالصين وما غلب غشيه تعتبر قيمته لا وزنه * وتشرط
نية التجارة فيه كالعروض وتجب في تبرها وحايهما وآيتهما * وفي
عروض تجارة بلغت قيمتهما نصابا من احدهما تقوم بما هو انفع للفقراء
* ونضم قيمتهما اليهما ليم النصاب ويضم احدهما الى الآخر بالقيمة وعندهما
بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله وحكمه * ونقصان
النصاب في اثناء الحول لا يضر ان كل في طرفيه * ولو عجل ذونصاب لسنين
اولنصب صح * ولا شيء في مال الصبي التلوي * وعلى المرأة منهم ما على الرجل

باب العاشر *

هو من نصب على الطريق ليأخذ صدقات التجار * يأخذ من المسلم
ربع العشر ومن الذمي نصفه ومن الحربى تمامه ان بلغ ماله نصابا و
لم يعلم قدر ما يأخذون منا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكل
لا يأخذ بل يترك قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا لا يأخذون شيئا
لا يأخذ منهم شيئا ولا من القايل وان اقر بان في يته ما يكمل النصاب
ويقبل قول من انكر تمام الحول او الفراغ من الدين او ادعى الاداء
الى الفقراء بنفسه في المصر في غير السوائم او الاداء الى عاشر آخر
ان وجد عاشر آخر مع يمينه ولا يشترط اخراج البراءة * ولا يقبل
في ادائه بنفسه خارج المصر ولا في السوائم ولو في المصر * وما قبل من المسلم
قبل من الذمي لامن الحربى الا في قوله لامته هي ام ولدى * وان مر الحربى
ثانيا قبل مضى الحول فان مر بعد عوده الى داره عسرا ثانيا والا فلا
* ويعشر قيمة الخمر لافية الخنزير وعند ابى يوسف ان مر بهما معا
يعشرهما * ولا يعشر مال ترك في المصر ولا بضاعة ولا مضاربة ولا كسب مأذون
الا ان كان لادين عليه ومعه مولا * ومن مر بالحوارج فعنوه عسرا ثانيا

باب الحادي عشر *

مسلم او ذمي وجد معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص او نحاس
في ارض عشر او خراج اخذ منه خمسة والباقي له ان لم تكن الارض
مملوكة والا فلما لكها * وما جده الحربى فكله فيء وان وجدته في داره
لا يحمس خلافا لهما وفي ارضه روايتان * وان وجد كثر فيه علامة

الاسلام فهو كاللقطة وما فيه علامة الكفر خمس وبقية له ان كانت
ارصه غير مملوكة وان كانت مملوكة فكذلك عند ابي يوسف
* وعندها ببقية لمن ملكها اول الفتح ان علم والا فلا تصح مالك عرف
لها في الاسلام * وما استبه ضربه يجعل كافرا في ظاهر المذهب وقيل
اسلاميا في زماننا * ومن دخل دار الحرب بامن فوجد في محراثها
يركازا فكله له وان وجد في دار منارذة على مالها * وان وجد ركاز متاعهم
في ارض منها غير مملوكة خمس وبقية له ولا خمس في نحو فيروزج وزبرجد
وجد في جبل * ويخمس زبيق لالؤلؤ وغيره وعند ابي يوسف بالعكس

باب زكاة الخراج

فما سقته السماء اوسق سبعا او واحد من ثمر جبل العشر قل او كثر
بلا شرط بصاب وبقاء وعندها انما يجب فيها بقى سنة اذا بلغ
حصة اوسق والوسق ستون صاعا * وما لا يوسق فاذا بلغ قيمته
خمس اوسق من ادنى ما يوسق عند ابي يوسف وعند محمد يجب اذا بلغ
حصة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه واعتبر في القبل خمسة
احمال وفي رعيان خمسة امان * ولا شيء في حطب وقصب فارسي
وحشيش وتبن وسعف * وفيما سقى بغرب او دالية او سانية صب
العشر قبل رفع مؤن الزرع * وفي العمل العشر قل او كثر اذا اخذ
من حبل او ارض عشرية * وعند محمد اذا بلغ خمسة افراق والفرق
سنة وثلثون رطلا * وعند ابي يوسف اذا بلغ عشر قرب ويؤخذ
عشران من ارض عشرية لتغلي وعد محمد رحمه الله عشر واحد ان كان
اشتراها من مسلم ولو اشتراها منه ذمي اخذ منه العشران * وكذا
لو اشتراها منه مسلم او اسلم هو خلافا لابي يوسف وقيل محمد معه
* وعلى المرأة والصبي منهم ما على الرجل * ولو اشترى ذمي عشرية
من مسلم فعليه الحراج * وعد محمد تبقى على حالها * وان احدها منه
مسلم بشعة اوردت على السابيع لصاد البيع عاد العشر * وفي دار جلب
بستانا حراج ان كانت لدى او لمسلم سقاها بماء * وان سقاها
بماء العشر فتعثر * ولا شيء في الدار ولو لدى * وماء السماء والبئر

والعين عشرى وماء انهيار خرفها العجم خراجى * وكذا سيحون
وجيهون ودجلة والفرات عند ابي يوسف خلافا لمحمد * وليس في عين
قبر او فسطاط او ملح في ارض عشر شئ وان كانت في ارض خراج ففي حريمها
الصالح للزراعة الخراج لا فيها * ولا يجتمع عشر وخراج في ارض واحدة

باب المصروف

هو الفقير وهو من له شئ دون نصاب والمسكين من لا شئ له وقيل
بالعكس * والعامل يطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب يمان في فك
رقبه ومديون لا يملك نصابا فاصلا عن دينه ومنقطع الغزاة عند ابي يوسف
والحج عند محمد ان كان فقيرا ومن له مال في وطنه لأمه * ويجوز دفعها
الى كلهم والى بعضهم * ولا تدفع لبناء مسجد او لتكفين ميت او قضاء
دينه او ثمن قس يعتق ولا الى دمي وصح غيرها ولا الى غنى بملك نصابا
من اى مال كان او عبده او طفله بخلاف ولده الصغير وامراته ان كانا
فقيرين ولا الى هاشمي من آل علي او عاس او جعفر او عقيل او الحارث
ابن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها * قيل بخلاف التلوع ومواليهم مثاهم *
ولا يدفع المزكى ركانه الى اسله وان علا او فرعه وان سفل او زوجته * وكذا
لا تدفع الى زوجها خلافا لهما ولا الى عبده او مكاتبه او مدبره او ام ولده *
وكذا عبده المعتق بعنه خلافا لهما * ولو دفع الى من ظنه مسرقا فبان
انه عبي او هاشمي او كافر او ابوه او ابيه اجزاء خلافا لابي يوسف *
ولو بان انه عبده او مكاتبه لا يجزئ * ويدفع ما بغى عن السؤال
يومه * وكره دفع نصاب او اكثر الى فقير غير مديون ونقلها الى بلد
آخر الا الى قريبه او احوج من اهل بلده * ولا يستل من له قوت يومه

باب صدقة الفطر

هي واحدة على الحر المسلم المالك لنصاب فاصل عن حوائجه الاصلية
وان لم تكن ناهيا * وبه تحرم الصدقة * وتجب الاصلية عن نفسه
وولده الصغير الفقير وعده للخدمة ولو كافرا وكذا مدبره وام ولده
لا عن روحته وولده الكبير وطفله الغني بل من مال الطفل والمخنون
كالطفل ولا عن مكاتبه ولا عن عبيده للتجارة ولا عن عبد آبق
الا بعد عوده ولا عن عبد او عيد بين اثنين وعندهما تجب على كل

فطرة ما يخصه من الرؤس دون الاشفاص ولو بيع بخيار فلي
من يتقرر الملك له ونحب بطلوع فجر يوم الفطر * فمن مات قبله او اسلم
او ولد بعده لا تجب فطرته * وصح تقديمها بلا فرق بين مدة ومدة
ونذب اخراجها قبل صلاة العيد * ولا تقط بالتأخير * وهي نصف
صاع من بر أو دقيقه او سويقه او صاع من تمر او شعير والزبيب
كالبز وعندهما كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام * والصاع
ما يسع ثمانية ارطال بالعراقي من نحو عدس او حج * وعند ابى يوسف
خمة ارطال وثلاث رطل * ولو دفع منوى برصح خلافا لمحمد * ودفع
البر في مكان تشتري به الاشياء فيه افضل وعند ابى يوسف الدراهم افضل

كتاب الصوم

هو ترك الأكل والشرب والوطى من الفجر الى الغروب مع نية من اهله
وهو مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس * وصوم رمضان فريضة
على كل مسلم مكلف اداء وفضاء * وصوم المذور والكفارة واجب
وغير ذلك نفل * وصوم العيدين وأيام التشرى حرام * ويجوز
اداء رمضان والنذر المعين بنية من الليل والى ما قبل نصف النهار لا عنده
في الاصح وبمطلق النية وبنية النفل * وصوم رمضان بنية واجب آخر
للتصحح المقيم لا النذر المعين بل عما نواه * ولو نوى المريض او المسافر فيه
واجبا آخر وقع عما نوى وعندهما عن رمضان * والنفل كله يجوز
بنية قبل نصف النهار * والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تصح
الا بنية معينة من الليل * ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان
ثلاثين * ولا يصام يوم الشك الا تطوعا وهو احب ان وافق صوما بصادق
والافصوم الحواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار * وكره صومه
عن رمضان او عن واحد آخر * وكذا ان نوى ان كان رمضان فعنه
والافس نفل او عن واجب آخر * وصح في الكل عن رمضان ان ثبت
والا فما نوى ان جزم ونفل ان ردد * وان قال ان كان رمضان فاما صائم
عه والا فلا لا يصح ولو ثبت رمضان بنية ولا يصير صائما * واذا كان
بالسواء علة قبل في هلال رمضان خبر عدل ولو عبدا او اثنى او محدودا

في قذف تاب ولا يشترط لفظ الشهادة * وفي هلال الفطر وذى الحجة
شهادة حريين او حر وحره تين بشرط العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى
* وان لم يكن بالسبب علة فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع العلم بخبرهم
وفي رواية يكتفى باثنين * وقال الطحاوي يكتفى بواحد ان جاء من
خارج البلد او كان على مكان مرتفع * ولو مساموا ثلثين ولم يروه حل
الفطر ان صاموا بشهادة اثنين وان بشهادة واحد لا يحل * ومن
رأى هلال رمضان او الفطر ورده قوله صام وان افطر قضى فقط
* ويجب على الناس التماس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان ومن
رمضان واذا ثبت في موضع لزم جميع الناس * وقيل يختلف باختلاف المطالع

(باب موجب الفساد)

يجب القضاء والكفارة ككفارة الظهار على من جامع او جوع
في رمضان عمدا في احد السيلين او اكل او شرب عمدا غذاء او دواء
* وكذا لو اخرجتم او اغتصاب فظن انه فطره فاكل عمدا * ولا كفارة
بافساد يوم غير رمضان ويجب القضاء فقط لو افطر خطأ او مكرها
او احتقن او استعط او افطر في اذنيه او داوى جائفة او آمة فوصل
الدواء الى جوفه او دماغه او ابتلع حصاة او حديد او استقاء ملاً فيه
او سحر يظنه ليلاً والفجر طالع او افطر بظن الغروب ولم تغرب او اكل
ناسياً فظن انه افطر فاكل عمدا او صب في حلقه نائماً او جومت نائمة
او محسوبة او لم ينو في رمضان صوما ولا فطرا وكذا لو اصبح غير ناو
للصوم فاكل وعندها نجب الكفارة ايضا * ولو اكل او شرب
او جامع ناسياً لا يفطر * وكذا لو نام فاحلم او انزل بنظر او ادهن او اكنحل
او قبل او اغتصاب او احتجم او غلبه القيء او تقباً قايلاً او اصبح جنباً
او صب في اذنه ماء وكذا لو صب في احليله دهن او غيره خلافاً لابي يوسف
* وان دخل حلقه غبار او دخان او ذباب لا يفطر * ولو مطر او تلج
افطر في الاصح * ولو وطئ ميتة او بهيمة او في غير السيلين او قبل
او لمس ان ازل افطر والا فلا * وان ابتلع ما بين استناه فان كان
قدر الحصة قضى وان كان دونه لا يقضى الا اذا احرجه ثم اكله

* ولو أكل سمسة من الخارج ان ابتلعها افطر وان مضغها فلا * والقي
ملا الفم ان اعاد او اعيد يفسد عند ابي يوسف وان كان قليلا لا يفسد
وعند محمد يفسد باعادة القليل لا بعود الكثير * وكره ذوق شيء ومضغه
بلا عذر ومضغ العلك والقبلة ان لم يامن على نفسه لا ان امن ولا الكحل
ودهن الشارب والسواك ولوعشيا ومضغ طعام لا بد منه لطفل
ولا الحمامة * ويكره عند الامام الاستشاق للتبردة وكذا الاغتسال والتلفف بثوب
ولا يكره ذلك عند ابي يوسف * وقيل تكره المضمضة لغير عذر والمباشرة
والمعاقة والمصافحة في رواية ويستحب السحور وتأخيرها وتعجيل الفطر

﴿ فصل ﴾

يباح الفطر لمريض خاف زيادة مرضه بالصوم والمسافر وصومه احب
ان لم يضرمه ولا قضاء ان ماتا على حالهما * ويجب بقدر ما قاتهما
ان صح او اقام بقدره والا فبقدر الصحة والاقامة فيعلم عنه وليه لكل
يوم كالفطرة ويلزم من الثلث ان اوصى والا فلا لزوم وان تبرع به مسح
والصلاة كالصوم * وفدية كل صلاة كصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم
عنه وليه ولا يصلي * وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه
فان اخره حتى جاء آخر قدم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه * والشيخ
القساني اذا عجز عن الصوم ففطر ويطعم لكل يوم كالفطرة وان قدر بعد
ذلك لرمه القضاء * وحامل او مريض حافت على نفسها او ولدها ففطر
وقضى بلا فدية ولا كفارة * ويلزم صوم قل شرع فيه الا في الايام المنهية
ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح له بعد الصباقة ويلزم القضاء ان
افطر * ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام وبوى الصوم في نفسها مسح ولم
ذلك ان كان في رمضان كما يلزم مقيما سافر في يوم منه لكان لو افطر فلا كفارة
فيهما * ومن اعنى عليه اياما فضاها الا يوما حدث فيه او في ليلته ولو حل كل
رمضان لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ما مضى سواء بلغ مجنونا او عرس له
بعده في طاهر الرواية * ولو بلغ صبي او اسلم كافرا او اقام مسافرا او طهرت حائض
في يوم من رمضان لرمه امساك بقية يومه ولا يلزم الاولين قضاؤه بخلاف الآخرين

﴿ فصل ﴾

نذر صوم يومى العيد وابام الشريق صح وافطر وقضى * وكذا لو نذر

صوم السنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولا عهدة لوصامها ثم ان نوى
النذر فقط او نواه ونوى ان لا يكون يمينا ولم ينو شيئا كان نذرا فقط * وان
نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا فحسب فتجب بالفطر ككفارة
اليمين لا القضاء * وان نواها او اليمين فقط كان نذرا ويمينا فيجب القضاء
والكفارة ان افطر وعند ابي يوسف نذر في الاول يمين في الثاني * ولا يكره
اتباع الفطر بصوم ستة من شوال وتفرقها ابعاد الكراهة والتشبه بالنصارى

(باب الاعتكاف)

هو سنة مؤكدة * ويجب بالنذر وهو اللبث في مسجد جماعة مع التبة
واقله يوم عند الامام واكثره عند ابي يوسف وساعة عند محمد والصوم
شرط في الاعتكاف الواجب * وكذا في النقل في رواية والمرأة تعتكف
في مسجد بيتها * ولا يخرج المعتكف الا لحاجة الانسان او الجمعة في وقت
يدركها مع سنتها ولا يلبث في الجامع اكثر من ذلك فان لبث فلا فساد
فان خرج ساعة بلا عذر فسد وعندها لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكله
وشربه ونومه فيه * ويجوز له ان يبيع ويبتاع فيه بلا احضار السلعة
ولا يجوز لغيره * ويحرم عليه الوطئ ودواعيه ويضد بوطئه ولوناسيا
او في الليل وباللحم والقبلة والوطئ في غير فرج ايضا ان انزل والا فلا
* ويكره له الصمت والكلام الا بخير ومن نذر اعتكاف ايام لزمته بلياليها وان
نذر بومين لزمه بليتهما خلافا لابي يوسف في الليلة الاولى منهما * وان نوى
النهر خاصة صحت ويلزم التسامع وان لم يلتزمه ويلزم بالشروع الا عند محمد

(كتاب الحج)

هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص فعل مخصوص * فرض في العمر
مرة على الفور خلافا لمحمد بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة
وقدرة زاد وراحلة وصحة دهاه واياه فصات عن حوائجه الاصلية ونفقة
عياله الى حين عوده مع امن الطريق * وزوج او محرم للمرأة ان كان
بينها وبين مكة مسافة سحر ولا تحج بلا احدهما وسرط كون المحرم عاقلا بالما
غير محوسى ولا فاسق ونفقه عليها * ونعج معه حجة الاسلام بغير اذن زوجها
فلو احرم سبي او عبد فبان او اعتق قضى لا يحوز عن فرضه فان جدد الصبي
احرامه للمرض صح بخلاف المد * وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف

بمرقات وطواف الزيارة وهما ركنان وواجبه الوقوف بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر للآفاق والحلق أو التقصير وكل ما يجب بتركه الدم وغيره ما سنن وآداب * وأشهره شوال وذو القعدة والعشر الأول من ذي الحجة ويكره الأحرام له قبلها والعمرة سنة * والمواقيت للمدسين ذو الحليفة وللشاميين جحفة والعراقيين ذات عرق والتجديين قرن واليمنيين يللم لأهلها ولبن مرتبها ويحرم تأخير الأحرام عنها لمن قصد دخول مكة وجاز التقديم وهو أفضل ويحل لمن هو داخلاً دخول مكة غير محرم ووقته الحل والسك في الحج الحرم وفي العمرة الحل

﴿ فصل ﴾

وإذا أراد الأحرام ندب أن يقلم أظفاره ويقص شاربه ويحلق طائفة ثم يتوضأ أو يتنسل وهو أفضل ويلبس أزاراً ورداء حديد بن أسفين وهو أفضل ولو كانا غسيلين أو لبس ثوباً واحداً يستر عورته حاز ويتطيب ويصلي ركعتين فإن كان مفرداً بالحج يقول عقبيهما اللهم اني أريد الحج فيسرملي وقبله مي * وإن بوى قلبه أجزاء ثم يلي فيقول (ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) ولا ينقص منها وتجاوز الزيادة فإذا لى ما ويا فقد أحرم فليترك الرفث والمسوق والجدال وقتل صيد البر والأشارة إليه والدلالة عليه وقتل القمل والتطيب وقلم الظفر وحلق شعر رأسه أو بدنه وقص لحيته وستر رأسه أو وجهه وغسل رأسه أو لحيته بالخطمي ولبس قميص أو سراويل أو قباء أو عمامة أو قلنسوة أو خفين إلا أن لا يجد نعلين فيقطعهما من أسفل الكمين وليس ثوب صبيغ بزعفران أو ورس أو عصفر إلا ما غسل حتى لا ينفض * ويحوزله الأغسال ودحول الحمام والاستطال بالبيت والمحمل وشدة الهيمان في وسطه ومقابلة عدوه * ويكثر التلبية رافعاً بصوته عقب الصلوات وكما علا شرفاً أو هبط وأدباً أو لقي ركباً أو بالاسحار

﴿ فصل ﴾

فإذا دخل مكة ابتداءً بالمسجد * فإذا عاين البيت كبر وهلل وابتدأ بالحجر الأسود فاستقبله وكبر وهلل رافعاً يديه كالصلاة وقبله أن استطاع من غير إبداء أو يستامه أو يمسه شيئاً في يده وقبله أو يشير إليه

مستقبلا مكبرا مهللا حامدا لله تعالى ومصليا على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويطوف آخذا عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطلع رداءه بان جعله تحت ابطه الايمن والقي طرفيه على كتفه الايسر ويجعل طوافه وراء الحطيم سبعة اشواط يرمل في الثلثة الاول منها ويمشي في الباقي على هينة ويستلم الحجر كلما مرتبه ويحتم طوافه بالاستلام واستلام الركن اليماني كلما مرتبه حسن * ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث تيسر من المسجد وهما واجبتان بعد كل اسبوع وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم بمكة ثم يعود ويستلم الحجر * ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام رافعا يديه للثناء ويدعو بما شاء ثم ينحط نحو المروة ويمشي على مهل * فاذا بلغ نحو بطن الوادي بين الميادين الاخضرين يسعى سعيًا حتى يجاوزها * ويهلل على المروة كفعله على الصفا وهذا شوط فيسعى بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة * ثم يقم بمكة محرما ويطوف بالبيت تقلا ما اراد * فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة يخطب الامام خطبة يعلم الناس فيها المناسك وكذا يخطب في التاسع بعرفات وفي الحادي عشر بمنى فاذا صلى الفجر يوم التروية خرج الى منى فيقيم بها الى صلاة فجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيهما المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا باذان واقامتين * وشرط الجمع صلاحهما مع الامام خلافا لهما وكونه محرما فيهما * ثم يقف راكبا مع الامام بوضوء او غسل * وهو السنة قرب جبل الرحمة * وعرفات كلها موقف الا بطن عرصة * ويستقل القبلة رافعا يديه باسطا حامدا مكبرا مهللا مليا مصليا على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم داعيا بحاجته مجهد * وثقف الناس وراء الامام تفرقه مستقلين سامعين لقوله * ثم يهيضون معه بعد الغروب الى مردلة ويزل بقرب جبل قزح ويصلي المغرب والعشاء نادان واقامة * ومن صلى المغرب في الطريق او بعرفات فعليه اعادتها مالم يطلع الفجر خلافا لابي يوسف رحمه الله * ويبيت بمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى بغلس

* ووقف بالمشر الحرام وصنع كما في عرفة * ومنزلة كلها موقف الا وادي
محسر * فاذا اسفر فجر قبل طلوع الشمس الى منى * فيبدأ فيها برمي جرة
العقة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع كل حصاة ويقطع
التلبية باولها ولا يقف عندها * ثم يذبح ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقصر
وقد حل له غير النساء * ثم يذهب من يومه او الغد او بعده الى مكة فيطوف
للزيارة بلا رمل ولا سعي ان كان قدمهما والا رمل فيه وسعي بعده * وقد
حل له النساء * ووقته بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل * وكره تأخير
عن ايام النحر * ثم يعود الى منى فيرمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني بعد
الزوال * يبدأ بالتى تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة
ويقف عندها ويدعو ثم بالتى تليها كذلك ثم بحجرة العقة كذلك الا انه
لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك ثم ان شاء نحر الى مكة وله
ذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يرمى وان شاء اقام
فرمى كما تقدم وهو احب * وان رمى فيه قبل الزوال جاز خلافا لهما وجاز
الرمى راكبا وغير راكب افضل في غير جرة العقة ويبيت ليلالى الرمي بمنى *
وكره تقديم نحره الى مكة قبل نحره * فاذا نحر الى مكة نزل بالمحصب ولو
ساعة * فاذا اراد الظعن عنها طاف للصدر سبعة اشواط بلا رمل ولا سعي وهو
واجب الاعلى المقيم بمكة ثم يستقي من زمزم ويشرب ثم يأتى الباب ويقبل
العقة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على الملتزم بين الباب والحجر الاسود
ويتشبث بالاستار ساعة ويدعو مجتهدا ويبكى ويرجع القهقري حتى يخرج من المسجد

﴿ فصل ﴾

ان لم يدخل المحرم مكة وتوجه الى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف
القدوم ولا شيء عليه لتركه * ومن وقف او اجتار بعرفة ساعة ما بين زوال
الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ولو نائما
او معي عليه او لم يعلم انها عرفة * ومن فاته ذلك فقد فاته الحج فيطوف
ويسعى ويتحلل ويحصى من قابل ولادم عليه * ولو امر رفيقه ان يحرم عنه
عند اعماقه ففعل صح وكذا ان فعل بلا امر خلافا لهما * والمرأة في جميع ذلك
كالرجل الا انها تكشف وجهها لراسها * ولو سدل على وجهها شيئا وحافه
جاز * ولا تجهر بالتلبية ولا ترمل ولا تسعى بين الميادين ولا تحاق بل تقصر

وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجال * ولو حاضت عند
الاحرام اغتسلت واتت بجميع المناسك الا الطواف * وان حاضت بعد طواف
الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها لتركه كما يسقط عن اقام
بمكة ولو بعد النحر عند ابي يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة بعده *
ومن قلده بدنة تطوع او نذر او جزاء صيد او نحوه وتوجه معها يريد الحج
فقد احرم وان لم ياب فان يمض بها ثم توجه فلا حتى يلحقها الا في بدنة
المنعة فان جلها او اشعرها او قلده شاة لا يكون محرماً والبدن من الابل والبقر

باب القران والتمتع

القران افضل مطلقا وهو ان يهال بالعمرة والحج معا من المقيات ويقول
بعد الصلاة (اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلهما مني) فاذا
دخل مكة ابتداء فطاف للعمرة وسعى ثم طاف للحج طواف القدوم وسعى
فلو طاف لهما طوافين وسعى سعيين جاز واساء ثم يحج كما مر فاذا رمى جمرة
العقبة يوم النحر دبح دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام
ثلاثة ايام قبل يوم النحر والافضل كون آخرها يوم عرفة وسبعة اذا
فرغ ولو بمكة فان لم يصم الناسة قبل يوم النحر نعتن الدم * وان وهب
القارن عرفة قبل طوافه للعمرة فقد رفضها فليه دم لرفضها ورفضها
وسقط عنه دم القران * والتمتع افضل من الافراد وهو ان يأتي بالعمرة في
اشهر الحج ثم يحج من عامه فحرم بها من المقيات ويطوف لها ويسعى
ويحطل منها ان لم يسق الهدى وبقطع التلبية باول الطواف ثم يحرم بالحج
من الحرم يوم الروية وقله افضل ويحج ويدبح كالقارن فان عجز فكهكمه وجاز
مسوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الاحرام بها لا قبله فان شاء
سوق الهدى وهو افضل احرم وساقه وهو اولى من قوده وان كان
بانه قلدها بمزادة او بعل وهو اولى من الحابل والاشعار جاز عندها
وهو شق سناسها من الاسر وهو الاشبه بفعله عليه السلام او من
الايمس ويكره عند الامام ثم يعمر كما تقدم ولا ينحط ويحرم بالحج
كما مر * فاذا حاق يوم النحر حل من احراميه * ولا تمتع ولا قران لاهل
مكة ومن هو داخل المواضع * فان عاد المتمتع الى اهله بعد العمرة
ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه وان كان قد ساقه لا * ومن طاف

للعمره قبل اشهر الحج اقل من اربعة واتم بعد دخولها وحج كان متمتعا
وان كان طاف اربعة فلا * ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج وتحلل
واقام بمكة وحج صح تمتعه * وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يصح عندها
* ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها وحج لا يصح تمتعه الا ان يعود
الى اهله ثم ياتي بهما وعندها يصح وان لم يعد * وان بقي بعد الافساد
بمكة وقضى وحج من غير عود لا يصح تمتعه اتفاقا * وما افسده المتمتع من
عمرته او حجه مضي فيه وسقط عنه دم التمتع * ومن تمتع فضحى لا يجزئه عن دم التمتع

باب الخنايا

ان طيب المحرم عضوا لزمه دم * وكذا لو اذنه بزيت وعندها صدقة * ولو
خضب رأسه بخناء او ستره يوما كاملا فعليه دم * وكذا لو لبس مخيطا يوما كاملا
او حلق ربع رأسه او لحيته او حلق رقبة او ابطيه او احدها او طائفه * وكذا
لو حلق محاجه وعندها صدقة وان قص اظافر يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه
دم * وكذا لو قص اظافر يد واحدة او رجل * وان قص اظافر يديه
ورجليه في اربعة محالس فعليه اربعة دماء وعند محمد دم واحد * وان طيب اقل
من عضو او ستر رأسه او لبس المخيط اقل من يوم فعليه صدقة * وكذا لو حلق اقل
من ربع رأسه او لحيته او حلق بعض رقبته او طائفه او احد ابطيه او رأس غيره
او قص اقل من خمسة اظفار او خمسة متفرقة وعند محمد رح في الخمسة
المتفرقة دم * وان طيب او لبس او حلق لعذر خيران شاه دمع شاه وان شاء بصدق
بثلاثة اصوع على ستة مساكن وان شاء صام ثلثة ايام * ولو ارتدى او انشع بالقميص
او اترز بالسر او يل فلا بأس به * وكذا لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في كفيه

فصل

وان طاف للقدوم او للصدر حنبا فعليه دم * وكذا لو طاف للركن محدثا
او ترك طواف الصدر او اربعة منه او دون اربعة من الرككن او افاض
من عرفة قبل الامام او ترك السعي او الوقوف بمزدلفة او رمى الجمار
كلها او رمى يوم او رمى حمرة العقبة يوم النحر او اكثره * ولو
طاف للقدوم او للصدر محدثا فعليه صدقة * وكذا لو ترك دون اربعة
من الصدر او رمى احدا الجمار الثلث * ولو ترك طواف الركن او اربعة

منه بقى محرما ابدا حتى يطوفها * وان طافه جنباً فعليه بدنة والافضل ان يعيده مادام بمكة ويسقط الدم * ولو طاف للصدر طاهراً في آخر ايام التشريق بعد ما طاف للركن محدثاً فعليه دم * ولو كان بعد ما طاف له جنباً فدمان وعندها دم فقط ايضا * وان طاف لعمرته وسعى محدثاً يعيدها * فان رجع الى اهله ولم يعدها فعليه دم ولا شيء لو اعاد الطواف فقط هو الصحيح * وان جامع المحرم في احد السيلين قبل الوقوف بعرفة ولو ناسياً فسد حجه ويمضي فيه ويقضيه وعليه دم وليس عليه ان يفرق عن زوجته في القضاء * وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة * ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم * وكذا لو قبل اولس بشهوة وان لم يتزل * وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر وفسدت وقضاها وان بعد طواف الاكثر لم يفسد ولا تهسد * ولا شيء ان ازل بظر ولو الى فرج * وان اخر الحلق او طواف الزيارة عن ايام البحر فعليه دم خلافا لهما * وكذا الخلاف لو احرأرمى او قدم لسكا على نسك هو قبله * وان حلق في غير الحرم لحج او عمرة فعليه دم خلافا لابي يوسف رح فلو عاد المعتمر بعد خروجه فقصر فلا دم اجماعاً * ولو حلق القارن قبل الدبح لزمه دمان وعندها دم * والدم حيث ذكر شاه تجزى في الاضحية * والصدقة ما تجزى في الفطرة

فصل

ان قتل محرم صيد برّ او دل عليه من قتله فعليه الجزاء وهو قيمة الصيد بقويم عدان في موضع قتله او في اقرب موضع منه ان لم يكن له فيه قيمة * ثم ان شاء اشترى بها هدياً ان بلغت هدياً فذبحه بالحرم * وان شاء اشترى بها طعاماً فتصدق به على كل فقير نصف صاع من برّ او صاع من تمر او شعير لا اقل * وان شاء صام عن طعام كل فقير يوماً * فان فضل اقل من طعام فقير تصدق به او صام عنه يوماً كاملاً * وعند محمد الجزاء نظير الصيد في الحنة فياله نظير وفي الطي شاة وفي الضع شاة وفي الارب غناق وفي البربوع جفرة وفي العمامة بدنة وفي حمار الوحش بفرة وما لا نظير له وكقولهما * والعامد والناسي والعائد والمبتدى

في ذلك سواء وان جرح الصيد او قطع عضوه او نتف شعره ضمن ما نقص
من قيمته وان نتف ريشه او قطع قوائمه فخرج عن حيز الامتاع فعليه قيمته
كاملة * وان حلبه فقيمة لبنه * وان كسر بيضه فقيمة البيض * وان خرج من
البيض فرخ ميت فقيمة الفرخ * ولا شيء يقتل غراب وحادأة وذئب وحية وعقرب
وفأرة وكلب عقور وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسلحفاة وان قتل قطة
او حرادة تصدق بما شاء وتمره خير من جرادة ولا يتجاوز شاة في قتل السبع
* وان سال فلا شيء يقتله * وان اضطر المحرم الى قتل الصيد فقتله فعليه
الجزاء * والمحرّم ذبح شاة وبقرة وبغير ودجاج وبط اهلّي وصيد سمك
وعليه الجزاء بذبح حمام تسرول او طي مستأنس * ولو ذبح صيدا فهو
ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف محرم آخر اكل منه
* ويجعل للمحرّم لحم صيد صاده حلال وذبحه ان لم يدل عليه ولا امره
بصيده ولا اعانه * ومن دخل الحرم وفي يده صيد فعليه ارساله فان باعه
رد البيع ان كان باقيا وان فات لزمه الجزاء * ومن احرم وفي يده او قبضه
صيد لا يلزم ارساله * وان اخذ حلال صيدا ثم احرم فارسله احد
ضمن المرسل بخلاف ما اخذه محرم * فان قتل ما اخذه المحرم محرم
آخر ضمنا ورجع اخذه على قتله * وان قتل الحلال صيدا احرم فعليه قيمته
وان حابه فقيمة لبنه * ومن قطع حبش الحرم او نحره غير منب ولا
مما ينه الناس من قيمته الا ما حلف * والنصدق متعين في هذه الاربعة
ولا يجزئ الصوم * وحرم رعي حنيشه وقطعه الا الاذخر * وكل
ما على المفرد به دم فعلى الفارن به دمان الا ان يحاور المقات غير محرم
* وان قتل محرما صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل * وان قتل حلالا
صيد الحرم فعليهما جزاء واحد * وبطل بيع المحرم الصيد وسراؤه * ومن
اخرج ظبية الحرم فولدت وما ناضعها وان اذى جرائها ثم ولدن لا يصح الولد

باب محاورة المقات ملا احرام

من جاوز المقات غير محرم ثم احرم لرمه دم * فان عاد اليه غير ما ساء
سقط وعندهما سقط بعوده محرما وان لم يلب * وان عاد قبل ان يحرم
فاحرم منه سقط * وكذا لو احرم بعمره ثم افسدها وقصاها وان عاد بعد

ما شرع في الطواف لا يسقط * وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة
غير محرم وميقاته البستان * ومن دخل مكة بلا احرام لرمه حج او عمرة فلو طاف
واحرم بحجة الاسلام سقط ما لزمه بدخول مكة ايضا وان عاد بعد عامه لا يسقط
* وان جاوز مكي او تمتع الحرم غير محرم فهو كمن جاوز الميقات ووقوفه كطوافه

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

مكي طواف لعمرة شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاء حج
وعمرة فلو اتتهما صح وعليه دم * ومن احرم بحج ثم با آخر يوم النحر
فان كان قد حلق في الاول لزمه الثاني ولادم عليه والا لزمه
وعابه دم سواء قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر * وعندها
ان لم يقصر فلا دم عليه * ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم
باخرى لزمه دم * ولو احرم آفاقي بحج ثم بعمرته لزمه * فان وقف بعرفة
قبل فصال العمرة فقد رفضها لا لتوجهه ولم يقف * فان احرم بها بعد طوافه
لاصح ندب رفضها ويقصها وعليه دم فان مضى عابها صح ولزمه دم وهو
دم حبر في الصحيح * وان اهل الحاج بعمرته يوم النحر وايام التشرى لزمته
ولزمه رفضها وقصاؤها ودم فان مضى عابها صح وعليه دم * ومن فاته الحج
فاحرم بحج او عمرة لزمه الرض والفضاء والدم

باب الاحصار والموات

ان احصر المحرم بعدة او مرض او عدم محرم او صياع فقة فله ان يبعث
شاة تذبح عنه في الحرم في وقت معين * وينحطل بعد ذبحها من غير حاق
ولا تقصير خلافا لابي يوسف رح * وان كان قارنا يبعث دمين ويجوز
ذبحها قل يوم النحر لا في الحل وعندها لا يجوز قل يوم النحر ان كان
محصر بالحج * وعلى المحصر بالحج اذا تحلل قضاء حج وعمرة وعلى المعتمر
عمرة وعلى القسارن حجة وعمران فان رال الاحصار بعد بعث الدم وامكنه
ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له التحال ولرم المضي * وان امكن
ادراكه فقط محلل * وان امكن ادراك الحج فقط حار التحلل استحسانا *
ومن منع بمكة عن الركنتين فهو محصر * وان قدر على احدهما فليس بمحصر
* ومن فاته الحج بفوات الوقوف بعرفة فليتحال بافعال العمرة وعليه الحج

من قابل ولادم عليه * ولا فوت للعمرة وهي احرام وطواف وسى وتجاوز في كل السنة وتكره يوم عرفة والنحر وايام التشريق ويقطع التلية فيها باول الطواف

باب الحج عن الغير

تجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا * ولا تجوز في البدنية بحال * وفي المركب منهما كالحج تجوز عند العجز لاعتد القدرة * ويشترط الموت او العجز الدائم الى الموت وانما شرط العجز للحج الفرض لا التقل * فمن عجز فاجع صح ويقع عنه * وينوي النائب عنه فيقول * ليك بحجة عن فلان * ويرد ما فضل من النفقة الى الوصى او الورثة ويجوز ايجاج الصرورة والمرأة والعبد وغيرهم اولى * ومن امره رجلان قاحرم بحجة عنهما ضمن نفقتهما والحجة له * وان اهتم الاحرام ثم عين احدهما قبل المضي صح خلافا لابي يوسف رح وبعده لا * ودم المتعة والقران على المأمور * وكذا دم الجنابة ودم الاحصار على الامر خلافا لابي يوسف رح * وان كان ميتا ففي ماله * وان جامع قبل الوقوف ضمن النفقة * وان مات المأمور في الطريق يحج من منزل امره من ثلث ما بقي من ماله وعندها من حيث مات المأمور * لكن عند ابي يوسف بما بقي من الثلث وعند محمد بما بقي من المال المدفوع ويرد ما فضل من النفقة الى الوصى او الورثة * ومن اهل بحجة عن ابويه ثم عين احدهما جار * وللانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات

باب الهدى

هو من ابل او بقر او غنم واقله شاة ولا يجب تعريفه * ويجزى فيه ما يجزى في الاضحية * ويجزى الشاة في كل موضع الا اذا طاف لازيارة جنبا او جامع بعد وقوف عرفة قبل الخلق * فلا يجزى فيهما الا البدنة * وياكل من هدى التطوع والمتعة والقران لا من غيرها * وحص ذبح هدى المتعة والقران بايام النحر دون غيرها والكل بالحرم * ويجوز ان يتصدق به على فقير الحرم وغيره * ويتصدق بحلله وخطامه ولا يبطى اجر الحزار منه * ولا يركبه الا عند الضرورة * فان نقص بر كونه ضمه ولا يحلله * فان حله تصدق به وينضح ضرعه بالماء البارد لينقطع لبنه * فان عطب الهدى الواجب او تعيب فاحشا اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشاء * وان عطب التطوع فحرقه وصنع لعله بدمه وضرب به صمخته * ولا ياكل

عنه حتى يذبحها
يا رسول الله من ذكركم
مشهد كذا

جبريل

تسليم
الحج

منه هو ولا غنى وليس عليه غيره وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران لا غيرها

﴿ مسائل منشورة ﴾

شهدوا ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم النحر بطلت * ولو شهدوا انه يوم التروية هتت * ومن ترك الجمره الاولى في اليوم الثاني فان شاء رماها قسط والاولى ان يرمى الكل * ومن نذر ان يحج ماشيا يمشي من بيته حتى يطوف * وقيل من حيث يحرم فان ركب لزمه دم * حلال اشترى امة محرمة بالاذن فله ان يحللها والاولى تحللها بقص شعر او ظفر قبل الجماع

﴿ كتاب النكاح ﴾

هو عقد يرد على ملك المتعة قصدا يجب عند النوقان ويكره عند خوف الجور * ويس مؤكدا حالة الاعتدال * وينعقد بايجاب وقبول كلاهما بلفظ الماضي او احدهما كزوحى فقال زوجته وان لم يعلمها معناها * ولو قال دادى او يذيرفى فقال داد او يذيرف بلاميم صح كبيع وشراء * ولو قال عند الشهود مازن وشويم لا ينعقد * وانما يصح بلفظ نكاح وتزويج وما وضع لتمليك العين في الحال كبيع وشراء وهبة وصدقة وتمليك لاجارة واباحة واعارة ووصية * وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر * وحضور حرين او حرّين مكلفين مسلمين ان كانت الزوجة مسامة سامعين مما لفظهما * فلا يصح ان سمعا متفرقين * وحاز كونهما فاسقين او محدودين في قذف او اعميين او ابني العاقدين او ابى احدهما * ولا يظهر بشهادتهما عند دعوى القريب * وصح تزويج مسلم ذمية عند ذميين خلافا للحمد * ولا يظهر بشهادتهما ان ادعت * ومن امر رجلا ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل صح ان كان الاب حاصرا والا لا * وكذا لو تزوج الاب بالغة عند رجل ان حضرت صح والا فلا

﴿ باب المحرمات ﴾

يحرم على الرجل امه وجدته وان عات وبنته وبنه وبنه وان سعلت واخنة وبناتها وبنات اخيه وان سفلتا وعمته وخالته وام امراته مطلقا وبنات امرأة دخل بها وامرأة ابيه وان علا واسه وان سفل والكل رصاعا والجمع بين الاختين نكاحا ولو في عدة من بابين او رضى او وطأ بملك يمين * فلو تزوج اخت امته التي وطئها لا يطلأ واحدة منهما حتى تحرم الاخرى * ولو تزوج اختين في عقدين ولم يعلم

الاولى فرق بينه وبينهما ولهما نصف المهر * والجمع بين امرأتين لو فرضت
احد يهما ذكرا تحرم عليه الاخرى * بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها
لانها * والزنا يوجب حرمة المصاهرة * وكذا المس بشهوة من احد الجانبين
* ونظره الى فرجها الداخل ونظرها الى ذكره بشهوة ومادون تسع سنين
غير مشتة وبه يفتى * ولو انزل مع المس لاتبث الحرمة هو الصحيح * وصح نكاح
الكتابية والصابئية المؤمنة بنبي المقررة بكتاب لا طردة كوكب * وصح نكاح المحرم
والحرمة والامة المسلمة والكتابية ولو مع طول الحرية والحرمة على الامة * واربع فقط
للحر من حرائر واماء وللعبد ثنتان وحلي من زنا خلافا لابي يوسف * ولا توطأ
حتى تضع وموطوءة سيدها او زان * ولو تزوج امرأتين بعقد واحد واحديهما
بحرمة صح نكاح الاخرى والمسمى كلهما وعندهما يقسم على مهر مثلهما * ولا يصح
تزوج امته او سيدته او محبوسية او وثنية * ولا خامسة في عدة رابعة اناها * ولا امة
على حرة او في عدتها خلافا لهما فيما اذا كانت عدة البائين * ولا حامل
من سبي او حامل ثبت نسب حملها ولو من سيدها * ولا نكاح المتعة والموقت

(باب الاولياء والاكفاء)

فقد نكاح حرة مكلفة بلاولى وله الاعتراض في غير الكفو * وروى الحسن
عن الامام عدم حواره وعليه فتوى قاضيخان * وعند محمد ينعقد موقوفا ولو
من كفو * ولا يجبر ولي بالغة ولو بكرا * فان استأذن الولي البكر فسكت
او ضحكت او بكت بلا صوت فهو اذن ومع الصوت رد وكذا الوزو حها فبلغها
الحبر * وسرط فيهما تسمية الزوج لا المهر هو الصحيح * ولو استأذنها
غير الولي الاقرب فلا بد من القول * وكذا لو استأذن الثيب * ومن زالت بكارتها
بوثة او حيضة او جراحة او تعيس فهي نكر * وكذا لو زالت بزما حتى خلافا لهما
* ولو قال لها الزوج سكت وقالت رددت ولا ينعله بالقول لها * وتحلف عندها
لا عند الامام وللولى انكاح المجنونة والصغيرة ولوثيا * فان كان
اما او حدا لزم وان كان غيرها فاهما الخيار اذا بلغا او علما بالسكاح بعد البلوغ
خلافا لابي يوسف * وسكوت البكر رضى ولا يمتد خبرها الى آخر
المجلس وان جهات ان لها الخيار بخلاف المعتقة وخيار الغلام والثيب
لا يبطل ولو قاما عن المجلس ما لم يرضيا صريحا او دلالة * وشروط القضاء

للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق * فان مات احدهما قبل التفريق
ورثه الآخر بلغا أولا * والولي هو العصة نسبا اوسبيا على ترتيب الارث
وابن المجنونة مقدم على ابائها خلافا لمحمد * ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا
مجنون ولا كافر على ولده المسلم فان لم يكن عصة فلام ثم للاخت لابوين ثم
للاخت لاب ثم لولد الام ثم لذوي الارحام الاقرب فالاقرب التزويج عند الامام
خلافا لمحمد * وابو يوسف مع محمد في الاشتهر * ثم لمولى الموالاة ثم لقاض
في منشوره ذلك * وللأبعد التزويج اذا كان الاقرب غائبا بحيث لا ينتظر
الكفو الحاطب جوابه * وقيل مسافة السفر * وقيل بحيث لا تصل القوافل
اليه في السنة الامرة ولا يبطل بعوده * ولو زوجها وليان متساويان
فالعبرة للاسبق وان كانا معا بطلا * ويصح كون المرأة وكيلة في النكاح

﴿ فصل ﴾

تعتبر الكفاءة في النكاح نسبا فقريش بعضهم اكفاء بعض وغيرهم
من العرب ليس كفوا لهم بل بعضهم اكفاء بعض * وبنوا باهلة ليسوا
كفو غيرهم من العرب * وتعتد في العجم اسلاما وحرية فسلم او حر
ابوه كافر اوراق غير كفؤ لمن لها اب في الاسلام او الحرية * ومن له
اب فيه اوفيهما غير كفؤ لمن لها ابوان خلافا لابي يوسف * ومن له
ابوان كفؤ لمن لها آباء وتعتبر ديانة خلافا لمحمد فليس فاسق كفؤا لمت
سالم وان لم يعلن في اختيار الفضلى وتعتبر مالا * فالعاجز عن المهر
المعجل والنقعة غير كفؤ للفقيرة والقادر عليهما كفؤ لذات اموال عظام
عند ابي يوسف خلافا لهما * وتعتبر حرفة عندهما وعن الامام روايتان
* فثانك او حجام او كاس او دباغ غير كفؤ لعطار او زار او صراف و
يفى * ولو تزوجت غير كفؤ فللولي ان يفرق * وكذا لو قصص عن مهر
منها له ان يفرق ان لم يتم خلافا لهما * وقبضه المهر وتجهيزه او طله
بالنقعة رضى لاسكوته * وان رضى احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض

﴿ فصل ﴾

ووقف تزويج فضولي او فضولين على الاجارة ويتولى طرفي النكاح واحد
بان كان وليا من الحاسين او وكلاهما او وليا واصيلا او وليا ووكيلا او وكلا

واصيلا ولا يتولاها فضولي ولو من جانب خلافا لابي يوسف * ولو امره ان يزوجه امرأة فزوجهامة لا يصح عندها وهو الاستحسان وعند الامام يصح * ولو زوجه امرأتين في عقدة لا يلزم واحدة منهما ولو زوج الاب والجد الصغير او الصغيرة بغير فاحش في المهر او من غير كفؤ جاز خلافا لهما وليس ذلك لغير الاب والجد

(باب المهر)

يصح التكاح بلا ذكره ومع نفيه واقله عشرة دراهم فلو سمي دونها لزمت العشرة وان سهاها او اكثر لزم المسمى بالدخول او موت احدها ونصفه بالطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة * وان سكنت عنه او نفاه لزم مهر المثل بالدخول او الموت * وبالطلاق قبل الدخول والخلوة متعة معتبرة بحاله في الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم ولا تزداد على نصف مهر المثل وهي درع وحمار وملحمة * وكذا الحكم لو تزوجهما بنخمر او خنزير او بهذا الدين من الخل فاذا هو حرم خلافا لهما * او بهذا العبد فاذا هو حر خلافا لابي يوسف او بثوب او بدابة لم يبين جنسهما او بنعائم القرآن او بخدمة الزوج الحر لها سنة وعقد محمد لها قيمة الخدمة وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهو ان يزوجه بنته على ان يزوجه بنته او اخته معاوضة بالعقدين * ولو تزوجهما على خدمته لها سنة وهو عبد فابا الخدمة * ولو اعتق امته على ان يزوجهما فعتقها صداقها عند ابي يوسف وعندها لها مهر المثل * ولو ابت ان تزوجه فعاها قيمتها له اجماعا * ولا مفوضة ما فرض لها بعد العقد ان دحل او مات والمتعة ان طلق قبل الدخول وعند ابي يوسف نصف ما قرص * وان زاد في مهرها بعد العقد لزم وتسقط بالطلاق قبل الدخول وعند ابي يوسف تنصف ايضا وان حطب عنه من المهر صح واذا حلابها بلا مانع من الوطى حسا او شرعا او طبعا كمرض يمنع الوطى ورتق وصوم رمضان واحرام قرص او نقل وحيض ونفاس لزمه تمام المهر ولو كان خصيا او عينا * وكذا لو كان مجبوا خلافا لهما وصوم القضاء غير مانع في الاصح * وكذا صوم النذر في رواية وفرض الصلاة مانع * والعدة تحب بالخلوة ولو مع المانع احتياطا * والمتعة واجبة لمطلقة قبل الدخول لم يسم لها مهر ومستحبة لمطلقة بعد الدخول وغير مستحبة لمطلقة قبله سمي لها

مهر * ولو سمي لها الف وقبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه وكذا كل مكمل وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل او الباقي لا يرجع خلافا لهما * ولو وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف وعندها بنصف المقبوض ولو لم تقبض شيئا فوهبته لا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كان المهر عرضا فوهبته قبل القبض او بعده * وان تزوجها بالف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي فلها الالف والافهر المثل * ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى العين ان اخرجها فان اقام فلها الالف والافهر المثل لا يزاد على الفين ولا ينقص عن الف وعندها لها الالف ان اخرجها * ولو تزوجها بهذا العبد او بهذا العمد فلهما الاعلى ان كان مثل مهر مثلها او اقل * والادنى ان كان مثله او اكثر ومهر مثلها ان كان بينهما * وعندها لها الادنى بكل حال * وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الادنى اجماعا * وان تزوجها بهذين العبدين فاذا احدهما حر فلها العمد فقط عند الامام ان ساوى عشرة * وعند ابى يوسف العمد مع قيمة الحر لو كان عبدا * وعند محمد العمد وتام مهر المثل ان هو اقل منه * وان تزوجها على فرس او ثوب هروى بالغ في وصفه او لا حيز بين دفع الوسط او قبضته * وكذا لو تزوجها على مكمل او موزون بين جنسه لاصفته * وان بن صفة ايضا وجب هو لاقيمته * وقيل الثوب مثله ان يواضع في وصفه * وان شرط البكارة فوجدتها نيسارمه كل المهر * وان اتفقا على قدر في السر واعلنا غيره عند العقد فالمعتر ما اعلناه وعند ابى يوسف رح ما اسراه ولا يجب شيء بلا وطئ في عقد فاسد وان حلا * فان وطئ وجب مهر المثل لا يزاد على المسمى وعليها العدة وانداؤها من حين المهر يق لا من آخر الوطئات هو الصحيح * ويثبت فيه النسب ومدته من حين الدخول عند محمد وه هني * ومهر مثلها يعتبر بقوم ابائها ان تساوياسنا وحالا ومالا وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة وثيابة * فان لم يوجد منهم من الاجاب فان لم يوجد جميع ذلك فما يوجد منه * ولا يعتبر بامها او حالتها ان لم تكونا من قوم ابائها * وصح ضمان وليها مهرها ويطالب من شاعت منه ومن الزوج * ويرجع الولي على الروح اذا اذى ان ضمن بامرء والا فلا * والمرأه منع نفسها من الوطئ والسفر حتى يوفيهما قدر ما بين تعجيله من

مهرها كلا او بعضا ولها السفر والخروج من المنزل ايضا ولها النفقة لو منعت
لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلافا لهما فيما لو كان الدخول برضاها
غير صبية ولا مجنونة * وان لم يبين قدر المعجل فقدر ما يصجل من مثله عرفا
غير مقدر بربع ونحوه وليس لها ذلك لو أجل كله خلافا لابي يوسف رح *
واذا اوقاها ذلك فله نقلها حيث شاء مادون السفر * وقيل له السفر بها
في ظاهر الرواية والفتوى على الاول * وان اختلفا في قدر المهر فالقول لها
ان كان مهر مثلها كما قالت او اكثر * وله ان كان كما قال او اقل * وان كان
بينهما تحالفا ولم يهر المثل * وفي الطلاق قبل الدخول القول لها ان كانت
متعة المثل كنصف ما قالت او اكثر * وله ان كانت كنصف ما قال او اقل *
وان كانت بينهما تحالفا ولزمت المتعة * وعند ابي يوسف رح القول له قبل
الدخول وبعده الا ان يذكر ما لا يتعارف مهرها لها وايهما برهن قبل *
وان برهنانه فينته اولى حيث يكون القول لها ويثبتها اولى حيث
يكون القول له * وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل وموت احدهما
كحياتهما * وفي موتهما بعد الدخول ان اختلف الورثة في قدره
فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل وعند محمد رح كالحياة
وان اختلفوا في اصله يجب مهر المثل عندهما وبه يفتي * وعند الامام القول
لنكر التسمية ولا يحسن * وان بعث اليها شيئا فقالت هو هدية وقال هو
مهر فالقول له في غير ما هيء للاكل * وان تكح ذمي ذمية او حر بي حربية ثم
على ميتة او بلا مهر وذلك حائر في دينهم فلا شيء لها خلافا لهما سواء وطئت
او طلقت قبله او مات احدهما * وان نكحها بحمر او خنزير معين ثم اسلم او اسلم
احدهما قبل القبض فلها ذلك * وان كان غير معين فقيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير
* وعند ابي يوسف مهر المثل في الوحيين * وعند محمد القيمة فيهما * وفي الطلاق
قبل الدخول تجب المتعة عند من اوجب مهر المثل ونصف القيمة عند من اوجبها

(باب نكاح الرقيق)

نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وام الولد بلا ادن السيد موقوف فان
اجارعه وان رده بطل * وقوله طلقها رجعية اجازة * لا طلقها او فارقها * فان
نكحوا باذنه فالمهر عاينهم يباع العبد فيه * ويسى المدير والمكاتب ولا يباعان
* واذنه لعبده بالنكاح يشمل جائزه وقاسده فيباع في المهر لو مكح ناسدا

فوطيء ويتم الاذن به حتى لو نكح بعده جائزا توقف على الاجازة * وان زوج عبده المأذون المديون صح وهي اسوة الغرماء في مهر مثلها * ومن زوج امته لا يلزمه تبويثها ويطأ الزوج متى ظفر ولا نفقة عليه الا بالتبوة وهو أن يخلى بينها وبين الزوج في منزله ولا يستخدمها * فان بواها ثم رجع صح وسقطت النفقة وان خدمته بلا استخدام لا تسقط * وان زوج امته ثم قتلها قبل الدخول سقط المهر * بخلاف ما لو قتلت الحرة نفسها قبله * والاذن في العزل عن الامة للسيد وعندها لها * وان تزوجت امة او مكاتبه بالاذن ثم عتقت فاما الخيار في الفسخ حر اكل زوجها او عبدا * وان تزوجت بلا اذن فعقت نفذ * وكذا العبد ولا خيار لها والمسمى للسيد ان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده * ومن وطى امة ابنه فولدت فاذعامة بت سبه منه ولزمه قيمتها لامهرها ولاقيمة ولدها وتبصيرام ولده * والجد كالأب بعد موته لاقبله * وان زوج امته اباه جاز وعاليه مهرها لاقيمتها فان انت بولد لا تبصيرام ولد وهو حر بقرابته * حرمة قالت لسيد زوجها اعتقه عني بالف ففعل فسد الكاح ولزمها الالف والولاء لها * وبمسح عن كفارتها لو نوت به * وان لم تقل بالف لا يفسد والولاء له خلافا لابي يوسف * والى اجبار عبده وامته على الكاح دون مكاتبه ومكاتبته

باب نكاح الكافر

واذا تزوج كافر بلا شهود او في عدة كافر آخر وذلك جائز في دينهم ثم اسما اقر عليه خلافا لهما في العدة * ولو تزوج المحوسى محرمة سم اسما او احدها فترق بينهما * وكذا لو ترافعا الينا ومرافعة احدهما لا يترق خلافا لهما * والعقل مسلم ان كان احد ابويه مسلما او اسلم احدهما وكنان ان كان بين كتابي ومحوسى * ولو اسلمت روجة الكافر او زوج المحوسية عرض الاسلام على الآخر فان اسلم فهي له والافرق بينهما * فان ابى الزوج فالفرقة طلاق خلافا لابي يوسف لا ان ابتهى ولها المهر لو بعد الدخول والاقتصه لو أنى ولاسئ لو انت * ولو كان ذلك في دارهم لا تين حتى تحيض ثلثا قل اسلام الآخر * وان اسلم زوج الكتابية بقي نكاحهما * وتبين الدارين سبب العرفة لالسى * فلو خرج احدهما اليها مسلما او اخرج مسيما فانت وان سببا معالا * ومن هاجرت النائمات ولا عدة عليها خلافا لهما * وارتداد

مقرر

احد الزوجين فسخ في الحال وعند محمد ارتداد الرجل طلاق وللوطوء المهر
ولغيرها نصفه ان ارتد ولا شيء لهما ان ارتدت * وان ارتد امسا واحلما
سالتين وان اسلما متعاقبا بانت * ولا يصح تزوج المرتدة او المرتدة تاخذ

باب القسم

يحب العدل فيه يتوته لاوطئا * والبكر واليب والجديدة والقديمة والمسلمة
والكتابية فيه سواء * وللأمة والمكاتب والمديرة وام الولد نصف الحرية * ولا قسم
في السفر فبما فرعن شاء والقرعة احب وان وهبت قسمها لغيرها فصحت ولها ان ترجع

كتاب الرضاع

هو مضم الرضيع من ثدي الأمية في وقت مخصوص ويثبت حكمه بقليله
وكثيره في مدته لا بعدا * وهي حولان ونصف وعندها حولان * فيحرم به
ما يحرم من النسب الأجددة ولده واخنة ولده وعمة ولده وام اخيه واخته
وام عمه او عمته او خاله او خالته والاخا ابن المرأة لهما وقس عليه
* وتحل اخت الاخ رضاعا ونسبا كاح من الاب له اخت من امه تحل
لاخيه من ابيه * ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانهما * ولا بين
رضيع وولد مرضعه وان سفل * وولد زوج لبنها منه فهو اب
لرضيع وابنة اخ و بنت اخ واحسوه عم واخنة عمه * ولا حرمة
لو رضعا من ثاة او من رجل ولا في الاختقان بل بين المرأة * ولبن البكر
والبنت محرم وكذا الاستعاط * واللبن المخلوط بالطعام لا يحرم حلافا لهما
عند غلبة اللبن * ويعتبر الغالب لو خاط ببله او دواء او لبن ثاة * وكذا
لو خاط بلبن امرأة اخرى * وعند محمد منعاق الحرمة لهما * وان
ارصف ضرتهما حرمتا ولا مهر للكبره ان لم توطأ وللصغيرة نصفه
ورجع به على الكيرة ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد لان لم تعلم به
او قصدت دفع الجوع والهلاك او لم تعلم انه مفسد والمول قواها فيه * وانما
يثبت الرضاع بما يثبت المال * ولو قال هذه اخي من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق

كتاب الطلاق

هو رفع القيد الثابت سرعا بالنكاح * أحسن طلاقها واحدة في الشهر لاجتماع
فيه وتركها حتى تمضي عدتها * وحسنه وهو سعي طلاقها ثلثة اطيهار

في النسب الرضاع في صورة
منافاة أو جنة
رضاع
في صورة
نحوه

نحوه

نفي حقيقتها

بمهر

لاجماع فيها ان كانت مدخولا بها وتغير ما طلقه ولو في الحيض والايسة والصغيرة
والحامل يطلقن للسنة عند كل شهر واحدة * وعند محمد لا تطلق الحامل للسنة
الا واحدة وجاز طلاقهن عقب الجماع * وبديعه نطقها ثلثا او ثنتين بكلمة
واحدة او في طهر واحد لارجعة فيه ان كانت مدخولا بها او في طهر جامعها
فيه * وكذا تطليقها في الحيض ويجب مراجعتها في الاصح وقيل تستحب
* فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء * وقيل يجوز أن يطلقها
في الطهر الذي يلي تلك الحيضة * ولو قال للموطوعة انت طالق ثلثا لسنة وقع
عند كل طهر واحدة وان نوى الوقوع جملة صحت نيته * ويقع طلاق كل زوج
ما قل بالغ ولو مكرها او سكران او اخرس باشارته المعهودة * لا طلاق
صبي ومجنون ومائم وسيد على زوجة عبده واعتباره بالنساء * فطلاق
الحرّة ثلاث وله تحت عبده وطلاق الامة ثمان ولو تحت حرّة

باب ايقاع الطلاق

صريحه ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج الى نية * وهوانت طالق ومطلقة وطلقتك
وقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى اكثر او باينة * وقوله انت الطلاق
اوانت طالق الطلاق او اب طالق طلاق يقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى
ثنتين او باينة * وان نوى باب طالق واحدة وطلاق اخرى وقتا وان نوى
الثلاث دفن * ويقع باضافته الى حملها كما مر * او الى ما عبر به عن الحمة
كالرقبة والعنق والرأس والوجه والروح والبدن والجسد والمرج * او الى
جزء شابع منها كنصفها وثلثها لا مضافته الى بدنها او رجليها او طهرها او بطنها
* ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها او ربعها طلعت * ويقع في انت طالق ثلثة
انصاف تطليقتين ثلاث وفي ثلثة انصاف تطليقة ثمان وقيل ثلاث وفي من واحدة
الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة وعندها ثمان * وفي الى ثلاث ثمان
وعندها ثلاث * وفي واحدة في ثنتين واحدة ان لم يوسو شيئا او نوى الضرب
والحساب * وان نوى واحدة وثلثين او مع ثنتين ثلاث * وفي غير الموطوعة
واحدة مثل واحدة وثلثين * وان نوى مع ثنتين ثلاث فيها ايضا *
وفي ثنتين في ثنتين ثمان وان نوى الضرب * وفي اب طالق من هنا الى الشام
فواحدة رجعية * وفي اب طالق بمكة او في مكة يطلق للحال حيث كانت
* ولو قال اذا دخل مكة او في دخولك لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار

(فصل)

قال أنت طالق غدا أو في غد يقع عند الصبح * وإن نوى الوقوع وقت العصر صححت ديانة وفي الثاني قضاء أيضا خلافا لهما * ولو قال أنت طالق اليوم غدا أو غدا اليوم يعتبر الأول ذكرا * ولو قال أنت طالق قبل أن تزوجك فهو لغو * وكذا أنت طالق أمس وقد نكحها اليوم وإن نكحها قبل أمس وقع الآن ولو قال أنت طالق ما لم اطلقك أو متى لم اطلقك أو متى ما لم اطلقك وحكت طاقته للحال حتى لو علق الثلاث وقعن بسكوته * وإن وصل أنت طالق وقع واحدة * ولو قال إن لم اطلقك فأنك طالق لا يقع ما لم يمت أحدهما وإذا ملأه ثلاثة مثل إن وعندهما مثل متى ثمع نية الشرط أو الوقت فما نوى واليوم للهيار مع فعل تمتد ولما طلق الوقت مع فعل لا يمتد فلو قال أمرك ببيدك يوم يقدم ربد تقدم ليلا لا تخير * وإن قال يوم تزوجك فأنك طالق فنكحها لئلا يقع * ولو قال أنا منك طالق فهو لغو وإن نوى * ولو قال أنا منك باين أو أنا عايل حرام بآت إن نوى * ولو قال أنت طالق مع موني أو مع موتك فهو لغو * وكذا لو قال أنت طالق واحدة أو لا خلافا لحمد في رواية * وإن ملك امرأته أو شقصها أو ملكته أو شقصه بطل العقد فلو طاقها بعد ذلك أيا * ولو قال لها وهي أمة أنت طالق نكس مع اعناق سببك أياك فاعنفها ملك الرجعة * وإن طلق طلقها بمجيء العد وعاق مولاها عاقها به فجاء لا تحل له إلا بعد زوج آخر وعند محمد يملك الرجعة وتعتد كالخرة إجماعا

(فصل)

قال لها أنت طالق هكذا مشبرا بأصابعه وقع بعددها وإن أراد طوبها تعتبر المشورة وإن ظهرها فغير المضبوحة * ولو وصفت الطلاق انصرف من الشدة بان قال أنت طالق باين أو البتة أو الحش الطلاق أو أحته أو أئده أو طلاق الشيطان أو الدعة أو كالحبل أو كالف أو ملأ الب أو بطلعه دابة أو بولوبه أو عريضة وقع واحدة بآية بلاية * وكذا إن نوى النكس إلا إذا نوى قوله طالق واحدة وقوله باين أو أنه أخرى فيقع ما إن * وصح في الكل

(فصل)

طلق غير المدحول بها ثلثا وقص وإن فرق باب بالاولى ولا يقع الثالثة * ولو

له بركة زوجه تفرقا بركة
غير ممتدة

قال أنت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة * وكذا لو قال واحدة قبل
واحدة او بعدها واحدة * ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة
او معها واحدة فتنكحان وفي الموطوعة تنكحان في الكل * ولو قال ان دخلت
الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت يقع واحدة وعندها تنكحان *
ولو اخر الشرط فتنكحان اتفاقا ويقع بعدد قرن بالطلاق لانه * فلو مات قبل
ذكر العدد في قوله انت طالق واحدة لا تطلق

﴿ فصل ﴾

وكنائنه ما احتمله وغيره ولا يقع بها الابنية او دلالة حال فمنها اعتدى واستبرئ
رحمك وانت واحدة يقع بكل منها واحدة رجعية وما سواها تقع بها واحدة
بأية الا ان ينوي ثلثا فيقعن * ولا تصح بية الثنتين وهي باين بنة بثلة حرام
حلية برية حبلك على غاربك الحق باهلك وهبتك لاهلك سرحتك فارقتك
امرك بيدك اختاري انت حرة تقضى تخمري استتري اغربي اخرحي اذهبي
فومي انتي الازواج فلو انكر الية صدق مطلقا حالة الرضاء * ولا يصدق
فمناء عند مذاكرة الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد * ولا عند النصب
فيما يصلح للطلاق دون الرد والشم ويصدق ديانة في الكل * ولو قال ثلث مرات
اعتدى ونوى بالاولى طلاقا وبالباقي حيضا صدق * وان لم ينو بالباقي شيئا وقع
الثلاث * ونطاق بلسن لي بامرأة اولست لك بزواج ان نوى الطلاق * والصريح
يلحق الصريح والباين * والباين يلحق بالصريح لا البائن الا اذا كان معاقا بالشرط

﴿ باب التفويض ﴾

واذا قال لها اختاري يوى الطلاق فاختارت نفسها في مجلسها الذي
عامت به فيه بان بواحدة * ولا تصح بية الثلاث وان قامت منه او اخذت
في عمل آخر بطل ولا بد من ذكر النفس او الاختيار في احد كلاميهما
* وان قال لها اختاري فقالت انا اختار نفسي او اخترت نفسي تطلق وان
قال لها ثلث مرات اختاري فقالت اخترت الاولى او الوسطى او الاحيرة يقع
الثلاث بلاية وعندها واحدة بأية * ولو قال اخترت اختيارة وقع الثلاث
اتفاقا * ولو قالت طلق نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه بان بواحدة في الاصح
وقيل يملك الرجعة * ولو قال امرك بيدك في تطليقة او اختاري بتطبيقه

فاختارت نفسها وقع واحدة رجعية * ولو قال امرك بيدك ينوي ثلثا فقالت
 اخترت نفسي بواحدة او بمرّة واحدة وقع الثلاث * وان قالت طلقت نفسي
 واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه فواحدة باينة * ولو قال امرك بيدك اليوم
 وبعد غد لا يدخل الليل فيه وان ردتّه اليوم لا يرتدّ بعد غد * وان قال اليوم
 وغدا يدخل الليل وان ردتّه اليوم لا يبقى غدا * ولو مكثت بعد التفويض
 يوما ولم تقم او كانت قائمة جلست او جالسة فانتكأت او منكئة فعدت او على
 دابة فوقفت او دعت اباه للمشورة او شهودا للاشهاد لا يبطل خيارها * وان
 سارت دابته بطل لا يسير فلك هي فيه * ولو قال لها طالق نفسك ولم ينوبه
 او نوي واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا لو قالت اثبت نفسي * وان طلقت
 ثلثا وبواه وقع ولعت بية الثنتين * ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق ولا يملك
 الرجوع بعد قوله طلق نفسك * ويتقيد بالمجلس الا اذا قال متى شئت
 * ولو قال لها طلق ضرتك اولا حر طالق امرأتى يملك الرجوع ولا يقيد
 بالمجلس الا اذا زاد ان شئت * ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة
 وقع واحدة وفي عكسه لا يقع شيء وعندها يقع واحدة * وفي طالق نفسك
 ثلثا ان شئت فطلقت واحدة لا يقع شيء * وكذا في عكسه وعندها يقع واحدة
 * ولو امرها بالساين او الرجعي فعكست وقع ما امر * ولو قال انت طالق ان
 شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت بسوى الطلاق لا يقع شيء * وكذا لو عاقت
 المشية بمعدوم وان عاقت بموجود وقع * ولو قال انت طالق متى شئت او متى ماشئت
 او اذا شئت او اذا ماشئت فردت الامر لا يرتدّ ولها ان تطلق واحدة متى
 شاءت ولا تريد * ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق ثلثا متفرقا
 لا مجموعا ولا بعد روح آخر * ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت
 لا تطلق مالم تشأ في مجلسها * ولو قال انت طالق كيف شئت فان شاءت موافقة
 لينة رجعية او باينة او ثلثا وقع كذلك وان تخالفا يقع رجعية * وكذا ان لم تشأ
 وعندها لا يقع شيء * وان لم يكن له بية يقع ماشاءت * ولو قال انت طالق
 كم شئت او ماشئت طلقت ماشاءت في المجلس لا بعده * وان قال طالق نفسك
 من ثلاث ماشئت فلها ان تطلق مادون الثلاث لا الثلاث خلافا لهما

باب التعليق

انما يصح في الملك كقوله لتكوحته ان زرت فانت طالق او مضافا الى الملك

(كقوله)

كقوله لاجنية ان نكحتك فانت طالق فيقع ان نكحها * ولو قال لاجنية ان
 زرت فانت طالق فنكحها فزارت لا تطلق * والفاظ الشرط ان واذا واداما
 وكل وكما ومتى ومتى ما ففي جميعها اذا وجد الشرط انتهت اليمين الا في كل
 فانها تنتهي فيها بعد الثلاث ما لم تدخل على الزوج * فلو قال كلما تزوجت
 امرأة فهي طالق تطلق بكل تزوج ولو بعد زوج آخر * وان قال كلما دخلت
 الدار فانت طالق لا تطلق بعد الثلاث وزوج آخر * وزوال الملك لا يبطل
 اليمين والملك شرط لوقوع الطلاق لا لانحلال اليمين * فان وجد الشرط فيه
 انحلت اليمين ووقع الطلاق والا انحلت ولا يقع * وان اختلفا في وجود الشرط
 فالقول له الا اذا برهنت * وفي ما لا يعلم الا منها القول لها في حق نفسها لا في
 حق غيرها * فلو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي لا
 فلانة * وكذا لو قال ان كنت تحين عذاب الله فانت طالق وعبدى حر فقالت
 احب طلقت ولا يعتق * ولا يقع في ان حضت ما لم يستمر الدم ثلثا فاذا استمر
 وقع من ابتدائه * ولو قال ان حضت حيضة يقع اذا طهرت * ولو قال ان ولدت
 ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت اثني فانت طالق اثنتين فولدت لهما ولم يدر الاول
 تطلق واحدة قضاء واثنتين تزوها وتسقى العدة * ولو عاق بشرطين شرط لوقوع
 وجود الملك عند آخرهما فان وجدا او آخرهما فيه وقع * وان وجدا او آخرهما
 لافيه لا يقع * ويبطل تحيز الثلاث تعليقه فلو علقها بشرط ثم نجزها قبل
 وجوده ثم تزوجها بعد التحليل فوجد لا يقع شيء * ولو عاق الثلاث
 او امتق بالوطى لا يجب العقر باللبث بعد الايلاج ولا يصير به مراحم في الرجعي
 ما لم ينزع ثم يولج خلافا لابي يوسف رح * ولو قال ان نكحتها عايتك فهي طالق
 فنكحها عايتها في عدة البائن لا تطلق * وان وصل بقوله انت طالق قوله
 ان شاء الله او ان لم يشاء الله او ما شاء الله او ما لم يشأ الله او الا ان يشاء الله لا تطلق *
 وكذا لو ماتت فل فوله ان شاء الله * وان مات هو يقع * وفي انت طالق ثلثا
 الا واحدة يقع ثنتان * وفي الاثنتين واحدة وفي الا ثلثا ثلاث

باب طلاق المريض

الحالة التي يصير بها الرجل ذارعا بالطلاق ولا يبعد تبرعه فيها الا من الثلث ما يغلب
 فيها الهلال كمرص يمنعه عن اقامة مصالحه خارج البيت ومباروته رجلا وقديمه

ليقتل في قصاص او رجم * فلو ابان امرأته وهو بتلك الحالة ثم مات عليها بذلك
السبب او غيره وهي في العدة وورثت * وكذا لو طلست رجعية فطأها ثلثا * ومبانة
قات ابنه بشهوة * ولو ابانها وهو محصور او في صف القتال او محبوس لقصاص
او رجم او يقدر على القيام بمصالحه خارج البيت لكنه متشكك او محبوم لا ترث
* وكذا المختلعة ونخيرة اختارت نفسها * ومن طلقت ثلثا بامرها او بغير امرها
لكن صح ثم مات * ولو ارتدت بعد ما ابانها ثم اسلمت * وكذا مفرقة بسبب
الجب او الامة او خيار البلوع او العتق ولو فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر
على القيام بمصالح بيتها ثم مات وهي في العدة ورثها * ولو ابانها بامرها في مرضه
او تصادقا انها كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى لها او اقرت بدين فاما
الاقل من ارثها ومما اوصى او اقرت * وان علق العلق بفعل اجنى او عجمي
الوقت فوجد فان كان التعليق والشرط في مرضه ورب وان كان احدهما
في الصحة لا ترث * وان علق بفعل منه وهما في المرض او الشرط فقط وورث
* وكذا لو علق فعلمها ولا بد لها منه وهما في مرضه وكذا لو كان السرط فقط
فيه خلافا لمحمد رح * وان كان لها منه بد لا ترث على كل حال * وان قدنها
ولا عن وهو مريض وورثت * وكذا لو كان القذف في الصحة واللعان في المرض
خلافا لمحمد رح * وان آلى منها واناب به فان كانا في المرض وورثت وان كان
الايلاء في الصحة لا * وفي الرجعي ترث في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة والا لا

باب الرحمة

هي استدامة النكاح القائم في العدة * فمن طلق مادون الثلاث نصريح الطلاق
او بالثلاث الاول من كئناته ولم يصفه لضرب من الشدة ولم يكن بمقابله مال
فله ان يراجع وان انت مادامت في العدة قوله راجعتك او راجعت امرأتى
او فعل ما يوجب حرمة المصاهرة من وطى * ومس ومحوه من احد الحائضين
* ونذب الاشهاد عليها واعلامها بها * ولو قال بعد العدة كنت راجعتك
فيها فصدقه صح والا فلا ولو قال راجعتك فقالت بحجة له انقضت عدتي والقول لها
ولا تصح الرحمة خلافا لهما * وان قال روح الامة بعد العدة كنت راجعتك
فيها فصدقه سيدها وكذنه والقول لها * وعندهما لاسيد وفي عكسه القول
لاسيد اتفاقا في الصحيح * وان قال راجعتك فقالت مضت عدتي وانكر فالقول

لها واذا طهرت من الحيض الاخير لعشرة انقطعت الرجعة وان لم تغسل
 * وان انقطع لاقل لا مالم تغسل او يمضي عليها وقت صلاة او تيمم وتصل
 وعند محمد تقطع بالتيمم وان لم تصل * وفي الكتابة بمجرد الانقطاع اتفاقا
 * ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو انقطعت وان نسيت عضوا لا * وكل
 من المضمضة والاستنشاق كالاقل وفي رواية عن ابي يوسف رح كتمام العضو
 * ولو طلق حاملا او من ولدت منه وانكر وطئها ان يراجع * وان طلق من
 خلاها وانكر وطئها فليس له ان يراجع * فان راحمها ثم ولدت بعد الرجعة لاقل من
 عامين تحت الرجعة * ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم آخر
 من بطن آخر فهو رجعة * وان قال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة في بطن فالثاني
 والثالث رجعة وتم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقراء * والمطابقة
 الرجعية تشوق وتزني * ونذب ان لا يدخل عليها حتى يعامها ان لم يقصد
 رجعتها * وليس له ان يسافر بها حتى يراجعها * والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ
 * وله ان يتزوج مبائنه بمدون الثلاث في العدة وبعدها ولا تحل الحرة بعد الثلاث
 ولا الامة بعد الثنتين الا بعد وطئ زوج آخر بكاح صحيح ومضي عدته ولا تحل له
 ملك يمين ويحلمها وطئ المراهق لا السيد والشرط الايلاج دون الازال * فان
 زوجها بشرط التحليل كره * وتحل للاول وعن ابي يوسف ان الكاح فاسد
 ولا تحل للاول وعن محمد انه صحيح ولا تحل للاول * والزواج الثاني يهدم
 مادون الثلاث ايضا خلافا لمحمد فمن طلق دونها وعادت اليه بعد آخر
 عادت بثلاث وعنده بمساقي * ولو قالت مطلقة الثلاث انقصت عدتي منك
 وتحملت وانقصت عدتي والمدة تحتل ذلك فله تصديقها ان علب على ظنه صدقها

باب الايلاء

هو الحام على ترك وطئ الزوجة مدته وهي اربعة اشهر للحرة وشهران للامة
 فلا ايلاء لو حلف على اقل منها * وحكمه وقوع طلاق باينة ان يرت ولو الكفار
 او الجزاء ان حنت * فلو قال لزوجته والله لا اقربك او والله لا اقربك اربعة
 اشهر كان مولى * وكذا لو قال ان قرنتك فعلى حج او صوم او صدقة او قاب طالق
 او عده حر فان قربها في المدة حث وسقط الايلاء والايان بمضيها وسقط اليمين
 ان حلف على اربعة اشهر وبقي ان اطاق * فلو بكحها ثانيا عاد الايلاء فان مضت

مدة اخرى بلاوطى * بانت باخرى * فان نكح ثالثا فكذلك فان تزوجها بعد زوج
آخر فلا ايلاء واليمين باقية * فان وطى * لزمته الكفارة او الجزاء ولا تبين بمضي
المدة وان لم يوطأ * وكذا لو آلى من اجنية او من مبانته اما الرجعية فكانت زوجة *
ولا ايلاء فيها دون اربعة اشهر * فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدها
كان ايلاء ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين فليس بايلاء
* وكذا لو قال لا اقربك سنة الا يوما فان قربها وقد بقي من السنة اربعة اشهر صار
ايلاء * ولو قال لا ادخل البصرة وامراته فيها لا يكون موليا وان عجز المولى عن
وطئها بمرضه او مرضها او رتقها او صغرها او جبه اولان بينها وبينه مسافة اربعة
اشهر فضيئه ان يقول قنت اليها ان استمر العذر من وقت الحلف الى آخر المدة *
فلو رال في المدة تعين الفى بالوطى * وان قال لها انت على حرام كان موليا ان نوى
التحريم او لم ينوشيثا * وان نوى طهارا فظهار * وان نوى الكذب فكذب * وان
نوى الطلاق فباين * وان نوى الثلاث فثلاث والفتوى على وقوع الطلاق به وان لم ينو
* وكذا بقوله كل جل على حرام ومهرجه بدست راست كيرم بروى حرام للعرف

باب الخلع

هو الفصل عن النكاح وقيل ان تقتدى المرأة نفسها بمال ليخلعها به * ولا بأس به
عند الحاجة * وكراه له اخذ شيء ان نيز واخذ اكثر مما اعطاها ان شرت *
والواقع به وبالطلاق على مال بان ويلزم المال المسمى وما صلح مهرا صاحبه بدلا للجماع
* وان بطل الموص فيه تقع بايما * والطلاق يقع رجعا بلائى كما اذا خالعا او
طلقها وهو مسلم على خير او خبز او مية * او قال خالعتى على ما فى يدي ولائى
فى يديها * وان قالت على ما فى يدي من دراهم ولائى فمما لزمها ثلثة دراهم *
وان قالت من مال لزمها ردة مهرها وان خالعا على عدها الا تنفى على انها بريئة
من ضمانه لا تبرأ ولزمها تسليمه ان امكن والافقية به * ولو قال طلقى ثانا مالف
فطلق واحدة فله ثلث الالف وبانت * وفى على يقع رجعا بلائى وعندها كالباء
* ولو قال لها طلقى نفسك ثلثا مالف او على الف فطلق واحدة لا يقع سى *
ولو قال انت طالق مالف او على الف فقبلت بانت ولزمها المال ولو قل
انت طالق وعليك الف او قال لعبد انت حر وعليك الف فطلق وعنى بحاتا
وان لم يقبلها وعندها لا مال لم يقبلها واذا لزم المال * والخلع معاوضة فى حقها
فيصح رجوعها قبل قبوله بعدما اوجبت * وسرط الخيار لها ويبطل بالقيام عن

نحوه وان كان الاية منها فان قالت اخلعتى نفسها بكذا فلها ان ترجع قبل (المجلس) ١٩٠
قدار ١١

المجلس قبل قبوله ويمين في حقه فلا يرجع بعدما اوجب * ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قولها * وجانب العبد في العتق على مال كتجارتها * ولو قال لها طأقتك امس بالعب فلم تقبل فقال بل قبلت فالقول له * ولو قال البائع كذلك فالقول للمشتري * والمبارأة كالخلع وبسقط كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح فلا تطالب هي بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة عجلها ولم تمض مدتها ولا بمهر سلمه وخلع قبل الدخول * وعند محمد رح لا يسقط الا ما سمي بهما واني يوسف مع الامام في المبارأة ومع محمد في الخلع * ولو خلع صغيرة من زوجها مال لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطأقت في الاصح * وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على انه ضامن لرمه المال وطأقت * ولو شرط المال عاينها طأقت بلا شيء ان قبلت والا فلا تطلق * وخلع المريضة مرض الموت معتبر من الثلث

باب الظهار

هو تشبيه زوجته او عضو منها بمهره عن حملتها او جزء شايع منها بعضو محرم عليه التنزل اليه من محارمه ولو رضاعا * فلو قال لها انت على كظهر امي او رأسك ونحوه او صفك ونسبه او كطنها او فخذها او كظهر אחتي او عمتي ونحوها حرم عاينها ودواعيه حتى يكفر * فلو وطئ قبل التكبير فليس عليه عبر الاستغفار والكفارة اولى ولا يعود حتى يكفر * والعمود الموجب للكفارة حزمه على وطئها * ويبني لها ان تمنع نفسها منه وتطالبه بالكفارة ويجبره القاضي عليها واللفظ المذكور لا يحتمل غير الظهار * ولو ولد انت على مثل امي او كامي فان نوى الكرامة صدق او الظهار فظهار او الطلاق فباين فان لم يوسئ فليس نسي * ولو قال انت على حرام كامي ونوى ظهرا او طلاقا فكما نوى * ولو قال حرام كظهر امي ونوى طلاقا او ايلاء فهو طهار وعندها مانوى * ولا طهار الا من الزوجة فلا طهار من امة ولا من نكحها بلا امرها وظاهر منها فاجازت النكاح * ولو قال لسانه انن على كظهر امي كان مظاهرا منهن وعليه لكل واحدة كفارة * وان طاهر من واحدة مرارا في محاسن او مجالس فعليه لكل طهار كفارة * وهي عتق رقعة يجوز فيها المسلم والكافر والذكر والانثى والصغير والكبير والاعور والاصم الذي اذا سمع يسمع ومقطوع احدى اليدين واحدى الرحاين من خلاف ومكاتب لم

يؤذ شينا ولا يجوز الاصى والاصم الذى لا يسمع اصلا والاخر من ومقطوع اليدين
او ابهاميهما او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد ومجنون مطبق ومدبر
وام ولد ومكاتب ادى بعضا ومعتق بعه * ولو اشترى قريبا بنيه صبح * وكذا
لو حرر نصف عبده عنها ثم باقيه قبل وطىء من ظاهر منها ولو حرر نصف عبد
مشارك وضمن باقيه لا يجوز خلافا لهما * وكذا لو حرر نصف عبده ثم جامع
المظاهر منها ثم حرر باقيه * فان لم يجد ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيهما
رمضان ولا شئ من الايام المسية * فان وطئها فيهما ليلامدا او نهارا ناسيا استأنف
خلافا لابى يوسف * وان افطر بعذر او بغير عذر استأنف اجماعا * فان لم يستطع
الصوم اطعم هو او ناسه ستين مسكينا كل مسكين كالفطرة او قيمة ذلك ويصح اعطاؤه
من ترك مع منوى شعير او تمر * ونصح الاباحة في الكمالات والعديّة دون الصدقات
والعشر * فلو غداهم وعشاهم او عداهم غدائين او عشاهم عشائين واشبعهم جاز
وان قل ما اكوا ولا بد من الإدام في خبر الشعير دون الحنطة * ولو اطعم فقيرا واحدا
ستين يوما احرأه * وان اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزئ الا عن يوم واحد *
فان جامعها في خلال الطعام لا يستأنف * ولو اطعم ستين فقيرا كل فقير صاعا عن ظهاري
لا يصح الا عن واحد ولو عن ظهاري وافطار صبح عنهما * وكذا لو حرر عبيدين عن
ظهاريين او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا صبح عنهما وان لم يعين
* وان حرر عنهما رقة واحدة او صام شهرين ثم عين عن احدهما صبح ولو عن
ظهاري وقل لا * وان ظاهر العبد لا يجزيه الا الصوم وان اعتق عنه سيده او اطعم

اگر
گرفت
جو

باب اللعان

هو شهادات مؤكدة بالایمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حق
الزوح ومقام حد الزنا في حقها * فلو قذف زوجته بالزنا وكل منهما اهل
للشهادة وهي ممن يحذف قاذفها * او نفى نسب ولدها وطالبته بموحد وجب
عليه اللعان * فان ابي حنبل حتى يلاع او يكذب نفسه فيحد * فان لاعن
وحب اللعان عليها * فان ات حبست حق تلاعن او تصدقه * فان لم يكن
الروح من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف وهي من
اهلها حد * وان كان اهلا وهي امة او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف
او كافرة او ممن لا يحذف قاذفها فلا حد ولا لعان * وحفته ان يبدأ بالزوج

(فيقول)

فَيَقُولُ اربع مرات (اشهد بالله اني صادق فيما ربيتها به من الزنا) وفي الخامسة
(لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما ربيتها به من الزنا) يشير اليها في جميع ذلك
ثم تقول هي اربع مرات (اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا) وفي
الخامسة (غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماني به من الزنا) تشير اليه في جميع
ذلك * وان كان القذف بسى الولد ذكره عوض ذكر الزنا وان كان
بالزنا ونفى الولد ذكرها * فاذا تلاعا فرق الحاكم بينهما وهو طائفة باية
وينفى نسب الولد ان كان القذف به وبالحق بامه * فان اكذب نفسه بعد
ذلك حدة وحل له ان يتزوجها خلافا لابى يوسف * وكذلك ان قذف غيرها
فحدة اوزنت فحدثت * وللعان بقذف الاخرس ولا بنى الحمل وعندها بلاعن
ان اتت به لاقل من ستة اشهر * ولو قال زنيته وهذا الحمل منه لاعن اتقانا
ولا بنى القاضى الحمل * ولو نفى الولد عند التهمة وابتىاع آله الولادة صح
ولاعن * وان نفى بعد ذلك لاعن ولا يتنق وعندها يصح النفي في مدة
التفاس * وان كان غائبا حال علمه كحال ولادتها * وان نفى اول
توأمين واقرا بالآخر حدة وان عكس لاعن ويثبت نسبهما فيهما

باب الغين

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الثيب دون البكر * فلو اقرا به لم يصل
زوجته يؤجله الحاكم سنة قرية هو الصحيح * ويحتسب منها رمضان وإيام
حيصها لامدة مرضه او مرضها * فان لم يصل فيها فرق بينهما ان طلبت وهو
طلقة باية * فلو قال وطئت وانكرت ان كان قبل التأجيل فان كانت ثيبا او بكرا
فنظرن اليها ففان هي ثيب فالقول له مع يمينه وان قال هي بكر اجل * وكذا
ان يكفل وان كان بعد التأجيل وهي ثيب او بكر وفان ثيب فالقول له وان
قل بكر خبرت * وكذا ان نكل ومتى احتارته بطل حيارها والحصى
كالصين والمحبوب يفرق للحال * وحق التعريق في الامة لادمولى عند
الامام ولها عند ابى يوسف * ولا حيار لها ان وجدت به حوا
او جذاما او برصا خلافا لمحمد ولاله لو وجد بها ذلك اورثها او قرنا

باب العدة

هي تربص يلزم المرأة * عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلثة قروء اى حيض

له اى انكر عن الحيض

* وكذا من وطئت بشبهة او بنكاح فاسد وفرقت او مات عنها وام ولد عتقت
 او مات مولاهما * ولا يحسب حيض طلقت فيه وان كانت لا تحيض لكبر او صغر
 او بلغت بالسن ولم تحض ثلثة اشهر وللموت في نكاح صحيح اربعة اشهر
 وعشرة ايام * وعدة الامة حيفتان وفي الموت وعدم الحيض نصف بالحرية
 * وعدة الحامل وصح الحمل مطلقا * ولو مات عنها صبي وعند ابى يوسف
 ان مات عنها صبي فعدتها بالاشهر وان حملت بعد موت الصبي فعدتها بالاشهر
 اجماعا ولا نسب في الوجهين ومن طلقت في مرض موت رجيسا كالزوجة
 * وان باينا تعتد باعد الاجاين وعند ابى يوسف كالرجعي * ومن عتقت
 في عدة رجعي تم كالحرية وان في عدة باين او موت فكالامة * وان اعتدت الآية
 بالاشهر ثم عاد دمها على عادتها بطلت عدتها وتسايف بالحيض هو الصحيح * وكذا
 تسايف الصغيرة اذا حاضت في حلال الاشهر * ومن اعتدت البعض بالحيض ثم
 آيست تعتد بالاشهر * واذا وطئت المعتدة بشبهة وحبت عليها عدة اخرى وتداخلتا
 وماتوا يختص بهما وتم الثانية ان تمت الاولى قبل تمامها * واستاء العدة
 في الطلاق والموت عقيهما وان لم تعلم بهما * وفي النكاح الفاسد عقيب الفريق
 او العزم على ترك الوطى * ومن قالت اقصت عدتي بالحيض فالقول لها مع
 البين ان مضى عليها ستون يوما وعندها ان مضى تسعة وثلاثون يوما وثلاث
 ساعات * وان نكح معتدة من باين ثم طلقها قبل الدخول لم مهر كامل
 وعدة مستأفة وعند محمد نصف مهر واتمام الاولى * ولا عدة في طلاق قل
 الدخول ولا على ذمية طلقها دمي او حربية خرجت اليها مسلما خلافا لهما

(فصل في)

نحو معتدة البين والموت ان كانت مكلفة مسلمة ترك الزينة ولبس المزعفر
 والمعصر والطيب والدهن والكحل والحناء الا من عذر لامعتدة العتق والنكاح
 الفاسد * ولا تخطب المعتدة ولا بأس بالتعريض * ولا تخرج معتدة المطلق من بيتها
 اصلا ومعتدة الموت تخرج بهارا وبض الليل ولا تقب في غير منزلها * والامة
 تخرج في حاجة المولى * وتعد المعتدة في منزل يضاف اليها وقف العرقه او الموت
 الا ان تخرج جبرا او خافت على مالها او انهدام المنزل او لم تقدر على كراهه ولا بأس
 بكنيتهما معا بمنزل * وان كان الطلاق باينا اذا كان بينهما سرة الا ان يكون

يحرقة باب فرقة
 وهو المهر
 القدرات
 المهر

فاسقا * فان كان فاسقا او الييت ضيقا خرجت والاوى خروجه وان جملا
بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فحسن * ولو ابانها او مات عنها في سفر
وبينها وبين مصرها اقل من مدته رجعت وان كانت مسافقه من كل جانب
تخبرت معها ولى او لا والعود احم * وان كان ذلك في مصر لا تخرج منه ما لم تعتد
ثم تخرج ان كان لها محرم وقالوا ان كان معها محرم جار الخروج قبل الاعتداد

باب ثبوت النسب

اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها سنتان * ومن قال ان نكحت فلانة فهي
طالق فنكحها فولدت لسته اشهر منذ نكحها لزمه سبه ومهرها * وادا اقرت
المطلقة باقتضاء العدة ثم ولدت لا قل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت
سبه وان لسته لا * وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل من سنتين وان لسنتين
او اكبر لا الا في الرجعي ويكون رجعة بخلاف البائن الا ان يدعيه فيثبت فيه
ايضا ويحمل على الوطى شبهة في العدة * وان كانت المبانة مراقة فان انت به
لاقل من تسعة اشهر ثبت والا فلا * وعند ابي يوسف رح يثبت فيما دون
سنتين * ومن مات عنها ان انت به لاقل من سنتين وان كانت مراقة فلاقل
من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا * ولا يثبت ولادة المعتدة الا بشهادة
رحاين او رحل وامرأتين * وعندهما يكتفى بشهادة امرأة واحدة * وان كان
حمل ظاهرا او اعترف الزوج به يثبت بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة
* وان ادعت بها بعد موته لاقل من سنتين فصدقها الورثة صح في حق الارث
والنسب هو المختار * ومن نكح فانت بولد لسته اشهر فصاعدا ثبت منه ان اقر
بالولادة او سكت وان جحد بشهادة امرأة فان هاهنا لا عن وان لاقل من ستة اشهر
لا يثبت فان ادعت نكاحها منذ ستة اشهر وادعى الاقل فالقول لها مع اليمين
وعند الامام بلا يمين * وان علق طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق
خلافهما وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة
* ومن نكح امة فطلقها فاشتراها فولدت لاقل من ستة اشهر منذ شراها
لرمد والا فلا * ومن قال لامته ان كان في طلك ولد فهو مني فشهدت امرأة
بالولادة فهي ام ولده * ومن قال لعلام هو ابي ومات فقالت امة انا امرأته
وهو ابيه يرثاه فان جهات حريتها وقالت الورثة انت ام ولده فلا ميراث لها

﴿ باب الحضانة ﴾

الام احق بحضانة ولدها قبل الفرقة وبعدها ثم امها وان عانت ثم ام
الاب ثم اخت الولد لا بوين ثم لام ثم لاب ثم خالته ~~كذلك~~ ثم عمته
كذلك * وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن اولى من العمات
* ومن نكحت غير محرمه سقط حقها لا من نكحت محرمه كام نكحت عمه
وجدة نكحت جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها
في نفي الزوج * ويكون الغلام عند هن حتى يستغنى بان يأكل ويشرب
ويلبس ويستغنى وحده وقدر تسع او سبع ثم يحجر الاب على اخذه
والحارية عند الامام والجدة حتى نجس * وعند محمد حتى تشتهي كما عند
غيرها وبه يفتى لفساد الرمان * ومن لها الحضانة لا تحجر عليها * فان لم
تكن امرأة فالحق للعصبات على ترتيبهم لكن لا تدفع بنية الى عصبه غير
محرم كابن الم ومولى العتاقة ولا الى فاسق ماجن * وان اجتمعوا في درجة
فاورعهم اولى ثم اسنهم * ولاحق لامة وام ولد في الحضانة قبل العتق *
والذمية احق بولدها المسلم مالم يخف عليه الف الكفر * وليس للاب ان
يسافر بولده حتى يبلغ حد الاستغناء * ولا للام الا الى وطنها وقد تزوجها
فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك لغير الام * وان كان بين المصرين
او القريتين ما يمكن الاب ان يطلع عليه ويحب في منزلة فلا بأس به وكذا النقلة
من القرية الى المصر بخلاف العكس ولا خيار للولد

﴿ باب النفقة ﴾

تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغيرا مسامة كانت
او كافرة كبيرة او صغيرة توطأ اذا سلمت اليه نفسها في منزله او لم يسلم لحق
لها او لعدم طلبه وتقرض النفقة كل شهر وسلم اليها * والكسوة كل
سته اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف ولا تقير ويعتبر في ذلك حالهما في
الموسرين حال اليسار وفي المعسرين حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك
وقبل يعتبر حاله فقط * والقول له في اعساره في حق النفقة والينة لها وتقرض
عليه نفقة خادم واحد لها لو موسرا وعند اني يوسف نفقة خادمين ولو معسرا
لا تلزمه نفقة الخادم في الاصح * ولو فرصت لعساره ثم ايسر فخاصته

في ان النفقة الواجبية
على الزوج من الزوجة في كل حال
من الله الذي على النكاح

تتم لها نفقة اليسار وبالعكس تلزم نفقة العسار * ولا نفقة لاشرة خرجت
من بيت بغير حق ومحسوسة بدين ومريضة لم تزف ومنصوبة وصغيرة لا توطأ
وحاجة لامه ولو حجت معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء * ولو
مرضت في منزله فلها النفقة لا لو مرضت في بيتها وزفت مريضة * ولا يفرق
لعجزه عن النفقة وتؤمر بالاستدانة لتحيل عليه * ولا تجب نفقة مدته مصت الا
ان تكون قضى بها او تراضيا على مقدارها * ولومات احدهما او طلقت بعد
القضاء او التراضي قبل قبضها سقطت الا ان تكون استدان بامر قاض ولو
عجل لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فلا رجوع خلافا لمحمد
* واذا تزوج العبد بالاذن فنفقتها دين عليه يباع فيه مرة بعد اخرى
ولا يباع في دين غيرها الامرة * وعلى الزوج ان يسكنها في بيت خال عن
اهله واهلها ولو ولده من غيرها * ويكفيها بيت مفرد من دار اذا كان له غلق
* وله منع اهليها ولو ولدها من غيره عن الدخول عليها لامن النظر اليها
والكلام معها متى شاؤا * والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين
ودخولها عليها في الحمة مرة وفي غيرها في السنة مرة * وتقرض نفقة
زوجة الغائب وطفله وابويه في مال له من جس حقهم عند مودع او مصار
او مدبون يقر به والزوجة او يعلم القاضي ذلك * ويحلفها انه لم يعطها النفقة
ويأخذ منها كفيلا * فلو لم يقر او بالزوجة ولم يعلم القاضي بها فاقامت بينة
لا يقضى القاضي بها * وكذا لو لم يحلف بالزوجة ولم يعلم القاضي بها فاقامت
بينة لا يقضى بها * وكذا لو لم يحلف بالاقامة البينة على الزوجة ليفرض لها
النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه لا يسمع بينهما وعند رفر يسمعها ليعرض
النفقة لاثبت الزوجية وهو المعمول به اليوم والمخار * وتجب النفقة
والسكنى لمعددة الطلاق ولو بايسا والمفرقة بلا محصية كحيار العتق والبلوع
والمربق لعدم الكفاءة لا لمعددة الموت والمفرقة بمحصية كالردة وثقيل
ان الروح * ولو ارتدت مطلقة الثلاث تسقط نفقتها لا لو مكنت ابنه

فصل في

ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشركه فيها احد * كنفقة الاثوين
والزوجة ولا محرما على ارضاعه الا اذا تبعت ويساجر من ترصعه

عندها * ولو استأجرها وهي زوجته او معتدته من رجلى لترضع ولدها
لا يجوز وفي معتدة البائن روايتان * وبعد المدة يجوز وهي احق ان
لم تطلب زيادة على الغير * ولو استأجرها وهي زوجته لارضاع ولده
من غيرها صح * ونفقة البنت بالغة والابن زما على الاب خاصة وبه يفتى
* وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها * وعلى الموسر يسارا يحرم الصدقة نفقة
اصوله الفقراء بالسوية بين الابن والبنت * و يعتبر فيها القرب والجزئية
لا الارث * فلو كان له بنت وابن ابن فنفته على البنت مع ان ارثه لهما ولو كان له
بنت بنت واخ فنفته على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ * وعليه نفقة كل دى
رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا او اثنى او زما او اعشى او لا يحسن الكسب
تحرته اولكونه من ذوى السيوات او طالب علم ويحجر عليها وتقدر بقدر
الارث * حتى لو كان له اخوات متفرقات فنفته عليهن اخلاسا كما يرثن منه *
ويعتبر فيها اهلية الارث لاحقيقته * نفقة من له خال وابن عم على خاله *
ونفقة زوجة الاب على ابنه * ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا
او زما * ولا تجب نفقة للغير على فقير الا للزوجة والولد ولامع اختلاف الدين
الا للزوجة وقرابة الولاد اعلى واسهل * وللأب بيع عرض ابنه لفقته
لابيع عقاره ولا بيع العرض لدين له على الابن سواها ولا للام بيع ماله لفقها *
وعندها لا يجوز للاب ايضا ولا ضمان عليهما لو اتفقا من مال الابن عندها *
ولو اتفق المودع مال الابن عليهما بغير امر قاص ضمن ولا يرجع عليهما *
ولو قضى بنفقة غير الروحة ومصن مدة بلا افاق سقطت الا ان يكون الفاقص
امرا بالاستدانة عليه وعلى المولى نفقة رقيقه فان ابى اكتسبوا وافقوا *
وان لم يكن لهم كسب اجبر على بيعهم وفي غيرهم من الحيوان يؤمر بدياه

كتاب الاعناق

هو اثبات القوة السريعة في المملوك انما يصح من مالك حر مكلف بصريحه
وان لم يوكأنت حر او محررا او عتيق او معتق او حررتك او اغنتك او هذا
مولاي او يا مولاي او هذه مولاتي او يا حر او يا عتيق ان لم يحمل ذلك اسماءه *
وكذا لو اضاف الحرية الى ما يعبر به عن البدن كراسك حر وشحوه * وكقوله
لامته فرجك حر * وكنسائه ان بوى كلامك الى عليك او لا سيل الى

اولا رقي او خرجت من ملكي او خليت سبيك * او قال لامته اطلقتك ولو قال طلقتك
لا تعتق وان نوى * وكذا سائر الفاظ صريح الطلاق وكنيته * ولو قال انت
لله لا يعتق خلافا لهما * ولو قال هذا ابني او ابني عتق بلانية وكذا هذه امي *
وعندهما لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنته او ابا او اما * ولو قال لصغير هذا
جدي لا يعتق في المختار * وكذا لو قال هذا اخي او لعمد هذا ابنتي ولا يعتق
بلاسلطان لي عليك وان نوى * ولا يبا ابني ويا اخي او انت مثل الحر وقيل يعتق
* ولو قال مانت الا حر عتق * ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه ولو كان
الملك صغيرا او مجنونا * والمكاتب يكاتب عليه قرابة الولاد فحسب خلافا لهما
ومن اعتق لوجه الله عتق * وكذا لو اعتق لاشيطان او للصنم وان عصي * وكذا
لو اعتق مكرها او سكران * ولو اضاف العتق الى ملك او شرط صبح ولو خرج
عبد حر بي الينا مسلما عتق * والحمل يعتق بعق امه * وصبح اعتاقه وحده
ولا تعتق امه به والولد يتبع امه في الملك والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة
* وولد الامة من سيدها حر ومن زوجها ملك لسيدها * وولد المغرور حر بيمينته

باب عتق البعض

ومن اعتق بعض عبده صبح وسعى في باقيه وهو كالمكاتب الا انه لا يرد في الرق
لو عجز وقال يعتق كله ولا يسعى * وان اعتق شريك نصيبه فلا آخر ان يعتق
او يدبر او يكاتب او يستسي والولاء لهما او يضمن المعتق لو موسرا ويرجع به
المعتق على العمد والولاء له * وقال ليس للآخر الا الضمان مع اليسار والسعاية
مع الاعسار * ولا يرجع المعتق على العمد لو ضمن والولاء له في الحالين * ولو شهد
كل منهما باعناق شريكه سعى لهما في حطهما والولاء بينهما كيف ما كانا وقال
لسعى للمعسرين لا للموسرين * ولو احدهما موسرا والآخر معسرا يسعى
للمعسر فقط والولاء موقوف في الاحوال حتى يتصادقا * ولو عاق احدهما
عتقه همل غدا والآخر لعدمه فيه قصي ولم يدبر عتق نصفه وسعى في
نصفه لهما مطلقا * وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي
احدهما عند ابني يوسف وفي كله عند محمد وان كانا مختلفين سعى للموسر فقط
في ربه عند ابني يوسف وفي نصفه عند محمد * ولو حلف كل لعن عبده
والمسئلة بحالها لا يعتق واحد * ومن ملك اباه مع آخر بشراء او هبة او صدقة

او وصية عتق حظه ولا يضمن ولشريكه ان يعتق او يستسي سواء علم الشريك انه ابنه اولا * وقال يضمن الاب ان كان موسرا وعند اعساره يسى الابن * وكذا الحكم والخلاف لو عاق عتق عبد بشراء بعضه ثم اشتراه مع آخر او اشترى نصف ابنه ممن يملك كله * ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقيه موسرا ضمن الشريك او استسي * وقال يضمن فقط * ولو ملكاه بالارث فلا ضمان اجماعا * عبد لموسرين دثره احدهم واعته آخر ضمن الساكن مديره * والمدير معتقه ثلثه مدبرا لاما ضمن والولاء ثلثاه للمدير وثلثه للمعتق وقال ضمن مديره لشريكه ولو موسرا والولاء كله له * وقيمة المدير ثلثا قيمته قفا * ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تخدمه يوما وتوفى يوما وقالا للمكر ان يستعيها في حظه ان شاء ثم تكون حرة * وما لام ولد تقوم * فلا يضمن موسر اعتق نصيبه منها وعندها هي متقومة فضمن حصه شريكه منها

باب العتق المبهم

له ثلثة ابعاد قال لاثنين عنده احدهما حر فخرج احدهما ودخل الآخر فاعاد القول ثم مات من غير بيان عتق ثلثة ارباع الثمان ونصف الخارج وكذا نصف الداخل وقال محمد ربه * ولو في مرضه ولم يخرج الوارث حمل كل عبد سبعة كسهم العتق وعتق ومن الثابت ثلثة وسى في اربعة ومن كل من الآخرين اثنان وسى كل منهما في خمسة * وعند محمد يحمل كل عبد ستة كسهم العتق عنده ويعتق من الثمان ثلثة ويسى في ثلثة ومن الخارج اثنان وسى في اربعة ومن الداخل واحد ويسى في خمسة ولو طاق كذلك قبل الدخول ومات بلا بيان سقط ثلثة اثمان مهر الثانية وربع مهر الخارجة وثمان مهر الداخلة بالاتفاق هو المختار * والبيع بيان في العتق المبهم * وكذا العرس على البيع والموت والتحرير والتدبير والاستيلاء والهبة والصدقة مسلمات والوطى ليس بيان فيه خلافا لهما * وفي طلاق المبهم هو والموت بيان * وان قال لامته اول ولد تلديه ذكر ا فانت حرة فولدت ذكرا واتى ولم يدر اولهما فالذكر رقيق ويعتق نصف كل من الام والاثني * ولا يشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق الامة معينة * وفي عتق العبد وغير معينة تشترط خلافا لهما فلو شهدا بعتق احد عبديه او امته لا قبل

الافى وصية وعندها تقبل * وان شهدا بطلاق احدى نساءه قبلت اتفاقا

باب الحلف بالعتق

ومن ذل ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر يعتق بدخوله من في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف او تمجد بعده * ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الحلف * وكذا لو قال كل مملوك لي حر بعد غد * والمملوك لا يتناول الحمل * فلو قال كل مملوك لي ذكر حر وله امة حامل فولدت ذكرا لا قل من اصف حول منذ حلف لا يعتق ولو لم يقل ذكر اعترق تبعا لاه * ولو ذل كل مملوك لي حر بعد موتى قصار من في ملكه عند الحلف مدبرا لاه ملكه لعدم لكن يعتق الجميع من الثلث عند موته

باب العتق على جعل

ومن اعترق على مال اوبه فقبل عتق والمال دين عليه تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة * وان قال ان اديت الى الفات حر او اذا اديت صار مأذوما لا مكاتب * ويعتق ان اذى في المحاس او حلى بين المولى وبين المال فيه في التعاقب بان ومتى اذى او حلى في التعاقب نادا ويخبر المولى على القبض * وان ادى البعض بخبر على القبض ايضا الا انه لا يعتق ما لم يؤد الكل كما لو حط عنه البعض فادى الباقي * ثم ان ادى الفاكسبه قل التعاقب رجع المولى عليه مثلها ويعتق وان كسبها بعده لا يرجع * ولو قال انت حر بعد موتى مالف قال قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق والا فلا * ولو حرره على ان يخدمه سنة فقبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة فان مات المولى قبلها لزمته قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته * وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بعين فهلك قبل القبض يلزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة العبد * وان قال لا آخر اعترق امتك مالف على ان تزوجنيها ففعل وابت ان تزوجه فلا شيء عليه * ولو صم عى قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها ولزمه حصة القيمة وسقط ما يحص المهر * ولو تزوجه حصة المهر لها في الوجهين وحصة القيمة للمولى في الباقي وهدر في الاول

باب التدبير

المدر المطلق من قال له مولاه اذا مت فانت حر او انت حر عن دبر منى

او يوم اموت أو مع موتى او عند موتى أو فى موتى أو انت مدبر أو قد دبرتك
 او ان مت الى مائة سنة وغاب موته فيها أو اوصيت لك بنفسك أو برقبك
 او بثات مالى * فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعتق ويجوز استحدامه
 وكتابته وابجاره والامة توطأ وتروح * واذا مات سيده عتق من ثلث
 ماله وان لم يخرج من الثلث فحسابه وان لم يترك غيره سعى فى ثأنيه وان
 استغرقه دين المولى سعى فى كل قيمته * ولو دبر احد السريكين وضمن
 نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعى فى نصفه خلافا لهما * والمقيد
 من قال له ان مت فى مرضى هذا أو سقرى هذا او من مرض كذا او الى عشرين
 أو الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق المدبر

باب الاستيلاء

لا يثبت نسب ولد الامة من مولاها الا ان يذيعه وادانت صارت ام ولد لا يجوز
 اخراجها عن ملكه الا بالعتق وله وطئها واستحدامها واجارتها وتزويجها
 وكتابتها * وتعتق بعد موته من جميع ماله ولا نسى لدينه * ويثبت نسب ولدها
 بعد ذلك بلا دعوة وان نكح استنى * ولو استولدها سكاح ثم ملكها فهي ام ولده
 * وكذا لو استولدها علك ثم استحققت ثم ملكها بخلاف ما لو استولدها زنا ثم
 ملكها * ولو اسلمت ام ولد النصراني عرس عليه الاسلام فان اسلم فهي له وان ابى
 سعت فى قيمتها وهي كالمكاتبة * ولا رقى بمحررها وان مات عتقت بحاية ومن ادعى
 ولدا لاه فيها شركة ثبت اسمه منه وصارت ام ولده وضمن نصف قيمتها ونصف
 عقرها لقيمة ولدها * وان ادعى عياد معانات منهما وهي ام ولدهما وعلى كل نصف
 عقرها وتقاسا ويرث من كل منهما ميراث ابن وبرتان منه مرات اب واحد *
 وان ادعى ولدا لاه مكاتبه فصدقه المكاتب ثبت اسمه منه وعلى قيمته وعقرها
 ولا تصير ام ولده وان لم يصدقه لا يثبت النسب الا ان دخل الولد فى ملكه وقتما

كتاب الايمان

اليمين تقوية احد طرفي الخبر بالقسم به وهي ثلاث * عموس وهي حلفه على
 امر ماض او حال كذا عمدا * وحكمها الاثم ولا كفارة فيها الا اللوبة * ولغو
 وهي حلفه على امر ماض يظنه كمال وهو بخلافه * وحكمها رجاء الصوم * ومنعقدة
 وهي حلفه على فعل او ترك فى المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حبس * ومنها

ما يجب فيه البرّ كفعل الفرائض وترك المعاصي * ومنها ما يجب فيه الحنث كفعل المعاصي وترك الواجبات * ومنها ما يفضل فيه الحنث كهجران المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه البرّ حفظا لليمين * ولا فرق في وجوب الكفارة بين العائد والناسي والمكره في الحلف او الحنث * وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في عتق الظهار واطعامه او كسوتهم كل واحد ثوبا يستر عامة بدنه هو الصحيح فلا يجزئ السر او يل فان عجز عن احدها عند الاداء صام ثلثة ايام متتابعات * ولا يحور التكفير قبل الحنث * ولا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما * ولا يصح يمين الصبي والمجنون والثام

فصل في

وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تضمنت كلمة افعله * واليمين بالله او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق ولا يقتصر الى نية الا فيما يسمى به غيره كالحكيم والعالم * او بصفة من صفاته يحلف بها عرفا كغزة الله وجلاله وكريانه وعظمته وقدرته لا يغير الله كلقرآن واثني والكمية ولا اسمعة لا يحلف بها عرفا كرحمة وعامه ووصاته وغضه وخطه وعذابه وقوله لعمر الله يمين وكذا وام الله وسو كندى خورم بخداي * وكذا قوله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله * وكذا على بدر او يمين او عهد وان لم يصف الى الله * وكذا قوله ان فعل كذا فهو كافر او يهودي او نصراني او ربي من الله ولا يصير كافرا بالحنث فيها سواء عاقبه بماض او مستقبل ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده انه يكفر يصير به كافرا وقوله ان فعله فعليه غضب الله او سخطه او لعنته او هو زان او سارق او شارب حمر او آكل ربا ليس يمين وكذا قوله حقا او وحق الله خلافا لابي يوسف * وكذا قوله سو كندى خورم بخداي يا بطلاق زن * ومن حرم ما لم يكن يرم وان استباحه او شيئا منه فعليه الكفارة * وقوله كل حلال على حرام على الطعام والشراب والقنوى على انه تطلق امرأته بلانية ومثله قوله حلال بروي حرام * وقوله هر چه بدست راست كيرم بروي حرام * ومن نذر ندرا مطلقا او معلقا بشرط يريد كآن قدم غائی ووجد لزمه الوفاء * ولو عاقبه بشرط لا يريد كآن زيت حير بين الوفاء

والتكفير هو الصحيح * ومن وصل بحلقه ان شاء الله فلا حنث عليه

باب اليمين في الدخول والخروج والايان والسكنى وغير ذلك

حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لا يحنث * وكذا لو دخل دهايزا او ظلة باب دار ان كان لو اغلق يبقى خارجا والا حنث كالمو دخل صفة وقيل لا يحنث في الصفة ايضا * وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يحنث * ولو قال هذه الدار فدخلها خربة تحراء او بعد ما ينيب دارا اخرى حنث * وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يحنث به في عرفنا * ولو دخل طاق بابها او دهايزها ان كان لو اغلق يبقى خارجا لا يحنث والا حنث * ولو حلت مسجدا او حماما او بستانا او بيتا بعد ما خربت فدخلها لا يحنث * وكذا لو دخل بعد الهدام الحمام واشباهه * وفي لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما اهدم وصار تحراء او بعد ما بنى بيتا آخر لا يحنث بخلاف ما لو سقط السقف وبقى الحدران * وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يحنث ما لم يخرج ثم يدخل * وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه او لا يركب هذه الدابة وهو راكبها او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان احد في الزرع والتزول والنقاة من غير لبث لا يحنث والا حنث * ثم في لا يسكن هذا البيت او هذه الدار لابد من حروجه بجميع اهله ومساكنه حتى لو بقي وتدخلت وعند ابي يوسف رحمه الله يعتبر نقل الاكثر * وعند محمد رحمه الله نقل ما تقوم به كدحد اثنته وهو الاحس والارفق * ثم لابد من نقله الى منزل آخر حتى لا يبر بنقلته الى السكة او المسجد * وكذا في لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يبر بخروجه وترك اهله ومناعه فيها * وفي لا يخرج فامر من محله واخرجه حنث * ولو حمل واخرج فلا امره مكرها او راضيا لا يحنث ومثله لا يدخل * وفي لا يخرج الا الى حارة فخرج اليها ثم اتي حاجة اخرى لا يحنث * وفي لا يخرج الى مكة فخرج يريد بها ثم رجع حنث * وفي لا ياتيها لا يحنث ما لم يدخلها * والذهب كالخروج في الاصح * وفي ايسأتين فلانا فلم يأتها حتى مات حنث في آخر احراء حبابه * وان قيد الايمان عدا بالاستطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم المواضع فلو لم يات ولا مانع من مرض او سلطان حنث * ولو بوى الحقيقة صدق ديانته

لا قضاء في المختار * وفي لا تخرج امرأته الا باذنه شرط الاذن لكل خروج
 * وفي الا ان آذن يكتفى الاذن مرة * وفي لا تخرج الا باذني لو اذن لها
 فيه متى شاءت ثم نهاها فخرجت لا يحث عند أبي يوسف رحمه الله خلافا
 لمحمد * ولو ارادت الخروج فقال ان خرج اوضرب العبد فقال ان ضربت
 تقيد الحث بالفعل فوارقوا لبثت ثم فعلت لا يحث * قال لا آخر اجلس فتعد
 مي فقال ان تعديت فكذا لا يحث بالتعدى لا معه ولو في ذلك اليوم الا ان
 قال ان تعديت اليوم * وفي لا يركب دابة فلان فرسكب دابة عبده
 مأذون لا يحث الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين وعند أبي يوسف
 رحمه الله يحث مطلقا ان نواه * وعند محمد رحمه الله يحث مطلقا وان لم ينوه

باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام

لا يأكل من هذه النحلة فهو على ثمرها او دسها غير المطبوع لا يبيدها وخلها
 ودسها المطبوع او من هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد * وفي
 لا يأكل من هذا البسر فأكاه رطبا لا يحث * وكذا من هذا الرطب او اللبن
 فأكاه نمر او شبراذا * بخلاف لا يكلم هذا الصبي فكله شاما او شيحا * او
 لا يأكل لحم هذا الحمل فأكاه كبشا * وفي لا يأكل سرا فاكل رطبا لا يحث
 ولو اكل مذبا حث * وكذا لو اكله بعد ما حلف لا يأكل رطبا وقالا
 لا يحث فيهما * ولو اكله بعد حلفه لا يأكل رطبا ولا بسرا حث اتفاقا * وفي
 لا يشتري رطبا فاسترى كاسة بسر فيها رطب لا يحث * كالمو استرى سرا
 مذبا * وفي لا يأكل لحما او بيضا فاكل لحم سمك او بيه لا يحث * وكذا
 في السراء * ولو اكل لحم انسان او خنزير حث * وكذا لو اكل كبدا او
 كرشا والمختار انه لا يحث بهما في عرفنا كالمو اكل الية * وفي لا يأكل شعما
 يقيده بشحم الطل فلا يحث بشحم الظهر خلافا لهما * ولو اكل الية او لحما
 لا يحث اتفاقا * وفي لا يأكل من هذه الحنطة يقيدها كلها قضا فلا يحث باكل
 حنظها خلافا لهما * وفي لا يأكل من هذا الدقيق يحث بحبزه لا يسهه
 في الصحيح * والحنز يقع على ما اعتاده اهل مصره كخنز البر او الشعير
 فلا يحث بحن القطايف او حن الارز بالعراق الا اذا نواه * والشواء على
 اللحم لا على الباديجان او الجزر او البيض الا اذا نواه * والطبخ على ما يطبخ

من اللحم بالماء وعلى مرقه الا اذا نوى غير ذلك والرأس على ما يباع في مصره
ويكس في التناير * وأما كهة على التفاح والبطيخ والمشمش وعندها على
على العنب والرطب والرمان ايضا ولا يقع على القثاء والخيار اتفاقا * والادام على
ما يصنع به كالحل والزيت واللبن * وكذا المالح لا اللحم والبيض والحن الابالية
وعند محمد هي ادم ايضا والعنب والبطيخ ليسا بآدم في الصحيح * والغداء
الاكل فيما بين طلوع الفجر والروال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل
والسحور فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر وفي ان اكلت او شربت او
لبست او كلت او تزوجت او خرجت ونوى معينا لا يصدق ولو زاد طعاما او
سرايا ومحوه صدق ديانة لا قصاء * وفي لا يشرب من دجلة لا يحنث بشره
منها باء ما لم يكرع خلافا لهما وان قال من ماء دجلة حنث بالآباء اتفاقا * وكذا
في الحب والبزوفى الآباء بعينه * وامكان البر شرط صحة الحلف خلافا لابى يوسف
* فمن حلف ليشر بن ماء هذا الكور اليوم ولا ماء فيه او كان فصب قبل مصيه
لا يحنث خلافا له * وكذا ان لم يقل اليوم الا ان كان فصب فاه يحنث بالاتفاق
* وفي ايصعدن السماء او يطيرن في الهواء او ليقلن هذا الحجر دها او ليقتلن
زيدا علما بموته انعقدت وحنث للحال وان لم يعلم بموته فلا خلافا لابى يوسف
* وفي لا يتكلم فقرأ القرآن او سح او هال او كبر لا يحنث سواء في الصلاة
او خارجها هو المختار * وفي لا يكلمه فكلمه بحيث يسمع وهو ناثم حنث ان
ايقطه وقيل مطلقا * ولو كلم غيره وقصد اسماعه لا يحنث * ولو سلم على جماعة
هو فيهم حنث وان بواهم دونه لا يحنث * ولو قال الاباذنه فاذن ولم يعلم فكلمه
حنث خلافا لابى يوسف * وفي لا يكلمه شهرا فهو من حين حمله * ويوم
اكله لمطلق الوقت وتصح بية النهار فقط وليله اكله على الليل حنث * وفي ان
كلمته الا ان يقدم زيد او حتى يقدم او الا ان يأذن زيد او حتى يأذن فكلمه
قبل ذلك حنث وان مات زيد سقط الحلف * وفي لا يأكل طعام فلان او
لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابة او لا يكلم عبده ان عين ووال
ملكه وفعل لا يحنث خلافا لمحمد في العمد والدار وفي المتحدد لا يحنث اتفاقا
وان لم يعين لا يحنث بعد الروال ويثبت بالمتجدد * وفي لا يكلم امرأته او
صديقه يحنث في المعين بعد الامانة والمعادة وفي غيره لا الا في رواية عن محمد

ويحنت بالتجدد * وفي لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه فكله خنت *
لا اكله حيناً او زماناً او الحين او الزمان ولا نية فهو على ستة اشهر ومعها
مانوى * وان قال الدهر او الابد فهو على العمر ولو قال دهرًا فقد توقف
الامام وعندها هو كالزمان * ولو قال اياماً او شهوراً او سنين فعلى ثلثة وان عرف
فعلى عشرة كايام كثيرة وقالوا على جمعة في الايام وسنة في الشهور والعمر في السنين

باب اليمين في الطلاق والعناق

قال ان ولدت فانت كذا خنت باليت ولو قال فهو حر فولدت ميتاً ثم حيا عتق
الحى خلافا لهما * وفي اول عبد املكه فهو حر فملك عبداً عتق ولو ملك
عبدين معا ثم آخر لا يعتق واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر * ولو قال
آخر عبد املكه فمات بعد ملك عبد واحد لا يعتق ولو بعد ملك عسدين
متفرقين عتق الآخر منذ ملكه من كل ماله وعندها عبد موته من الثالث
* وعلى هذا آخر امرأة اتزوجها فهي طالق ثلثا فلانث خلافا لهما * وفي
كل عبد بشرني بكذا فهو حر فاشره ثلثة متفرقون عتق الاول وان شروه
معا عتقوا * ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين ولو نوى كفارته شراء ابيه
سقطت لا شراء امة استولدها بالكاح او عبد حلف بعتقه الا ان قال ان
اشريتك فانت حر عن كفارتي * وفي ان تسريت امة فهي حرة ان تسرى من
في ملكه وقت الحلف عتقت وان تسرى من ملكها بعده لا يعتق وفي كل ثلوك الى
حر عتق عبيده ومدبروه وامهات اولاده لا مكاتبوه الا ان نواهم * وفي هذه
طالق او هذه وهذه طالقت الاخيرة وخير في الاولين وكذا العتق والاقرار

باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

يحنت بالماسرة دون الوكيل في البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح
عن مال والقسمة والخصومة وصرح الولد * وبهما في الكاح والطلاق واللمع
والعتق والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرص والاستقراض
* وان نوى الماسرة خاصة صدق ديانة لا قضاء * وكذا صرح العبد والدمج
والبناء والحياطة والايديع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين
وقضه والكسوة والحمل الا انه لو نوى المباشرة يصدق قضاء وديانة * وفي
لا يتزوج فزوجته فضولي فاجار بالقول خنت وبالمعل لا يحث * وفي لا يزوج

عبدہ اوامته یحنت بالتوکیل والاجازة * وكذا فی ابنته وبنته الصغیرین
وفی الکبیرین لا یحنت الا بالبأسرة ودخول اللام علی البیع کان بعث لك
توبا یقتضی اختصاص الفعل بالمخوف علیه بان کان بامرہ سواء کان ملكه اولا
* ومثله الشراء والاجارة والصیاعة والبناء * وعلى العین کان بعث توبا لك
یقتضی اختصاصها به بان کان ملكه سواء امرہ اولا * وكذا دخولها علی
الضرب والاکل والشرب والدخول * وان نوى غیره صدق فیما علیه
* وفی ان بعته او اشتریته فهو حر فمقد بالخیار عتق * وكذا لو عقد بالفسد
او الموقوف ولو بالباطل لا یتق * وفی ان لم ابعه فكذا فاعتقه او دره خنت
* قالت تزوجت علی فقال کل امرأة لی طالق طلقت هی ایضا الا فی رواية
عن ابی یوسف وان نوى غیرها صدق دیانة لاقضاء * ومن قال علی المشی الی
بیت الله او الی الکعبة لزمه حج او عمرة متبیا فان ركب فعليه دم * ولو قال
علی الخروج او الذهاب الی بیت الله او المشی الی الصفا او المروة لا یلزمه شیء
* وكذا لو قال علی المشی الی الحرم او الی المسجد الحرام خلافا لهما * وفی عبده
حر ان لم یحج العام فشهدا بكونه يوم النحر بكوفة لا یتق خلافا لمحمد * وفی
لا یصوم فصام ساعة بنية خنت * وان صم صوما او یوما لا مال یم یوما * وفی
لا یصلی خنت اذا سجد سجدة لاقبله وان ضم صلاة فشفع لا ناقل * وفی ان
لبست من عزلك فهو هدی فمك قطنا فغرلته ونسح فابسه فهو هدی خلافا
لهما * وان لبس ماعزل من مطن فی ملكه وقت الحلف فهو هدی بالانفاق
* حاتم العضة لبس بحلی بخلاف حاتم الذهب وعقد التلوث ان رصع بحلی والا
فلا وقالا حلی مطلقا وه یفتی * وفی لا یجلس علی الارض فجلس علی بساط
او حصیر لا یحنت وان حال بینها وینه نیاه خنت * وفی لا یسأم علی هذا
المراس فجلس فوقه فراس آخر قام لا یحنت وان جعل فوقه قرام یحنت
* وفی لا یجلس علی هذا السریر ان جعل فوقه سریر نخاس لا یحنت
وان جعل فوقه بساط او حصیر خنت

باب الیمین فی الصرب والقتل وغیر ذلك

الصرب والکسوة والکلام والدخول یختص فعلها بالحلی فلا یحنت من قال ان
صربہ او کسوته او کلمته او دخلت علیه فعلها بعد موته بخلاف العسل والحمل والمس

ولا يضرب بها فمده شعرها او خنقها او غصها حنث * ليضرب به حتى يموت
فهو على اشد الضرب * ليقتضين دينه قريبا ثمانا دون الشهر قريب والشهر بعيد
* ليقتضيه اليوم فقتضاه زيوفا او نهر جة او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بر
* ولورصاصا او ستوقه او وهبه او ابرأه منه لا يبر * لا يقبض دينه درهما دون
درهم لا يحنث بقبض بعضه مالم يقبض كله متفرقا وان فرقته بعمل ضروري كالوزن
لا يحنث * ان كان الى الامانة او غير مائة او سوى مائة لا يحنث بها او باقل منها
لا يفعل كذا تركه ابدا * وفي ليفعله يكفي فعله مرة * حلقه وال ليعلمنه بكل داعر
تقيد بحال ولايته * ليهبته فوهب ولم يقبل بر وكذا القرض والعارية والصدقة
مخلاف البيع * لا يسم ربحانا فهو على مالا ساقيه فلا يحنث نسم الورد والياسمين
وقيل يحنث * لا يسم وردا او بنفسج فهو على ورقه * لا يدخل دار فلان
تناول الملك والاجارة * حلف انه لا مال له وله دين على مفلس او ملي لا يحنث

كتاب الحدود

الحد عقوبة مقدرة تحب حق الله تعالى فلا يسمى تعزير ولا قصاص حدا * والزنا
وطيء مكلف في قتل خال عن ما كره وشبهته * ويثبت بشهادة اربعة رجال مجتمعين
بالزنا لا بالوطيء او الجماع اذ اسألهم الامام عن ماهية الزنا وكفيته وبين زنى وايس
زنى ومتى رنى فينبوه وقالوا رأينا وطئها في فرجها كالميل في المكحلة وعدلوا سرا
وعلانية * او بالاقرار عاقلا بالغ اربع مرات في اربعة مجالس كلما اقر رده حتى
يعيب عن بصره ثم سأل كما مر سوى الزمان فينبه ويدب تلقينه ليرجع للملك فبات
اولست او وطئت بشبهة فان رجع قبل الحد او في اثباته ترك * والحد للمحصن
رجله في فضاء حتى يموت * يبدأ به الشهود فان اوا او غابوا او ماتوا سقط ثم الامام ثم
الناس * وفي المقر يبدأ الامام ثم الناس * وبفسل ويصلى عليه ولغير المحصن
جلدة مائة وللعدس فيها بسوط لا ثمرة له ضربا وسطا مفرقا على بدنه الا الرأس
والوجه والفرج وعند ابى يوسف رح يضرب الرأس ضربة * ويضرب الرجل
قائما في كل حد ثلاثين ويترع ثيابه سوى الارار * والمرأة جالسة ولا تنزع
ثيابها الا القرو والحشو ويحمر لها في الرجم لاله * ولا يحد سيد مملوكه ولا اذن
الامام * واحصان الرحم الحرية والتكليف والاسلام والوطيء بسكاح صحيح
حال وجود الصفات المذكورة فيهما * ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد

ونفى الاسياسة * والمريض يرحم ولا يجلد ما لم يبرأ والحامل ان ثبت زناها بالينة
تحبس حتى تلد وترجم اذا وصعت ولا تجلد ما لم تخرج من نفاسها وان لم يكن للولد
من يريه لا ترجم حتى يستغنى عنها

باب الوطى الذى يوجب الحد والذى لا يوجبه

الشبهة دارئة للحد وهي نوعان شبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل دليلا * فلا يحد
فيها ان طر الحل والا يحد كوطى معتدته من ثلاث او من طلاق على مال اوام
ولد اعتقها او امة اصله وان علا او امة زوجته او سيده * وكذا وطي المرئى
المرهونة في الاصح * وشبهة في المحل وهي قيام دليل ناف للحرمة في ذاته فلا يحد
فيها وان علم بالحرمة كوطى امة ولده وان سفل او مشتركته او معتدته بالكسايات
دون الثلاث او البايع المبيعة او الزوج المتهورة قل تسليمها * والسب
ينب في هذه عند الدعوة لا في الاولى وان ادعاه * ويحد بوطى امة اخيه او عمه
وان ظن حلها * وكذا بوطى امرأة وحدها على فراشه وان كان اعمى الا ان
دعاه فقالت انا ورجلك * لا بوطى اجنية رقت اليه وقان هي زوجته وعاه
المهر * ولا بوطى بهيمة وري في دار حرب او بى * ولا بوطى محرم تزوجها
او من استأجرها ليزنى بها خلافا لهما * ومن وطي اجنية في ما دون الفرح
يعزر * وكذا لو وطئها في الدبر او عمل عمل قوم لوط وعدها يحد * وان
رني دمي محربية في دارنا حد الدمى فقط وعند ابي يوسف رح يحدان
وفي عكسه حدت الدمية لا الحرة وعند ابي يوسف رح يحدان وعند
محمد لا يحدان * وان زنى مكلف بمجنونة او بمعيره حد وفي عكسه لا حد
عليها الا في رواية عن ابي يوسف رح * ولا حد زنا المكره ولا ان اقر
احدها بالزنا وادعى الآخر النكاح * ومن زنى نامة قتلها به لزمه الحد
والقيمة * وعند ابي يوسف القيمة فقط * والحايمة يؤخذ بالمال والقصاص لا بالحد

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

لا هل الشهادة محد متفاد من غير بعد عن الامام الا في القذف وفي السرقة
يضمن المال ويصح الاقرار به الا بالتسرب * وقادم غير التسرب شهر في الاصح
* والتسرب زوال الريح وعند محمد شهر ايضا * وان شهدوا برأه سائة
قلت بخلاف سرقته من غائب * وان اقرت بالزنا بمجنولة حد وان شهدوا

كذلك لا يحد * وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعندها يحد الرجل
 * ولا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنا أو شهد أربعة به في بلد
 في وقت وأربعة به في ذلك الوقت ببلد آخر وكذا لو شهد أربعة على امرأة
 به وهي بكر أو هم فسقة أو شهود على شهود وإن شهد به الأصول بعد ذلك
 * وحنة المشهود عليه لو اختلف الشهود في زوايا البيت والشهود فقط
 لو كانوا عميانا أو محدودين في قذف أو اقل من أربعة أو احدثهم عبد أو محدود
 * وكذا لو وحد احدثهم عبدا ومحدودا بعد حنة المشهود عليه * ودينه
 في بيت المال إن رجم وارثن جرح ضربه أو موته منه هدر وقالوا في بيت
 المال أيضا * وكذا الخلاف لو رجع الشهود * ولو رجعوا بعد الرجم حدوا
 وعزموا الدية * وكل واحد رجع حد وغرم ربها * ولو رجع احدثه
 فلا شيء عليه فإن رجع آخر حدا وغرم ربها * ولو رجع واحد قبل القضاء
 حدوا كلهم ولو بعده قبل الحد فكذلك وعند محمد الراجع فقط * ولو شهدوا
 فزكوا فرجم ثم ظهروا كفارا أو عبيدا فالدية على المركين إن رجعوا عن
 التزكية والا فعلى بيت المال وقالوا على بيت المال مطلقا * ولو قتل احد المأمور
 برجه فظهروا كذلك فالدية في مال القاتل * ولو اقر الشهود بتعمد النظر
 لا ترد شهادتهم * ولو أنكر الاحصان يثبت بشهادة رجلين أو رجل
 وامرأتين أو ولادة زوجته منه

باب حد الشرب

من سرب حمرا ولو قطرة فاحذ وريحها موجودا أو حاوًا به سكران ولو من نيد
 وشهد بذلك رجلان أو اقرته مرة وعند أبي يوسف مرتين وعلم شربه طوطا
 حدة إذا صحائبين سوطا لآخر وأربعين للعبد مرقا على يده كما في الزنا
 * وإن اقر أو شهدا عليه بعد روال ريجها لا بعد المسافة لا يحد خلافا لمحمد ولا يحد من
 وحد منه رائحة الحمز أو قايها أو اقرته ثم رجع أو اقرته سكران * والسكر
 الموحب للحد أن لا يعرف الرجل من المرأة والأرض من السماء وعندها
 أن يهذى ويحاذ كلامه وه يهتي ولو ارتد السكران لا تبين امرأته

باب حد القذف

هو كحد الشرب كمية وموتا * من قذف محصا أو محصنة بصريح الزنا حد

يطلب المقدوف متفرقا ولا يترج عنه غير القرو والحشو * واحصاه كونه مكلفا
حرًا مسلما عفيفا عن الزنا * ولو نكاه عن ابيه بان قال لست لابيك اولست
بابن فلان ان في غضب حد والا فلا * ولا يحد لو نكاه عن جده او نسبه اليه
او الى عمه او خاله او ربه او قال يا ابن ماء السماء او قال لعربي ياتيني اولست بعربي
* ويحد بقذف الميت المحصن ان طالب به الوالد او ولده او ولد ولده ولو محروما
عن الارث وكذا ولد البنت خلافا لمحمد * ولا يطالب ولد اباه ولا عبد سيده
بقذف امه * ويبطل بموت المقدوف لا بالرجوع عن الاقرار * ولا يصح
العمو ولا الاعتياض عنه * ولو قال زنا في الجمل وعنى الصعود حد خلافا
لمحمد * وان قال يازاني وعكس حدا * ولو قال لامرأته وعكست حدث
ولا لعان * ولو قالت زني بك بطل الحد ايضا * وان اقرت بولده ثم نكاه بلا عن
وان عكس حد والولد له في الوجهين * ولا سي ان قال ليس بابني ولا بابنتك * ولا حد
بقذف امرأة لها ولد لا يعلم له اب او لا عنت بولد بخلاف من لا عنت بغيره * ولا
بقذف رجل وطىء حراما لعينه كوطىء في غير ملكه من كل وجه او من وجه
كوطىء امة مشتركة او مملوكة حرمت ابدانها التي هي احته رضاعا ولا بقذف
مسلم زني في كفره او مكاتب وان كان مات عن ولاء * ويحد بقذف من
وطىء حراما لغيره كوطىء امة المحوسية او امرأته وهي حائض وكذا وطىء
مكانه خلافا لابن يوسف رحمه الله تعالى * ويحد من قذف مسلما كان قد نكح
محرمه في كفره خلافا لهما * ويحد مستأمن قذف مسلما في دارنا * ويكفي حد
لخنايات اتحد حدسها لا ان اختلف

(فصل في التعریر)

يعزر من قذف مملوكا او كافرا بالزنا او قذف مسالما بيا فاسقيا كافرا يا خيث يا لص
يا هاجر يا منافق يا لوطي يا من يلعب بالصبيان يا آكل الرما يا شارب الخمر يا ديوث
يا محنت يا خائن يا ابن القحبة يا ابن العاجرة يا زنديق يا قرطبان يا مأوى الرواني
او اللصوص يا حرام زاده * لا يا حمار يا كلب يا قرد يا تيس يا خنزير يا بهر ماحية يا حجام
يا ابن الحجام وانه ليس كذلك يا بعلو يا موأخر يا ولدا الحرام يا عيار يا ناكس يا منكوس
يا سحرة يا ضحكة يا كشجان يا بله يا موسوس * واستحيضوا تعزيره اذا كان المقول له
ففيها او علو يا * وللزوج ان يعزر زوجته لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها

الحمد لله

الى فراشه وترك الصلاة وترك الغسل من الخاية وللخروج من بابه * واقل
التعزير ثلثة اسواط واكثره تسعة وثلاثون وعند ابى يوسف خمسة وسبعون
ويجوز حبسه بعد الضرب * واشد الضرب التعزير ثم حدة الزنا ثم الشرب
ثم القذف * ومن حد او عزر فمات فدمه هدر بخلاف تعزير الزوج زوجته

كتاب السرقة

هي اخذ مكلف مخفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز لا ملك له فيه ولا شبهة
* وكنت بما يثبت به الشرب * فان سرق مكلف حر * او عبد ذلك القدر محرزا
بمكان او حافظ واقرب بها او شهدا عليه وسألهما الامام عن السرقة ما هي وكيف
هي واين هي وكما هي ومن سرق وبينهما قطع * وان كانوا جمعا واصاب كل منهم
قدر نصيبها فلعنوا وان تولى الاخذ بعضهم * ويقطع بسرقة الساج
والابنوس والصندل والصبوبس الخضر والياقوت والزبرجد والافاء
والباب المتحذين من الخشب * لا بسرقة شيء تافه يوجد مساحا في دارنا
كخشب وحشيش وقصب وسبك وطبرو زونيخ ومنفرة ونورة *
ولا بما يسرع فساده كالحل والحل وفاكهة رطبة وبطيخ وكذا تمر على
شجر وزرع لم يحصد * ولا بما يتأول فيه الانكار كاشربة مطربة وآلات
لهو كدف وطبل وبربط ومرمار وطبور وصليب ذهب اوضه وشطرنج
ورد * ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصبي حر ولو عليهما
حاية خلافا لابي يوسف وعبد كير ودقتر بخلاف الصغير ودقتر الحسان
* ولا بسرقة كاب وفهد ولا بحياة ونهب واختلاس وكذا يشي خلافا لابي
يوسف * ولا بسرقة مال عامة او مشترك او مثل دينه او ازيد حالا
كان او مؤجلا * وان كان دينه قد فسر فسر عرصا قطع خلافا
لابى يوسف وان كان دماير فسر دراهم او بالعكس لا يقطع وقيل
يقطع * ولا بما قطع فيه مرة ولم ينير وان كان قد تغير قطع ثانيا كيزل مسج

فصل في الحرز

هو قيمان بمكان كدت ولو بلا باب او بابه مفتوح وكصندوق وبحافظ كس هو
عند ماله ولو نائما * وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ ولا قطع بسرقة مال
من بينهما قرابة ولاد * ولا بسرقة من بيت دي رحم محرم ولو مال غيره

ويقطع بسرقة ماله من بيت غيره وكذا سرقة من بيت محرم رضاعا خلافا
لابن يوسف في الام * ولا قطع بسرقة مال زوجته او زوجها ولو من
حرز خاص * وكذا لو سرق من سيده او زوجة سيده او زوج سيده
او مكاتبه او ختله او صهره خلافا لهما فيهما او منقما او حمام نهارا وان كان
ربه عنده او من بيت اذن في دخوله او مضيقه وقطع لو سرق من الحمام
ليلا او من المسجد متاعا وره عنده او ادخل يده في صندوق غيره
او كره او جيبه * او سرق جوا لقا فيه متاع وره يحفظه او نائم عليه
او سرق الموجر من البيت المستأجر خلافا لهما * ولو سرق شيئا ولم يخرج
من الدار لا يقطع بخلاف ما لو احرجه من حجرة الى الدار * او سرق بعض
اهل حجر دار من حجرة اخرى فيها * او اخذ شيئا من حرز قالقه
في الطريق ثم خرج فاخذه او حمله على حمار فباعه فاخرجه من الحرز * ولو
دخل بيتا فاخذه وناول من هو خارج لا يقطعان * وكذا لو ادخل الخارج يده
فتناول وقال ابو يوسف قطع الداخل في الاولى ويقطعان في الثانية * وكذا لا يقطع
لو نقب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طر صرته خارجة من كم غيره خلافا له
* وان حلها واخذ من داخل الكم قطع اهراقا * ولو سرق من قطار حملا
او حملا لا يقطع * وان شق الحمل واخذ منه شيئا قطع والنسطة كالكسرة

(فصل في كيفية القطع واثامه)

يقطع يمين السارق من زنده ونحسم ورحله اليسرى ان عاد فان سرق
ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب * وطالب المسروق منه شرط القطع
ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربا او مستعيرا او مسأجرا او مضاربا
او مستبضا او قابضا على سوم السراء او مرتهنا * ويقطع بطلب المالك
ايضا في السرقة من هؤلاء لا بطلب السارق او المالك لو سرق من السارق
بعد القطع * بخلاف ما لو سرق من قبل القطع او بعد درء الحد بشبهه * وان
لم يطلب احد لا يقطع وان اقر هو بها * ولا بد من حضوره عند الافرار
والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى او ابهامها مقطوعة او شلاء او اصبعان
سوى الابهام كذلك لا يقطع منه شيء بل يحبس * وكذا لو كانت رحله اليمنى
مقطوعة او شلاء * ولا يضم المأمور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى وعندها

يضمن ان تعدد * ومن سرق شيئا وردته قبل الخصومة الى مالك لا يقطع * وكذا لو نقصت قيمته من النصاب قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يثبت * وكذا لو ادعى احد السارقين * ولو سرقا وغاب احدهما وشهدا على سرقتهما قطع الآخر * ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع وردت * وكذا المحجور عند الامام وعند ابني يوسف يقطع ولا ترد * وعند محمد لا يقطع ولا ترد * ومن قطع سرقة والعين قائمة ردها وان لم تنسك قائمة فلا ضمان عايه وان استهلكها * وان سرق سرقات فقطع بكلها او بعضها لا يضمن شيئا منها وقالوا يضمن ما لم يقطع * ولو سرق ثوبا فشقه في الدار ثم اخرج به قطع * لا ان سرق شاة فذبحها ثم اخرجها * ولو ضرب المسروق دراهم او دنانير قطع وردتها وعندها لا يردتها * ولو صبغ احمر لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصع وان صبغ اسود اخذ منه ولا يبطى شيئا وحكما فيه حكمهما في الاحمر

باب قطع الطريق

من قصد قطع الطريق من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ قبله حبس حتى يتوب * وان اخذ مالا وحصل لكل واحد نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى * وان قتل فقط ولو بصا او حجر قتل حدا فلا يعتبر عفو الولي * وان قتل واخذ مالا قطع ويقتل وصلب او قتل او صلب وحالف محمد في القطع ويصلب حيا ويبعج بطنه ربح حتى يموت ويترك ثلثة ايام فقط * ويرد ما اخذ الى مالكه ان باقيا والا فلا ضمان * ولو طهر الفعل بعضهم حدا او كلهم وان اخذ مالا وجرح قطع من خلاف والجرح هدر * وان حرج فقط او قتل قتال قبل ان يؤخذ فلا حد والحق للولي ان شاء عاها وان شاء اخذ بموجب الحياة * وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذو رحم محرم من المقطوع عليه او قطع بعض القافلة على بعض او قطع الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين * ومن خنق في المصر غير مرة قتل * والا فكالقتل بالثقل

كتاب السيرة

الجهاد بدأ منا فرض كفايه ادا قام به بعض سقط عن الكل وان تركه الكل انموا * ولا يحب على صبي وامرأة عبد واعى ومقعد واقطع فان هجم العدو ففرض

في السيرة

عين فتخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج والمولى وكره الجمل ان كان فيء والا فلا * واذا حاصرتا هم ندعوهم الى الاسلام فان علموا والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها ويبين لهم قدرها ومتى تجب فان قبلوا فلهم مائتا وعليهم ماعلينا * وحرم قتل من لم تبلغه الدعوة قبل ان يدعى * وتنب دعوة من بلغته * فان ابوا لستعين بالله تعالى وقتلهم بنصب المحانيق والتحريق والتغريق وقطع الاشجار وافساد الزروع وزميتهم وان تترسوا باسارى المسلمين وتقصدهم به * ويكره اخراج النساء والمصاحف في سرية لا يؤمن عليها * لا في عسكر يؤمن عليه ولا دخول مستأمن اليهم بمصحف ان كانوا يوفون العهد * وبهي عن الغدر والغلول والمثلة وقتل امرأة او غير مكاف او شيخ او اعمى او مقعد او اقطع اليمنى الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او ذا رأى في الحرب او ذا مال يحث به او ملكا وغن قتل اب كافر بل يأتى الابن ليقتله غيره الا ان قصد الاب قتله ولا يمكنه دفعه الا بالقتل * ويجوز صاحبهم ان كان مصاحبة لنا واخذ مال لاجله ان لنا به حاجة وهو كالجزية ان كان قبل التزول سراحهم وكالفيء لو بعده ودفع المال ليصالحوا لا يجوز الا خوفا الهلاك ويصالح المرتدون بدون اخذ مال وان اخذ لا ردة * ثم ان ترجع التذينة اليهم * ومن بدأ منهم بخيانة قوتل فقط وان كان نافقهم او اذن ملكهم قوتل الجميع بلا مبد * ولا يباع منهم سلاح ولا حيل ولا حديد ولو بعد الصالح ولا يحجز اليهم * وبيع امان حرة او حرة كافرا او جماعة او اهل حصن وحرم قتلهم * فان كان فيه ضرر مد اليهم وادب * ولغا امان دمي او اسير او تاجر عدهم * وكذا امان من اسلم ولم يهاجر او مجنون او صبي او عبد غير مأذون بالقتال وعد محمد رح يحور امانهما وابو يوسف معه في رواية

باب الغنائم وقسمتها

ما فتح الامام عنوه قسمه بين المسلمين اوقر اهل عليه ووضع الحرية عليهم والحراج على اراضيهم وقتل الاسرى واسترقهم او تركهم احرارا دمه للمسلمين واسلامهم لا يجمع استرقاقهم مالم يكن قبل الاخذ * ولا يجوز ردهم الى دارهم ولا الى ولا العدا بالمال * وفيل لا بأس به عند الحاجة اليه * ويجوز بالاسارى عدها * وتذبح مواش شقها وتحرق ولا تعقر ويحرق سلاح شق نقله * ولا تقسم غنيمة في دار الحرب الا للايداع ثم ترد ولا تباع قبل

القسمة * والمقاتل والربيع سواء في الغنيمة * وكذا مدد لحقهم قبل احرارها
بدارنا * ولا حق فيها لسوق لم يقاتل ولا لمن مات في دار الحرب قبل احرار
بدارنا ولو بعد احرار يورث نصيبه * ويتفق منها بلا قسمة بالسلاح
والركوب واللس ان احتيج وبالعلم والخط والدهن والطيب مطلقا وقيل
ان احتيج لالبيع اصلا ولا التمول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى الغنيمة
وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا * ومن اسلم
منهم قبل اخذه احرز نفسه وطفله وكل مال هو معه او وديعة عند مسلم
او ذمي وعقاره في * وقيل فيه * خلاف محمد وابي يوسف رح في قوله الاول
* وولد الكبير وزوجته وحملها وعبد المقاتل وماله مع حربي بنصب او وديعة في *
وكذا ماله مع مسلم او ذمي بنصب خلافا لهما وقيل ابو يوسف رح مع الامام

فصل

وتقسم الغنيمة للراجل سهم ولل فارس سهمان وعندهما ثلثة له سهم ولفرسه
سهمان * ولا يسهم لاكثر من فرس وعند ابي يوسف رح يسهم لفرسين
والبرارين كالعتاق * ولا يسهم لراحلة ولا نفل * والعبرة لكونه فارسا او راجلا
عند المحاورة * هيبي للامام ان تعرض الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم
الفارس من الراجل * فمن جاوز راحلا فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن حاور
فارسا فتفق فرسه فله سهم فارس * ولو باعه قبل القتال او وهبه او آخره
اورهته فله سهم راجل في ظاهر الرواية * وكذا لو كان مريضا او مهنرا لا يقاتل
عليه * ولا يسهم لملوك او مكاتب او صبي او امرأة او ذمي بل يرضح لهم
بحسب ما يرى ان قاتلوا او داوت المرأة الحرجي او دل الذمي على عوراتهم
وعلى الطريق والخمس لليتامى والمساكين وابن الدليل يقدم منهم ذوى القربى الفقراء
* ولا حق فيه لا غنيائهم * وذكره تعالى للترك وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
سقط بموته كالصبي * وان دخل دار الحرب من لا معة له بلا اذن الامام لا يحبس
ما احدثوا * وان نأده اولهم منعة خمس * ولل امام ان ينقل قبل احرار الغنيمة
وقيل ان تصع الحرب اوزارها فيقول من قتل قتيلا فله سله او من اصاب
نيئا فله ربه او يقول لسرية جعات لكم الربع بعد الخمس ولا ينقل بكل
الماخوذ ولا بعد احرار الا من الخمس * والسلب للكل ان لم ينقل

وهو مركبه وما عليه وثيابه وسلاحه وماله لا ما مع غلامه على دابة اخرى * والتفيل لقطع حق الغير لالملك خلافا لمحمد * فلو قال من اصاب جارية فهي له لا يحل لمن اصابها الوطى والبيع قبل الاحراز خلافا له

باب استيلاء الكفار

اذا سبي الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها ونملك ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم * وان غلبوا على اموالنا واحرروها بدارهم ملكوها * وكذا لو نبت منا اليهم سبي فاذا ظهرنا عليهم فمن وجد ملكه اخذه قبل القسمة مجانا * وبعدها ان كان مثليا لا يأخذه وان قبا اخذه بالقيمة * وان اشتراه منهم تاجر واحرجه وهو قيمى يأخذه بالثمن ان اشتراه به * وان اشتراه بعرض فقيمة العرض وان وهب له فقيمته ومثله المثل في اشترائه بئس او عرض * وان اشتراه بحبسه او وهب له لا يأخذه * وان كان عبدا فحققت عينه في يد التاجر واخذ ارشها يأخذه بكل الثمن ان شاء * وان اسروه من يد التاجر فاشتراه آخر يأخذه المشتري الاول منه ثمنه ثم المالك منه بالثمن وليس له اخذه من المشتري الثاني * ولا يملكون حرثا ومديونا وام ولدا ومكائنا وينملك عليهم كل ذلك * ولا يملكون عبدا اتق اليهم فيأخذه ماله بعد القسمة مجانا ايضا لكن بعوض عنه من بيت المال وعندها هو كالمأسور * وان اتق بفرس وماع فاشتري رجل ذلك كله واحرجه اخذ المالك ماسوى العبد بالثمن والعبد مجانا وعندها بالثمن ايضا * وان اشتري مستأمن عبدا مسلما وادخله دارهم عتق خلافا لهما * وان اسلم عبد لهم ثم فجاء ما او طهرنا عليهم او خرج الى عسكر فافهوا حر

باب المستأمن

اذا دخل تاجرا اليهم بامان لا يحل له ان يتعرض لشيء من مالهم او دمهم فان اخذ شيئا واخرجه ماله محظورا فصدقه به وان عذبه ماله فاحد ماله او حبسه او فعل ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كالاسير * وان ادانه ثم حربي او ادان حربيا او عصبا احدهما الآخر وحررا اليها لا يقضى بشيء * وكذا لو فعل ذلك حربيان وحررا مستأمنين وان حررا مستأمنين قضى بالدين لا بالنصب ولو اسلم الحربي بعدما غصبه المسلم ثم خررا فقتى بالرد ديانة * وان قتل

احد المسلمين المستأمنين الاخر ثم فعليه الدية في ماله والكفارة ايضا في الخطأ
وان كانا اسيرين فلا شيء الا الكفارة في الخطأ وعندما كالمستأمنين *
ولا شيء في قتل المسلم ثم مسلما اسلم ولم يساجر سوى الكفارة في الخطأ اتفاقا
(فصل)

لا يمكن مستأمن ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان اقامت سنة تضع عليك الجزية فان
اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره * وكذا لو قيل له ان اقامت شهرا
ونحو ذلك فاقام او اشترى ارضا ووضع عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين
وضع الخراج او نكحت المستأمنة ذميا لا لو نكح هو ذميا فان رجع الى داره حل
دمه * وان كان له وديعة عند مسلم او دمي او دين عليهما فاسر او ظهر عليهم فقتل سقط
ديه وصارت وديعته قبسا * وان قتل ولم يظهر عليهم او مات فمها لورشته
* وان جاء حربي بايمان وله زوجة هناك وولد ومك عند مسلم او دمي
او حربي فاسلم هنا ثم ظهر عليهم فالكل في * وان اسلم ثم جاء ثم ظهر عليهم
وطلبه حر مسلم ووديعته عند مسلم او دمي له وغير ذلك في * ومن اسلم
ثم وله هناك وارت مسلم فقتله مسلم عمدا او خطأ فلا شيء عليه الا الكفارة
في الخطأ * واذا قتل مسلم لاولي له خطأ او مستأمن اسلم هنا فالامام اخذ الدية
من عاقله القاتل وفي العمد له ان يقص او يأخذ الدية وليس له العور عجايا

باب العسر والخراج

ارض العرب عسرية وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر مالمين بمكة
الى حد الشام * وكذا البصرة وكل ما اسلم اهله او فتح عنوة
وقسم بين العامين * وارض السواد خراجية وهي ما بين العذيب
الى عقة حلوان ومن التعلية او العلت الى عدادان * وكذا كل ما فتح عنوة واقر اهله
عليه او دولخوا سوى مكة * وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها
وتصرفهم فيها * وان احبى موات يستر قربه عند اني يوسف وماؤه عند محمد
* والخراج نوعان خراج مقاسمة فيتعلق بالخارج كالعسر وخراج وظيفة ولا زاد
على ما وضعه عمر رضي الله عنه على السواد لكل جريب صالح للزرع صاع من
بر او شعير ودرهم * ولجريب الرطة خمسة دراهم * ولجريب الكرم او النخل
المصل عشرة دراهم ولما سواه كزعفران ولسان مائطق ونصف الخراج غاية الطاقة

ثم جبر قفيز يكف قفيز يكف قفيز
كز لقتد ١٤
ثم جبر قفيز يكف قفيز يكف قفيز
مستور الخلفه

وان لم تطلق ما وظف نقص ولا يزاد الا ان اطلقت عند ابي يوسف خلافا لمحمد
* ولا خراج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها او صاب الزرع آفة * ويجب
ان عطّلها مالكها ولا يتغير ان اسلم او اشتراها مسلم * ولا عشر في خارج ارض
الحراج ولا يتكرر خراج الوظيفة بتكرار الخارج بخلاف العشر وخراج المقاسمة

﴿ فصل في الجزية ﴾

الجزية اذا وضعت براض او صلح لا تغير * وان فتحت بلدة عنوة واقرا اهلها
عليها توضع على الظاهر الغني في السنة ثمانية واربعون درهما * وعلى المتوسط
نصفها * وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها * وتوضع على كتابي ومجوسي
ووثني عجمي لا عربي ولا على مرتدة فلا يقبل منهما الا الاسلام او السيف
وتسرق اثنائها وطفلها * ولا جزية على صبي وامرأة ومملوك ومكاتب
وشيوخ كبير وزمن واعمي ومقعّد وفقير لا يكتسب وراهب لا يحالط * ويجب
في اول الحول وياخذ قسط كل شهر فيه وتسقط بالاسلام او الموت وتداخل
بالتكرار خلافا لهما بخلاف خراج الارض * ولا يجوز احداث بيعة او كنيسة
او صومعة في دارها وتعداد المهتمة من غير ثقل ويميز الذي في ثيه ومركبه
وسرحه ولا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبيح ويكب سرحا
كالا كاف والاحق ان لا يترك ان يركب الاضرورة وحيد يزل في المحاص
ولا يلبس ما يخص اهل العلم والرهّد والسرف وتميز اثناء في الطريق والحمام
ويجعل على داره علامة كيلا يستغفر له ولا يبدأ بسلام ويصيق عايه الطريق
ويؤدّي الجزية قائما والآخذ قاعد ويؤخذ بتاليه ويهز * ويقال له اذ الجزية
يادمي او ياعدو الله * ولا يقص عهده بالاماء عن الجزية او بزماه بمساحة او قتله
مسلماً وسه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل بالاحاق بدار الحرب او العابة
على موضع لمحاربتنا ويصير كالمرتدة لكن لو أسر يسترق والمرتدة يقتل * ويؤخذ
من بني ثعلب رجالهم وسائهم ضعف الزكاة لامن صبيانهم ويؤخذ من مواليهم
الجزية والخراج كموالي قريش * ويصرف الخراج والحربة وما احدث من بني ثعلب او من
ارض احلى اهلها عنها او اهداه اهل الحرب او اخذ منهم بالقتال في مصالح المسلمين
كسنة الثغور وساء القناطر والحسور وكفاية العلماء والمدرّسين والمفتين والقضاة
والعمال والمقاتلة ودراريهم * ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء

باب الرد

من ارتد والعياذ بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته ان كانت فان استعمل
حبس ثلثة ايام فان تاب والاقبل * وتوبته بالتبري عن كل دين سوى الاسلام
او عما انتقل اليه * وقتله قبل العرض ترك ندب لاضمان فيه * ويزول ملكه
عن ماله موقوفا فان اسلم عاد وان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم به
عتق مدبروه وامهات اولاده وحيات ديونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم
* وكسب رذته في ويغضي دين اسلامه من كسب اسلامه ودين رذته من كسبها
* ويوقف بيعه وشرائه واجارته وهبته ورهنه وعتقه وتديره وكتابته ووصيته
فان اسلم صححت وان مات او قتل او حكم بلحقه بطلت وقال لا يزول ملكه عن ماله
* وتغضي ديونه مطلقا من كلا كسبه وكلاهما لو ارثه المسلم * ومحمد اعتر كونه وارثا
عند اللحاق وابويوسف عند الحكم به * وتصح تصرفاته ولا يوقف غير المفاوضة
لكن كتصرف الصحيح عند ابني يوسف وكتصرف المريض عند محمد * ويصح
اتفاقا استيلاده وطلاقه ويبطل نكاحه وذبيحته وتتوقف مفاوضته * وترثه
امراته المسلمة ان مات او قتل وهي في العدة وان عاد مساما بعد الحكم بلحقه احذما
وجده باقيا في يد وارثه ولا ينقض عتق مدبره وام ولده وان عاد قبله فكأنه لم يرتد
* والمرأة لا تقتل بل تحبس حتى تنوب وتضرب كل يوم والامة يجبرها مولاهما
* وينفذ جميع تصرفها في مالها وجميع كسبها لو ارثها المسلم اذا ماتت ويرثها زوجها
ان ارتدت مريضة لان ارتدت صحيحة وقائلها يعز فقط * وسائر احكامها كالرجل
فان ولدت امته فاذ عاى ثبت نسبه واموميتها والولد حر يرثه مطلقا ان كانت مسلمة
* وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولده لاكثر من نصف حول مند ارتدت وان لحق
بماله فظهر عليه فهو في وان لحق ثم رجع فذهب فظهر عليه فهو لو ارثه قل
القسمه * وان لحق فقضى بعده لابه فكاتبه الا ان خالف المرتد مسلما فدل الكتابة
والولاء له * ومن قنسه مرتد خطأ فقتل على رذته او لحق فديته في كسب
اسلامه وقال في كسبه مطلقا * ومن قطعت يده عمدا فارتد والعياذ بالله ومات منه
او لحق ثم جاء مسلما ومات منه فنصف دينه لو ارثته في مال القاطع * وان اسلم بدون
الحاق مات تمام الدية وعند محمد نصفها * مكاتب ارتد فلحق فاحد ماله وقتل فدل
الكتابة مولاه والباقي لو ارثته * زوجان ارتدا فاحقا فولدت المرأة ثم ولد للولد

فظهر عليهم فالولد ان في ويجبر الولد على الاسلام لا ولده * واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا ارتداده خلافا لابي يوسف ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابي

باب البغاة

اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم الى العود وكشف شبهتهم وبدأهم بالقتال لو تحيزوا محتة مبن * وقيل لا مالم يبدأوا فان كان لهم قبة اجهر على جريهم واتبع مواليهم والافلا * ولا نسي دريتهم ولا بقسم مالهم بل يحبس حتى يتوبوا فبرء عليهم * وجار استعمال سلاحهم وحيلهم عند الحاجة * وان قتل باغ منه فظهر عليهم لا يجب شيء * وان علموا على مصر فقتل بمصر اهله آخر منه عمدا قتل به اذا ظهر على المصر * وان قتل عادل مورثه الباغي يرثه ولو بالعكس لا يرثه الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند ابي يوسف لا يرثه مطلقا * وكره بيع السلاح ممن علم انه من اهل الفتنه وان لم يعلم فلا

كتاب اللقيط

التقاطه مندوب وان خيف هلاكه فواحب وكذا الاقطة * وهو حر الا ان ثاب رقه بحجة ونقته في يسم المال * وكذا خبايته وارثه له * وان اتفق عليه الملتقط فهو متبرع الا ان يادن الحاكم بشرط الرجوع او يصدق اللقيط اذا باغ ولا يؤخذ من ملتقطه وان ادعاه واحد ثبت بسبه منه ولو عددا وهو حر او ذميا وهو مسلم ان لم يكن في مقرهم ودمي ان كان فيه * وان ادعاه اثنان معا ثبت منهما * وان وصف احدهما علامة فيه او سبق فهو اولى * والحر والمسلم اولى من العد والذمي * وان شدة عليه مال او على دابة هو عايبها فهو له ينق منه عليه باذن قاض * وقيل بدونه ايضا وله شراء ما لا بدله منه من طعام وكسوة وقض هبته وسليمه في حرفة لانزويجه وتصرفه في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في لاصح وقيل له اجارته

كتاب الاقطة

هي امانة ان اشهد انه اخذها ليردها على صاحبها والاصح والقول للمالك ان انكر اخذه للرد * وعند ابي يوسف للتملقط ويكنى في الاشهاد قوله من سمعتموه ينشد لقطه فدلوه على ويعرفها في مكان احدها وفي الجامع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها اعداها هو الصحيح * وقيل ان كان عشرة دراهم او اكثر نحو لا * وان كان

اقل قايما وما لا يبقى يعرف الا ان يخاف فساد ثم يتصدق بها ان شاء فان جاء ربها بعده
اجازة ان شاء واجره له او ضمن الما تقطا والفقر لو هالكه وايهما ضمن لا يرجع على
الاخر وبأخذها منه ان باقية * ولقطة الحل والحرم سواء * ويجوز التقاط البهيمة
وهو متبرع في اتفاقه عليها بلا اذن حاكم وان باذنه بشرط الرجوع فدين
على ربها له ان يحبسها عنه حتى يأخذ * فان امتنع بيعت في النفقة فان هلك بعد الحبس
سقط وان قبضه لا * ويوجر القاضي ما له منفعة وينفق منها وما لا منفعة له
ياذن بالاتفاق ان اصلح اذا اقام البينة انها لقطة * وان قال لا يمتلئ يقول له
انفق عليها ان كنت صادقا والاباعه وامر بحفظ ثمنه * وللملتقط ان يتنفع
باللقطة بعد التعريف لو فقيرا * وان غنبا تصدق بها ولو على ابويه
او ولده او زوجته لو فقراء * وان كانت حقيرة كالنوى وقشور الرمان
والسبيل بعد الحصاد يتنفع بها بدون تعريف وللمالك اخذها * ولا يجب
دفع اللقطة الى مدعيها الا بينة ويحل ان يبن علامتها من غير جبر

كتاب الآتي

نذر اخذه لمن قوى عليه وكذا الصال * وفيل تركه افصل ويرفعان الى الحاكم
فيحبس الآتي دون الضال ولم يرد من مدة سمر اربعون درهما * وان
كانت قسمة اقل من اربعين فقيمتها الا درهما عند محمد رح وعند ابي يوسف
اربعون وان رده من دونها فيحبسها * وان ابق منه لا يضمن ان اشهد أنه
اخذه ليرده والا فلا شيء له ويضمن ان ابق منه * وجعل الرهن على المدين
* وجعل الجاني على المولى ان فداء وعلى ولي الجناية ان دفعه * وجعل
المدينون من ثمنه ونفد على الدين ان يبيع فيه وعلى المولى ان اذاه عنه * وجعل
الموهوب على الموهوب له وان رجع الواهب في هبته بعد الرد * وامر نفقته
كاللقطة والمدير وام المولد كالقن وان كان الراثة اب المولى او ابه وهو في عياله
او وصيه او احد الزوجين فلا شيء له والمالك الصبي كالبالغ

كتاب المفقود

هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضي من يحفظ ماله
ويستوى حقه بما لا وكيل له فيه ويبيع ما يخاف عليه من ماله * ويسبق على
زوجته وقريبه ولادا وهو حي في حق همه لا تسكح امرأته ولا يقيم ماله

ولا تفسخ اجارته * ميت في حق غيره فلا يرث ممن مات حال فقده ان حكم بموته فيوقف نصيبه منه كلا او بعضا الى ان يحكم بموته * فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فللمن يرث ذلك المال لولاء * وانا مضى من عمره ما لا يعيش اليه اقرانه وقيل تسعون سنة وقيل مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله حيثئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك * وتعتد زوجته للموت عند ذلك

كتاب الشركة

هي ضربان شركة ملك وشركة عقد فالاولى ان يملك اثنان عينا ارثا او شراء او اتهايا او استيلاء او اختلط مالهما بحيث لا يتميز او خلطاء وكل منهما اجنبي في نصيب الآخر * ويجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع الصور * ومن غيره بغير اذنه فيما عدا الخلط والاختلاط فلا يجوز بلا اذنه * والثانية ان يقول احدهما شاركك في كذا ويقبل الآخر * وركنها الايجاب والقبول * وشرطها عدم ما يقطعها كشرط ذراهم معينة من الرخ لاحدهما * وهي اربعة انواع * شركة مفاوضة وهي ان يشترك متساويان تصرفا ودينا ومالا وربحا وتنضم الوكالة والكفالة * فلا تجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف رح * ولا بين حر وعبد ولا بالغ وصبي * ولا بين صبيين او عبيدين او مكاتبين * ولا بد من لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضياتها * ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه * وما اشراه كل منهما سوى طعام اهله وكسوتهم فاهما * وكل دين لزم احدهما مما تصح فيه الشركة كبيع وسراء واستيجار لرم الآخر وان لزم بكفالة امر لرم الآخر خلافا لهما * وكذا ان لزم نصف خلافا لابي يوسف رح * وفي الكفالة بلا امر لا يلزمه في الصحيح * وان ورث احدهما ما تصح به الشركة او وهب له وقصه صار عانا * وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان * وان ورث عرضا او عمارا هكت مفاوضة * ولا تصح مفاوضة ولا عنان الا بالدرهم والدينار او بالفلوس النافقة عند محمد او بالتبر والثقرة ان تعامل الناس بهما * ولا تصحان بالعروض الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة * ولا للمكيل والمورون والعددي المتقارب قبل الخلط وان خلطا حدا واحدا ثم اتركاه فسرکه عقد عند محمد رح وملك عند ابي يوسف رح * وان خلطا حاسين لا تعقد اتفاقا * وشركة

عنان وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين وتتضمن الوكالة دون الكفالة * وتصح في نوع من التجارات وفي عمومها وبيع مال كل منهما وبكاه ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما اوفي احدها دون الآخر عند عملهما * ومع زيادة الربح للعامل عند عمل احدها * ومع كون مال احدها دراهم والآخر دنانير * ولا يشترط الخلط فيها ايضا والوضيعة على قدر المال وان شرط غير ذلك * وماشراء كل منهما طوبل بتمنه هو فقط ورجع على شريكه بحصته منه ان اداء من ماله * وتبطل الشركة بهلاك المالكين او احدهما قبل الشراء وهو على مالكة قبل الخلط هلك في يده اوفي يد الآخر وعليهما بعده فان هلك بعد ما شري الآخر بماله فالمشترى بينهما ورجع المشتري على شريكه بمن حصه * وان هلك قبل شراء الآخر فان كان وكله حين الشركة صريحا فالمشترى لهما شركة ملك ورجع حصته والا فالمشترى فقط * ولكل من شريكي المفاوضة والعنان ان يبضع ويضارب ويستأجر ويوكل ويودع ويده في المال يد امانة * وشركة الصنائع والتقل وهي ان يشترك خياطان او صباغ وخياط على ان ينقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والربح املانا حار * وكل عمل ثقله احدهما يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل * ولكل منهما طالب الاجر ويرأ الدافع بالدفع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط * وشركة الوجوه وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما وبيعا والربح بينهما * فان شرطاهما معاوضة صححت ومطابقهما عنان وتتضمن الوكالة فيما يشترباه * فان شرطنا مناصفة المشتري او مئالته فالربح كذلك وشرط الفصل باطل

فصل في

ولا تحوز الشركة فيما لا تصح الوكالة كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء وما جمعه كل فله * وان اعطاه الآخر فله اجر مثله لايزاد على نصف ثمن المأخوذ عند اني يوسف حلافا لمحمد * وما احدها معاقلهما نصيب * وان كان لاحدهما نفل وللآخر راوية فاستقى احدهما فالكسب له وللآخر اجر مل ماله والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال ويبطل شرط الفصل * وتبطل الشركة بموت احدها ولحقه مرتدا ان حكم به

ولا يزكى أحدهما مال الآخر بلا اذنه فان اذن كل لصاحبه فاذنهما ضمن
كل حصة صاحبه وان اذنا متعاقبا ضمن الثاني علم باداء الاول اولا * وقالوا
لا يضمن ان لم يعلم * وان اذن احد المتفاوضين لشريكه ان يشتري له امة
ليطأها ففعل فهي له خاصة بلا شيء ويؤخذ كل بثمنها وقالوا يضمن حصة شريكه

كتاب الوقف

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا يزول
ملكه الا ان يحكم به حاكم * قيل او يعلقه بموته بان يقول اذا مت فقد
وقفت * وعندها هو حبس العين على ملك الله تعالى على وجه يعود فعه الى
العاد فيلزم ويزول ملكه بمجرد القول عند ابي يوسف وعند محمد لا مال
يسلمه الى ولي * فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خانا او رباطا لبي
السييل او حمل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم * وعند ابي يوسف
يزول بمجرد القول * وعند محمد اذا سلمه الى متول واستقى الناس
من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودقوا في المقبرة * وشرط لتمامه ذكر
مصرف مؤبد وعند ابي يوسف يصح بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء *
وصح عند ابي يوسف وقف المشاع وحمل غلة الوقف او الولاية لنفسه
وجعل البعض او الكل لامهات اولاده او مدبريه ماداموا احياء وبعدهم
للفقراء * وشرط ان يستدل غيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل * وصح
وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقعه عند محمد كالفأس والمر والقدوم
والمنشار والخنزيرة وثيابها والقدور والمراحل والمصاحف والكتب
* واو يوسف معه في وقف السلاح والكراع كالخيل والابل في سبيل
الله تعالى وبه يفتى * وكذا يصح عند ابي يوسف وبه تبعه ان وقف
ضبعة بقرها واكرتها وهم عيده وسائر آلات الحراة * وادامح الوقف
فلا يملك ولا يملك الا انه يحور قسمة المشاع عند ابي يوسف * ويبدأ
من ارتفاع الوقف بعمارة وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء
وان على معين فعليه فان امتنع او كان فقيرا آخره الحاكم وعمره من اجرة ثم رده
اليه * وقص الوقف يتصرف الى عمارة ان احتاج والاحفظ الى وقت الحاجة
وان تعدد صرف عيه يباع ويصرف ثمنه اليها * ولا يقسم بين مستحق الوقف

﴿ فصل ﴾

إذا بنى مسجدا لا يزول ملكه عنه حتى يقرضه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلاة فيه ويصلي فيه واحد * وفي رواية شرط صلاة جماعة * ولا يضره جعل تحته سردابا لمصالحه * فان جعله لغير مصالحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابا الى الطريق وعزله أو اتخذ وسط داره مسجدا واذن بالصلاة فيه لا يزول ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعند أبي يوسف يزول ملكه بمجرد القول مطلقا * ولو ضاق المسجد وبجنبه طريق العامة يوسع منه وبالعكس * رباط استغنى عنه يصرى وقفه الى اقرب رباط اليه * والوقف في المرض وصبة * ويتنع شرط الواقف في اجارة الوقف ان وُحد والا فيختار ان لا توجر الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا غيرها اكر من سنة * ولا يوجر الا باجر المثل ثم لا ينقض ان رادت الاحرة لكثرة الرعية * وليس للموقوف عليه ان يوجر الا بابا او ولاية ولا يعار ولا يرهس * وان غصب عقاره يئثار وحب الضمان * ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائفا يترع منه وان شرط ان لا يترع

﴿ كتاب البيوع ﴾

البيع مبادلة مال بمال * وقد بايجاب وقول بلفظي الماصى كعت واشتريت * ومادل على ما هما وبالتعاطى في التمس والحياس هو الصحيح * ولو قال حده كذا فقال اخذت او رضيت صح * واذا اوجب احدهما قللا خرا ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يترك لا يعصا دون بعض الا اذا بين ثمن كل * وان رجع الموجب او قام احدهما عن المجلس قبل القول بطل الايجاب * واذا وحد الايجاب والقول لزم البيع بلا خيار محاس * ويصح في العوص المشار اليه لا معرفة قدره ووصفه لا في غيره ومن حال او مؤجل باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة فتمع البايع المبيع حتى مضت ثم سلم فله احل سنة اخرى خلافا لهما * وان اطاق الثمن فان استوت مالية النقود ورواها صحيح ولزم ما قدر من اى نوع كان * وان اختلفت رواها من الارواح وان استوى رواها لا ماليتها فسد ما لم يبين * ويصح في الطعام وكل مكيل وموزون كيلا وورما وكذا جزا فان بيع بغير جسسه وبماء او حجر معين لا يدري قدره * ومن باع صبرة كل صاع بدرهم صح في صاع فقط الا ان يسمى حملتها * وللمشتري الصبح بالخيار

وان كيل او سمي جلتها في المجلس بعد ذلك * ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم
لا يصح في شيء منها * وكذا لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم * وكذا كل معدود
متفاوت وعندها يصح في الكل في جميع ذلك * وان باع صبرة على انها مائة قضير
بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحصته او فسخ والزائد للبائع
* وفي المذروع يأخذ الاقل بكل الثمن او يفسخ والزائد له بلا خيار للبائع * وان
سمي لكل ذراع قسطا اخذ الاقل بحصته * وكذا الزائد وله الخيار في الوجهين
* وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار لا بيع عشرة اذرع من مائة ذراع
منها وعندها يصح فيهما * ولو باع عبدا على انه عشرة انوات فاذا هو اقل او
اكثر فسد البيع * ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بحصته ويجبر
المشتري * وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذه المشتري
بعشرة لو عشرة ونصفا بلا خيار وبتسعة لو تسعة ونصفا بخيار * وعند
ابي يوسف بخير في اخذه باحد عشر في الاول وبعشرة في الثاني وعند محمد
يخير في اخذه في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف

فصل

يدخل البناء والمقاييع في بيع الدار بلا ذكر * وكذا الشجر في بيع
الارض * ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد روح وهو المختار
خلافا لابي يوسف روح * ولا يدخل الررع في بيع الارض ولا الثمر في بيع
الشجر الا باستراطه وان ذكر الحقوق والمرافق * ويقال للبائع اقله واقطعها
وسلم المبيع وكذا لا يدخل حب بدر لم يبت بعد وان مات ولم يصرفه قيمة
دخل وقيل لا * ومن باع ثمرة بدا صلاحها او لم يبد صح ويقطعها المشتري
للحال وان شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد تمامي عظمها خلافا لمحمد
وكذا شراء الزرع * وان تركها بادن البائع فلا استراط طاب له الزيادة وان
غير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تاهت لا يتصدق بشيء * وان
استأجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة * وان
استأجر الارض لترك الزرع فسدت ولا تطيب الريادة * ولو اثمرت ثمرا آخر
قبل القبض فسد البيع وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحادب للمشتري
* ولو باع ثمرة واستثنى منها ارطا لا معلومة صح وقيل لا * ويجوز البر في

سنبه ان بيع بغير جنسه * وكذا البقلاء في قشره والارز والسمسم * وكذا اللوز والفستق والجوز في قشرها الاول * واجرة الكيل وعد المبيع ووزنه وذره على البائع * واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري * وفي بيع سلعة بثمن سلم هو اولا ان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة بسلعة او ثمن بثمن سلعا معا

باب الخيارات

صح خيار الشرط لكل من العاقدين ولهما معا ثلثة ايام لا اكثر الا ان اجاز في الثلثة * وعندهما يجوز ان بين مدة معلومة اى مدة كانت * وان اشترى على انه ان لم يتقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة لا * الا ان يتقد في الثلثة وعند محمد يجوز الى اربعة واكثر وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فهلك لزمه قيمته * وخيار المشتري لا يمنع فان هلك في يده لزم الثمن * وكذا لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا لهما * فلو اشترى روجته بالخيار لا يفسد الكاح وان وطئها فله ردها لانه بالكاح الا في البكر ولو ولدت في مدته لا نصير ام ولده * ولو اشترى قريبه او عبدا بعد قوله ان ملكك عدا فهو حر لا يعتقان في مدته ولا بعد حيض المشتراة في مدته من الاستبراء ولا استبراء على البائع ان ردت في * ولو قبض المشتري به المبيع باذن البائع ثم اودعه عنده فهلك فهو على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك * ولو اشترى المأذون شيئا فبرأ ما يبيع عن ثمنه يبقى خياره وله الرد لانه لم يملك التملك ولو اشترى دمي من دمي حر ابيع واسلم في مدته بطل سراؤه كبا يملكها سواء بالا حازة خلافا لهما في الجميع * ومن له الخيار يحجز بحضرة صاحبه وعيته ولا يفسخ الا بحضرة خلافا لابن يوسف * فان فسخ وعلم به في المدة افسح والاتم العقد * ويتم العقد ايضا بموت من له الخيار * وكذا تمضي المدة والا حد شفعه بسبب المبيع وبكل ما يبدل على الرضى كالركوب امير الاختيار والوطى والاغنى وتوابعه * ولو شرط المشتري الخيار لعيره حار وانهما احار او فسخ صح * وان احار واحد وفسخ الآخر اعتد السابق وان كانا معا فالفسخ * ولو باع عبدين بالخيار في احدهما فان عينه وفصل ثمن كل صح والا فلا * ويجوز خيار التعيين وهو بيع احد الشيئين او ثلثة على ان يأخذ المشتري ايا شاء ولا يجوز في اكثر من ثلثة ويتقيد بمجره بمدة خيار

ليس بخيار الفسخ والخيار

الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقي امانة * فلو قبض الكل فهلك واحد او تعيب لزم البيع فيه وتعين الباقي للامانة وان هلك الكل لزم نصف ثمن كل او ثلثه * وليس له ردة الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط * ويورث خيار التعيين والعيب لا الشرط والرؤية * ولو اشتريا على اليمين بالخيار فرضي احدهما لا يرد الاخر خلافا لهما وعلى هذا خيار العيب والرؤية * ولو اشترى عبدا على انه خيار او كتاب فظهر بخلافه اخذه بكل الثمن او تركه

﴿ فصل ﴾

من اشترى ما لم يره جار وله ردة اذا رآه ما لم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها * ولا خيار لمن باع ما لم يره * ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعيب في يده وتعد ردة بعضه وتصرف لا يفسح كالاغتاق وتوابعه او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعدها * وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها * وكفت رؤية وجه الرقيق والدابة وكفلها * وفي شاة اللحم لا بد من الجس * وفي شاة القنينة لا بد من رؤية الضرع * ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافية ورؤية علمه ان معلما ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها * وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعابه الفتوى اليوم * وان رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه وما يعرض بالعمود كالمكيل والمورون فرؤية بعضه كروية كاه * وفي ما يطعم لا بد من الدوق * ونظر الوكيل بالشراء او القبض كاف لانظر الرسول وعندها هو كالوكيل * وبيع الاعمى وشراؤه صحيح وله الخيار اذا اشترى ويسقط بحسه المبيع او شمه او ذوقه فيما يعرف بذلك ويوصف العقار له * ومن رأى احد الثوبين فسرها ثم رأى الاخر فله اخذها او ردها لا ردة احدها * ومن رأى شيئا ثم شراء فوجده متغيرا تخيرا ولا فلا * وان اختلما في تغييره فالقول للبايع وان في الرؤية فلم اشترى * ومن اشترى عدل زطي فباع منه ثوبا او وهب وسلم فله ان يردّه بعيب لا بخيار رؤية او شرط

﴿ فصل في خيار العيب ﴾

مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فليس وجد في من يريه عيبا رده ما واخذه بكل ثمنه لا امساكه ونقص ثمنه الا برضى بايعه * وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التحار فهو عيب فالامانق ولو الى مادون السفر من صغير يعقل عيب * وكذا السرقة والبول في

الفراش وهي في الكبير عيب آخر * فلو ابق او سرق او بال في صغره ثم ماودة عند
المشتري فيرده به فان ماودة عنده بعد البلوغ لا * والجنون عيب مطلقا ولو جن في صغره
وماودة عند المشتري فيه او في كبره رده به * والبخر والذفر والزنا والتولد منه عيب
في الجارية لافي الغلام الا ان يكون من داء والاستحاضة عيب وكذا عدم حيض
بنت سبع عشرة سنة لا اقل * ويعرف ذلك بقول الامه فترده اذا انضم اليه تكول
البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيهما * وكذا الشيب والدين
والسعال القديم والشعر والماء في العين * فان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند
المشتري آخر رجوع بالتقصان كتوب شراء قطعه فاطلع على عيب وليس له الرد الا
ان يرضى البائع بأخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه المشتري سقط رجوعه * فان خاط
الثوب او صمعه احر اولت السويق بسمن ثم ظهر عيبه رجوع بقصائه * وليس لبائعه
ان يأخذه حتى لو باعه بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع * ولو اعتق بلامال او دبر
او استولد ثم طهر العيب رجوع * وكذا ان ظهر بعد موت المشتري * وان اعتق على
مال او قتل لا يرجع بشيء * وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فتخرق
لا يرجع خلافا لهما * وان شري بيضا او حوزا او بطيخا او قثاء او حيارا فكسره
فوحده فاسدا فان كان ينفع به رجوع بقصائه والافضل ثمنه ولو وجد البعض
فاسدا وهو قليل كالواحد والاثني في المائة صح البيع والافسد ورجع بكل
ثمنه * ومن باع ماشراه فردت عليه بعيب قضاء باقرار او تكول او يئنه رده على
بائعه ولو قبله برضاه لا يردت عليه * ومن قبض ماشراه ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع
ثمنه ولكن يرهس او يحلف بايعة * فان قال شهودي غيب دفع ان حلف بايعة
ولرم العيب ان نكل * ومن ادعى اباقي مشريه يرهس او لا اياه ابق عنده ثم يحلف بايعة
بالله لقد باعه وسلمه وما ابق قط او بالله ماله حق الرد عليك من الوحه الذي يدعى او بالله
ما ابق عندك قط لا بالله لقد باعه وما به هذا العيب او لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب
* وفي اباقي الكبير يحلف بالله ما ابق مندلع مبلغ الرحال * وعند عدم بينة المشتري
على اناقه عنده يحلف البائع عندها انه ما يعلم انه ابق عنده * واختلفوا على قول الامام
فان نكل على قولهما حلف ما ياكما * ولو قال بايعة بعد التقابض بعثك هذا مع
آخر وقال المشتري بل وحده فالقول له * وكذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا في
المقوص * ولو اشترى عبيدين صفقة وقبض احدهما ووجد بالمقبوض

او بالاخر عيا ردها او اخذها ولا يرد المبيع وحده الا ان ظهر العيب
بعد قبضهما * ولو وجد بض الكيل او الوزن معيا بعد القبض رده كله
او اخذه * وقيل هذا ان لم يكن في وعائين والا فهو كالعبدین * ولو استحق
بعضه بعد القبض ليس له رده ما بقي بخلاف الثوب * ومداواة المبيع بعد رؤية
العيب وركوبه رضى * ولو ركب لرده او سقيه او شراء علفه ولا بدله منه فلا
* ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل بسبب كان عند البائع رده واخذ ثمنه
وقالا رجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاتلا وغير قاتل ان
لم يعلم بالعيب عند الشراء والا فلا * ولو تداولته الايدي ثم قطع في يد الاخير
رجع الباعة بعضهم على بعض كما في الاستحقاق * وعندها يرجع الاخير على
بائعه لا بائعه على بائعه * ولو باع شرط البراءة من كل عيب صح وان لم يعد العيوب
ويدخل في البراءة الحادث قبل القبض عند اني يوسف خلافا لمحمد

باب البيع القاسد

بيع ما ليس بمال والبيع ما طل كالدن والميتة والحر * وكذا بيع ام الولد والمدير
وكذا بيع المكاتب الا ان يحوزه * وكذا بيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير
بالثمن * وبيع من ضم الى حر ودكية صم الى ميتة وان يثنى كل وعندها
يصح في الصمد والدكية ان ين الثمن * وصح في صم الى مدير او الى من
غيره بالحصة * وكذا في ملك صم الى وفى في الصحيح * وبيع العرص بالخمر
او بالعكس فاسد وكذا بيعه بالخنزير * ولا يجوز بيع طير في الهوى وسلك
لم يصد او صد والقي في حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة او دخل اليها نفسه ولم يصد
مدخله وان صيد والقي فيها وامكن احده بلا حيلة صح * ولا بيع الحمل
والتساح واللبن في الصرع * وكذا اللؤلؤ في الصدف والصوف على طهر
الغم خلافا لابي يوسف فيهما * ولا بيع اللحم في الشاة وضرية القاصص
وجدع في سقف ودراع من ثوب وان ذكر قطعه * فلو قلع الجذع او قطع
الذراع وسلم قبل المسح عاد صحيحا * ولا المراتة وهي بيع الثمر على النحل
بتمر مجدوذ مثل كيله حرصا * والمحاقله وهي بيع الرز في سله بر مثل كيله
حرصا * والبيع بالملامسة والمناذرة وهو لقاء الحجر بان يتساوما بامه فلزم
البيع لو لمساها المشتري او وضع عليها حجرا او بذها اليه البائع * ولا بيع ثوب

من ثوبين الا بشرط ان يأخذ ايهما شاء * ولا بيع المراعى ولا اجارتها
ولا النحل بلا كوارات خلافا لمد رح * ولا بيع دود القز وبيضه وعند
ابي يوسف يجوز في الدود اذا كان مع القز وفي البيض عنه قولان وعند محمد
يجوز بيعهما مطلقا وهو المختار * ولا بيع الآبق الا بمن يزعم انه عنده
فان عاد قبل الفسخ لا ينقلب صحيحا وقيل ينقلب * ولا لبن امرأة ولو بعد
الحلب وعند ابي يوسف يصح في لبن الامة * ولا شعر الخنزير ولكن يباح
الانتفاع به للحرز ضرورة ويفسد الماء القليل عند ابي يوسف لا عند محمد
* ولا بيع شعر آدمي ولا الانتفاع به ولا ببيع من اجزائه * ولا بيع
جلود الميتة قبل الدباغ ويجوز بعده وينتفع به * وبيع عظمها وينتفع به وكذا
عصبها وقرنها وصوفها وشعرها ووبرها * وكذا عظم الفيل خلافا لمحمد
رح * ولا يجوز بيع علو سقط ولا المسيل ولا هبته وصحا في الطريق * ولا بيع
شخص على انه امة فادا هو عبد ولو باع كبشافاذاه ونعجة صح ويخير * ولا شراء
ماباع باقل مما باع قبل نقد الثمن * وكذا شراء مع غيره ثمنه الاول قبل نفيه
ويصح في القبر محسته * ولا شراء زيت على ان يزنه بظرفه ويطرح عنه
لكل ظرف مقدار معان وان شرط طرح مثل وزن الطرف يصح * وان
اختلفا في الطرف وفدرة فالقول للمشتري * ولو امر مسلم ذميا ببيع خر
او شرائها صح خلافا لهما * وكذا لو امر المحرم غيره ببيع صيده * ولو
سرى كافر عبدا مسلما او مصحفا صح ويخير على اخراجهما من ملكه
* والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري * وكذا بشرط
لا يقتضيه ولا يقع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة * ولو بشرط لا يقتضيه
العقد وفيه نفع لاحد العاقلين او المبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد على ان يعتقه
المشتري او يدبره او يكاتبه او امة على ان يستولدها * فلو اعتقه المشتري عاد البيع
صحيحا يلزم الثمن وعندها لا يعود فنلزم القيمة * وكشرط ان يستخدمه البائع شهرا
او يسكنها او لا يسلمها الى رأس الشهر او بقرصه المشتري درهما او يهدي له هدية او
يقطع البائع الثوب ويحيطه قباء او قميصا او يحدو النعل او يشركه ويصح في النعل
استحسانا * ولا يجوز بيع امة الاحكام * ولا البيع الى التبروز والمهرجان وصوم
المصري وفطر اليهود ان لم يعلم العاقدان ذلك * ولا البيع الى الحصاد والدياس

والقطف والجزاز وقدم الحاج * ونصح الكفالة الى هذه الاوقات فان اسقط
الاحل قبل حلوله صح * وكذا لو باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاوقات * ومن باع
نصيبه من دار يجوز ان علمه المتعاقدان خلافا لابي يوسف ويكفي علم المشتري عند محمد

﴿ فصل ﴾

قبض المشتري المبيع بيعا ماطلا باذن بايعه لا يملكه وهو امانة في يده عند البعض
ومضمون عند البعض * وقيل الاول قول الامام والثاني قولهما اخذا من الاختلاف
فيما لو بيع مدير اوام ولد فمات في يد مشتريه حيث لا يضمن عبده خلافا لهما
* ولو قبض المبيع بيعا فاسدا باذن بايعه صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده
وكل من عوضه مال ملكه ولزمه لهلاكه مثله حقيقة او معنى كالقيمة في النسي
* ولكل منهما فسخه قبل القبض وبعده مادام في ملك المشتري ادا كان الفساد
في صل العقد كبيع درهم بدرهمين * وان كان لشرط زائد كشرط ان
يهدى له هدية فكذا قبل القبض واما بعده فالفسخ لمن له الشرط لا لمن عايه
* ولا يأخذه البايع حتى يرد ثمنه * فان مات البايع فالمشتري احق به حتى يأخذ ثمنه
* وطالب للبايع ربح ثمنه بعد التقاض لا للمشتري ربح مبيعه فيتصدق به كما طاب
ربح مال اذ طام ففقدى ثم تصادقا على عدمه فرد بعد ما ربح فيه المذمى * فان باع
المشتري ما شراه شراء فاسدا صح * وكذا لو اعتقه او وهبه وسلمه وسقط حق الفسخ
وعليه قيمته * ولو سبي في دار استراها فاسدا او غرس فعليه قيمتها * وقال لا ينقص الناء
والغرس ويرد * وشك ابو يوسف في روايته لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك
محمد * وكراه التجش والسوم على سوم غيره ادا رضيا ثم وتاقى الحاب المضرب باهل
البلد * وبيع الحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن ومن القحط * والبيع عند اذان
الجمعة لا بيع من يزيد وصح السع في الجميع * ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرا
او صغيرا احدهما ذورحم محرم من الآخر له ان يفرق بينهما بدون حق
مستحق * ويصح البيع خلافا لابي يوسف في قرابة الولاد في رواية وفي الجميع
في اخرى * فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق

﴿ باب الاقالة ﴾

نصح لبطين احدهما مستقبل خلافا لمحمد * وتتوقف على القول في المجلس
كالبيع وهي بيع حديد في حق غير العاقدين احماء وفي حقهما بعد القبض فسخ

فان تعذر جعلها فسخا بطلت * وعند ابي يوسف بيع فان تعذر فسخ فان تعذر
 بطلت * وعند محمد فسخ فان تعذر فبيع فان تعذر بطلت * وقبل القبض فسخ
 في الثقل وغيره وعند ابي يوسف في العقار بيع * فلو شرط فيها اكثر من الثمن
 الاول او خلاف الجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول * وعندها يصح الشرط
 لو بعد القبض وتجعل بيعا * وان شرط اقل من غير تعيب لزم الاول ايضا * وعند
 ابي يوسف تجعل بيعا ويصح الشرط وان تعيب صح الشرط اتفاقا * ولا تصح بعد
 ولادة المبيعة خلافا لهما * ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره

باب المراجعة والتولية

المراجعة بيع ما شراه بما شراه به وزيادة * والتولية بيعه به ملا زيادة ولا نقص
 * والوصية بيعه بالنقص منه ولا يصح ذلك ما لم يكن الثمن الاول مثليا او في ملك
 من يريد الشراء والريح معلوما * ويجوز أن يضم الى رأس المال احره القسارة
 والصنع والطراز والقتل والحمل وسوق الغنم والسمسار لكن يقول قام
 على بكدا لا شرينه * ولا يضم نفقته ولا اجر الراعي والطبيب والمعلم وبيت الحفظ
 فان ظهر للمشتري خيانة في المراجعة حبر في احده بكل ثمنه او تركه * وفي التولية يحيط
 من ثمنه قدر الحيانة وهو القياس في الوصية وعند ابي يوسف يحيط فيهما قدر الحيانة مع
 حصتها من الربح في المراجعة وعند محمد يحبر فيهما * فلو هلك قبل الرد او امتنع الفسخ
 لزم كل الثمن اتفاقا * ومن شري شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشرة ثم شراه
 ثانيا بعشرة يراجع على خمسة * وان شراه ثانيا بخمسة لا يراجع وعندها يراجع على
 الثمن الاخير مطلقا * وان استرى مأذون مديون بعشرة وباع من سيده
 بخمسة عشر او بالعكس يراجع على عشرة * والمضارب بالنصف لو شري
 بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر يراجع رب المال على اثني عشر
 ونصف * ويراجع بلا بيان لو اعورّت المبيعة او وطئت وهي ثيب او اصاب
 النوب قرص فار او حرق نار * وان فقت عينها او وطئت وهي بكر
 او تكسر الثوب من طيه وسره لرم البيان * وان اشترى بستة وراجع
 بلا بيان خير المشتري * فان القه ثم علم لرم كل ثمنه وكذا التولية * ولو
 اشترى ثوبين صفقة كلا بخمسة كره بيع احدهما مراجعة بخمسة بلا
 بيان * ومن ولي بمقام عليه ولم يعلم مشتريه قدره فسد وان علمه في المجلس حبر

(فصل)

لا يصح بيع الثقول قبل قبضه ويصح في المقار خلافا لمحمد * ومن اشترى
 كيليا كيللا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله * وكفى كيل البايع بعد
 العقد محضرته هو الصحيح ومثله الوزني والعدي لا المذروع * وصح
 التصرف في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حال قيام المبيع لا بعد هلاكه
 * وكذا الزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك فبرامج ويولى على الكل
 ان زيد وعلى ما بقى ان حط والشعير يأخذ بالاقل في الفصاين * ومن قال
 بع عبدك من زيد بالثمن على ابي ضام كذا من الثمن سوى الالف اخذ الالف
 من زيد والزيادة منه وان لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا شيء عليه * وكل
 دين اجل ماحل معلوم صح تأجيله الا القرض الا في الوصية * ولا يصح التأجل
 الى مجهول متفاحش كهبوب الريح ويصح في المتقارب كالخصاد ونحوه

(باب الرما)

هو فضل مال خال عن عوض شرط لاحد المتعاقدين في معاوضة مال مالم
 وعلة القدر والحس * حرم بيع الكيلى او الوزنى بحسه متفاضلا او نسنة
 ولو غير مطعوم كالجص والحديد * وحل متاملا مع التقاض او متفاضلا غير
 معير كحفة محمتين وبيضة ببيصتين وتمر بتمرين * فان وجد الوصفان حرم
 الفصل والنسأ وان عدما حلا * وان وجد احدهما فقط حل التفاصيل لا النسأ
 * فلا يصح سلم هروى في هروى ولا رعى شعير وسرط التعبان والقاض
 في الصرف والتعين فقط في غيره * وما نص على تحريم الرما فيه كيلا فهو
 كيلى ابدا كالرء والشعير والتمر والملح * او على تحريمه وربما فهو وزنى ادا
 كالذهب والفضة ولو تعمور بخلافه * وما لا نص فيه حمل على العرف كغير
 الستة المذكورة * فلا يجوز بيع البرء بالبرء متاملا وربما ولا الذهب بالذهب متاملا
 كيلا * وجار بيع فلس معين بفلسين معينين خلافا لمحمد * ويجوز بيع
 الكرامس بالقطن وبيع اللحم بالحيوان * وعد محمد لا يجوز بيعه بحيوان حسه
 حتى يكون اللحم اكر مما في الحيوان من اللحم * ويجوز بيع الدقيق متاملا
 كيلا لا بالسويق اصلا خلافا لهما * ويجوز بيع الرطب بالرطب متاملا * وكذا
 بيع الرطب بالتمر والعنب بالزيت متاملا خلافا لهما * وكذا بيع البرء رطبا

او مبلولا بمثله او باليابس والتمر او الزبيب متعین بمثلها متساويا خلافا لمحمد
 * ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن * والجاموس
 مع البقر جنس واحد وكذا المزمع مع الضأن والبخت مع العراب * ويجوز
 بيع خل الصب بخل الدقل متفاضلا * وكذا شحم البطل بالالية او باللحم
 والخبز بالبر أو الدقيق او السويق وان كان احدهما نسته به يفتى * ولا يجوز بيع
 الجيد بالردي مما فيه الربا الا متساويا وكذا البسر بالتمر ولا بيع البر بالدقيق
 او بالسويق او بالتخالة مطلقا * ولا بيع الزيتون بالزيت او السمسم بالشيرج
 حتى يكون الزيت والشيرج اكثر مما في الزيتون والسمسم لتكون الزيادة
 بالخير * ولا يستقرض الخمر اصلا وعند أبي يوسف يجوز وزنا وبه يفتى وعند
 محمد يجوز عددا ايضا * ولا ربا بين السيد وعبيده والمسلم والحربي في دار الحرب

باب الحقوق والاستحقاق

يدخل الملو والكنيف في بيع الدار لا الظلة الا بدكر كل حق هولها او بمرافقها او بكل
 حق قليل وكثير هو فيها او منها * وعندها يدخل ان كان مفتحتها في الدار ولا يدخل
 العلو في سراء منزل الا بدكر محو كل حق ولا في سراء بيت وان دكر كل حق ولا الطريق
 والمسيل والسرب الا بدكر محو كل حق وتدخل في الاحارة بدون دكر

فصل

البينة حجة متعديّة والاقرار حجة قاصرة * والتناقص يمنع دعوى الملك لا الحرية
 والطلاق والنسب * فلو ولدت امة مبيعة فاستحبت بنة تبعا ولدها ان كان
 في يده وقصى به ايضا وقيل يكفي القضاء بالام وان اقر بها لرحل لا يتبعها *
 وان قال شخص لا آخر اشتري فانا عبد فاستراء فاذاهو حر فان كان السابغ
 حاضرا او مكانه معلوما لا يضمن الآمر والاصمن ورجع على السابغ اذا
 حصر وان قال ارثي فلا ضمان اصلا * ومن ادعى حقا مجهولا في دار
 فصول على شيء فاستحق بعضها فلا رجوع عليه * ولو استحق كلها رد كل
 العوض وفهم منه صحة الصلح عن المجهول * ولو كان ادعى كلها رد حصة ما يستحق
 ولو بعضا * ولم يباع فصولي ملكه ان يسهحه وله ان يحجزه بشرط قضاء
 العاقدين والمعقود عليه والمالات الاول * وكذلك قضاء الثمن ان كان عرضا واذا جار
 فالشئ العرص ملك للفضولي وعليه مثل المبيع او مثليا والا فقيمه * وغير العرص

ملك للمجيز امانة في يد الفضولي * وللفضولي ان يفسخ قبل اجازة المالك * وصح
اعتناق المشتري من الغاصب اذا اجيز البيع خلافا لمحمد ولا يصح بيعه * ولو قطعت
يده عند المشتري فاحيز فارشه له ويتصدق بما زاد على على نصف ثمنه * ومن
اشترى عبدا من غير سيده ثم اقام بينة على اقرار البايع او السيد بعدم الامر
واراد رده لا قبل * ولو اقر البايع بذلك عند القاضي فله رده * ولو
اشترى دارا من فضولي وادخلها في بناء فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد

﴿ باب السلم ﴾

هو بيع آجل بما جل ويصح فيما امكن ضبط صفته ومعرفة قدره لافي غيره
فيصح في المكمل والموزون سوى التقدين وفي العددي المتقارب كالخور والبيض
عدا وكبلا * وكذا الفلوس خلافا لمحمد رح * وفي اللبن والاآجر اذا
سمى ما بين معلوم * وفي المدروع كالثوب ان بين طوله وعرضه ورقته *
وفي السمك المليح وزنا ونوعا معلومين * وكذا الطرية في حينه فقط
ولا يجوز فيها عددا ولا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده عددا * ولا
في الحطب حزما والرطب جززا * ولا في الجوهر والحرر ولا في اللحم
طريا * وقالوا يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة
ولا يجوز السلم بكيل او ذراع معين لا يدري قدره ولا في طعام قرية او تمر
نحلة معينة ولا فيما لا يبقى من حين العقد الى حين الحل * وشرطه بيان الجنس
كبر او شعير * والنوع كسقية او مخسية * والصفة كجيد او ردي والقدر نحو
كذا رطلا او كيلا بما لا يتقصد ولا يبسط واجل معلوم * واقله شهر في الاصح
* وقدر رأس المال ان كان كيلا او وزنيا او عدديا * فلا يجوز في جاسين ولا
بيان رأس مال كل منهما ولا بتقدين بلا بيان حصة كل منهما من المسلم فيه *
ومكان ايفائه ان كان له حمل ومؤنة * وعندما لا يشترط معرفة قدر رأس المال
اذا كان معينا ولا مكان الايفاء ويوفيه في مكان عقده * ومثله الثمن والاحرة
والقسمة وما لا حمل له يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا * وقبض رأس المال
قل التفرق شرط بقائه * فلو اسلم مائة قددا ومائة دنيا على المسلم اليه في كرت
بطل في حصة الدين فقط * ولا يجوز التصرف في رأس المال او المسلم فيه
قل قبضه شركة او تولية * ولا سراء شيء من المسلم اليه رأس المال بعد

التقاييل قبل قبضه * ولو اشترى كرا و امر رب السلم بقبضه قضاء
لا يصح ولو امر مقرضه بذلك صح * وكذا لو امر رب سلمه بقبضه له ثم
لنفسه فاكثاله لاجل السلم اليه ثم لنفسه صح * ولو اكتال المسلم اليه في ظرف
رب السلم بامره وهو غائب لا يكون قبضا * ولو اكتال البايع كذلك كان
قبضا بخلاف ما لو اكتال في ظرف نفسه او في ناحية بيته * ولو اكتال
الدين والعين في ظرف المشتري ان بدأ بالعين كان قابضا وان بدأ بالدين فلا *
وعندهما صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة وان شاء فسخ البيع * ولو
اسلم امة في كرا وقبضت ثم تقايلا فماتت قبل ردّها نقي التقاييل وتجب قيمتها يوم
قصها ولو ماتت ثم تقايلا صح * وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف الشراء
بالمثل فيهما * ولو ادعى احد عاقدى السلم بيان الاجل او اشتراط الرداءة
وانكر الآخر فالقول لمدّعيهما مطلقا * وقالا للمنكر ان كان رب السلم في
الاولى او السلم اليه في الثانية * والاستصناع ما حل سلم فيصح فيما امكن صط صفته
وقدره معروف اولا * وبلا اجل يصح فيما معروف كحف وطشت وقيمة وهو بيع
لاعدة فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع عنه والمبيع هو العين لا عمله *
فلو اتى بمصنعه غيره او بمصنعه هو قبل العقد فاحده صح * ولا يتعين للمستصنع بلا
اختاره فيصح بيع الصانع له قبل رؤيته وله احده وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف كالثوب

مسائل شتى

يصح بيع الكلب والعهد وسائر السباع علمت اولا * والدمى في البيع كالسلم
الا في الحمر فانها في حقه كالخل والحزير في حقه كالشاة * ومن روج مشريته
لا حر قبل قبضها جاز فان وطئ كان قصا والا فلا * ومن اشترى شيئا فغاب
غيبه معروفة لا يباع في دين بابه * وان لم تكن معروفة يباع فيه اذا رهن اه
باعه منه اذا لم يكن قصه * وان غاب احد المشتريين فللحاصر دفع كل ثمن
وقبض المبيع وحسنه اذا حصر الغائب حتى يتقد حصته * وان اشترى بالف
منقال ذهب وفضة فهما بصفان * وان قال بالف من الذهب والفضة فمن الذهب
حسبائة منقال ومن الفضة حسبائة درهم ودر سبعة * ومن قبض زيفا بدل
حيد غير عالم به فاتفقه او هلك فهو قصاء * وقال ابو يوسف يرد مثل الزيف
ويقصي الحيد * وان فرّح طير او اس في ارض او تكنس ظبي فهو لمن احذه

* وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة للجفاف او دخل دارا * ودرهم اوسكر
نثر فوق على ثوب فان اعدته صاحبه لذلك او كفه بعد السقوط او اغلق باب
الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير اخذه كمالو غسل التحل في ارضه او نبت
فيها شجر او اجتمع تراب بحريان الماء * مالا يصح تعليقه بالشرط ويبطله
الشرط الفاسد البيع والاجارة والقسمة والاجازة والرجعة والصلح عن مال
والابراء عن الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والافرار
والوقف وكذا التحكيم عند ابي يوسف خلافا لمحمد * ومالا يبطله الشرط
الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعنق والرهن
والايضاء والوصية والتركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحوالة
والوكالة والاقالة والكتابة وادن العمد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن
دم العمد والحراقة وعقد الدمة وتعليق الرد ببيع او بختيار شرط وعزل القاضي

﴿ كتاب الصرف ﴾

هو بيع ثمن ثمن تمانسا اولا * وشرط فيه التقابض قبل التفرق * وصح بيع
الجلس بغيره محازفة وبفضل لابيعة بجنسه الامساويا وان اختلفا جودة وصياغة
* فان بيع محازفة ثم علم التساوى قبل التفرق جاز * ولا يجوز التصرف في
بدل الصرف قبل قبضه * فلو باع ذهبا بفصة واشترى بها ثوبا قبل قبضها فسد بيع
الثوب * ولو اشترى امة تساوى الفامع طوق قيمته الف بالعين وقد الما
فهو ثمن الطوق * ولو اشترى الف بالعين الف نقد والف بسئة فالتقد ثمن الطوق
* وان اشترى سيفا حلته حمسون مائة وقد حمين فهي حصة الحلية وان لم
يبين او قال هي من عنهما * وان سرقا بلا قبض صح في السيف دونها ان تخاص
بلا صرر والاطل فيهما * وان باع امانة وقبض بعض منه واقرقا صح
فيما قبض فقط والالباء منزل بينهما * وان استحق بعضه احد المشتري ما بقي
بخصته اورده * ولو استحق بعض قطعة فقرة اشترىها احد الباقي بخصته
بلا حيار * وصح بيع درهمين ودينار بدينارين ودرهم * وبيع كرتين وكرت
شعب بكرتي كرتين شعير * وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار
* وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة وبيع دينار
بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقة ان دفع الدينار ويقامسان العشرة بالعشرة

❦ وما خاله الفضة او الذهب فضة وذهب حكما ❦ فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع
بعضه ببعض الامساويا وزنا ولا استقراضه الا وزنا ❦ وما غلب عليه الغش منهما
فهو في حكم العروض ❦ فيعه بالخالص على وجوه حلية السيف ❦ ويصح بيعه
بجنسه متفاضلا بشرط التقاض في المجلس ❦ والتبايع والاستقراض بما يروج
منه وزنا او عددا او بهما ولا يتعين بالتعين لكونه ثما ❦ ولو اشترى به فكسد
بطل البيع وقال لا يبطل ويجب قيمته يوم البيع عند ابي يوسف رح وآخر
ماتعومل به عند محمد ❦ ومالا يروح منه يتعين بالتعين ❦ والمتساوي الغش
كغلو به في التبايع والاستقراض وكذا في الصرف وقيل كغالبه ❦ ويجوز البيع
بالفوس النافقة وان لم تتعين فان كسدت فالحلاف كما في كساد المشوش ❦ ولو
استقرصها فكسدت يرد ثماها ❦ وعند ابي يوسف رح قيمتها يوم القرص
وعند محمد رح يوم الكساد ❦ ولا يجوز البيع بخير النافقة ما لم تتعين ❦ ومن
اشترى شيئا بنصف درهم فلوس او دائق فلوس او قيراط فلوس جاز البيع وعليه
ما يباع بنصف درهم او دائق او قيراط منها ❦ ولو دفع الى صبر في درهما وقال اعطني
بصفه فلوسا ونصفه نصف الا حبة فسد البيع في الكل وعندها صح في الفلوس
❦ ولو كرر اعطي صح في الفلوس اتفاقا ❦ ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس
ونعسا الا حبة صح في الكل ❦ والنصف الا حبة بمثله والفلوس بالساقى

❦ كتاب الكفالة ❦

هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لافي الدين هو الاصح ❦ ولا تصح الا من يملك
التبرع ❦ وهي صرمان بالنفس وللمال فالاولى تعقد بكفالت بنفسه او رقبته
ونحوها مما يعبر به عن البدن او بجزء شائع منه كنصفه او عسره ❦ وبضمته او هو
على اوالى او امارعيم او قيل به ❦ لا باضا من معرفته ❦ وصح اخذ كفيلين
او اكر ❦ ويجب فيها احضار المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم يحضره
حبس ❦ وان عن وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك
برئ ❦ فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهاله الحاكم مدة ذهابه واياه فان
مضت ولم يحضره حبسه ❦ وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به ❦ وتبطل
موت الكفيل والمكفول به ولو عدا دون موت المكفول له بل يطالب وارثه
او وصيه الكفيل ويرأ اذا سلمه حيث تمكن محاصته وان لم يقل اذا دفعته اليك

فانا برئ * ويتسليم وكيل الكفيل اورسوله ويتسليم المكفول به نفسه
 من كفاله * فان شرط تسليمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق قالوا يبرأ
 والمختار في زماننا انه لا يبرأ * وان سلمه في مصر آخر لا يبرأ عندها ويبرأ عند
 الامام * وان سلمه في برية او في السواد لا يبرأ * وكذا ان سلمه في السجن
 وقد حبسه غير الطالب * فان كفل بنفسه على انه ان لم يواف به غدا فهو
 ضامن لما عليه فلم يواف به غدا لزمه ما عليه * وان مات ولا يبرأ من كفالة النفس
 * ومن ادعى على آخر مائة دينار بينها او لم بينها فكفل بنفسه رجل على انه
 ان لم يواف به غدا فعليه المائة فلم يواف به غدا لزمه المائة خلافا لمحمد * ولا يجبر
 على اعطاء كفيل بالنفس في حد وقصاص فان سمحت به نفسه صح * وقال يجبر
 في القصاص وحد القدو * فان شهد عليه مستوران في حد او قود حبس
 * وكذا ان شهد عدل واحد خلافا لهما في رواية * وصح الرهن والكفالة
 بالخراج * والكفالة بالمال صحيحة ولو مجهولا اذا كان دينا صحيحا بتكفلت
 عنه بالف او بمالك عليه او بما يدرك في هذا البيع * وكذا لو عقاها بشرط ملايم
 كشرط وجوب الحق نحو ما بايت فلانا او ما غصبتك او ما ذاب لك عليه
 او ان استحق المبيع فعلي * وكشرط امكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد
 وهو المكفول عنه * وكشرط تعذر الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد
 * وان عقاها بمجرد الشرط كهبوب الريح ونجى المطر بطل * وكذا ان حمل
 احدهما اجلا فصح الكفالة ويحب المال حالا * وللطالب مطالبة اى شئ من
 كفيله واصيله الا اذا شرط راءة الاصيل فتكون حوالة كما ان الحوالة بشرط
 عدم راءة المحيل كفالة ولو طالب احدهما فله مطالبة الآخر * فان كفل بماله
 عليه فبرهن على الف لزمه وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقر به مع يمينه
 والاصيل في اقراره ما كثر على نفسه خاصة * فان كفل بالا امره لا يرجع عليه
 بما ادعى عنه وان اجازها المكفول عنه وان بامره رجع * ولا تطاله قبل الاداء
 فان لورم فله ملارمته وان حبس فله حسه ويبرأ الكفيل باداء الاصيل وان
 ابرأ الطالب الاصيل او اخر عنه برئ الكفيل وتأخر عنه * وان ابرأ الكفيل
 او اخر عنه لا يبرأ الاصيل ولا يسأحر عنه * فان كفل بالدين الحال مؤحلا الى
 وقت يتأجل عن الاصيل ايضا * ولو صالح الكفيل عن الف على مائه برأ

ورجع بها فقط ان كفله بامر * وان صالح عن الالف بجنس آخر رجع بالالف * وان صالح عن موجب الكفالة برى هو دون الاصيل * وان قال الطالب للكفيل بالامر برئت الى من المال رجع على اصيله وكذا في برئت عند ابي يوسف خلافا لمحمد * وفي ابرأتك لا يرجع وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه في اليان في الكل * ولا يصح تعاقب البراءة عن الكفالة بالشروط كسائر البراءات واختار الصحة * ولا تجوز الكفالة بما تعذر استيفاؤه من الكفيل كالحدود والتقصاص ولا بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع والمرهون * ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة * ولا بدين غير صحيح كبذل الكتابة حر كفل به اوعد * وكذا بدل السعاية عند الامام * ولا بالحمل على دابة معينة او بخدمة عبد معين بخلاف غير المعينين ولا عن ميت مجلس خلافا لهما * ولا بلا قبول الطالب في المجلس وقال ابو يوسف تحوز مع غيبته اذا بلعه فاجاز * فان قال المريض لو ارثته تكفل عني بما على فكفل مع غيبة العرءاء جاز اتفاقا * ولو قاله لاجنبي اختلف فيه المشايخ * ونجوز بالاعيان المضمونة نفسها كالمقوص على سوم الشراء والمعصوب والمبيع فاسد * وبتسليم المبيع الى المشتري والمرهون الى الراهن والمستأجر الى المستأجر وبالثلث

فصل

ولو دفع الاصيل المال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترد منه وما ربح فيه الكفيل فله ولا يتصدق به وردة الى المطلوب احسان كان المدفوع شيئا يتعين كالمير خلافا لهما * ولو امر الاصيل بكفيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل فالثوب للكفيل والربح عليه * ومن كفل لآخر عما ذاب له على عريته او عما قصى له به عليه فعاب العريم فبرهن الطالب على الكفيل بان له على العريم العا لا يقبل * ولو برهن ان له على زيد العا وهذا كفيله بامر قصى به عليهما ولو بلا امره قصى على الكفيل فقط * وصحان الدرل للمشتري عند البيع تسليم يبطل دعوى الضمان المبيع بعد ذلك * وكذا لو كتب شهادة وحتم على صك كسب فيه باع ملكه او بيعا ناتا بخلاف ما لو كتبها على اقرار العاقدين * وضمان الوكيل بالمبيع الثمن للموكل باطل * وكذا ضمان المضارب الثمن لرب المال * وضمان احد السريكين حصه سريكة من ثمن ما باعاه صفقة واحدة

وصح لو بصفقتين * وضمان الدرك والخراج والقسمة صحيح * وكذا ضمان
النوائب سواء كانت بحق ككبرى النهر واجرة الحارس او بغير حق كالجبايات
* وضمان العهدة باطل وكذا ضمان الخلاص خلافا لهما * ولو قال الكفيل
ضمنته الى شهر وقال الطالب بل حالا فالقول للكفيل وفي الاقرار للمقر له
* ولا يؤخذ ضامن الدرك ان استحق المبيع ما لم يقض بثمنه على بايعه

باب كفالة الرجلين والعبدین

دين عليهما كفل كل عن صاحبه فما اذا احدهما لا يرجع به على الآخر الا
اذا زاد على النصف * ولو كفلا بمال عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه
فما اذا رجع بنصفه على شريكه او بكفه على الاصيل لو بامرء * وان ابرأ الطالب
احدهما فله اخذ الآخر بكفه * ولو فسخت المفاوضة فرب الدين اخذ من شاء
من شريكهما بكل دينه وما اذا احدهما لا يرجع به على الآخر ما لم يزد به على
النصف * واذا كوتب العبدان بعقد واحد وكفل كل عن صاحبه رجع كل على
الآخر بنصف ما أدى * وان اعتق السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ
حصة الآخر منه اصاله او من المعتق كفالة ويرجع المعتق فقط بما أدى على صاحبه
* لو كان على عبد مال لا يحب عليه الا بعد عتقه * فكفل به رجل كفالة مطابقة لزم
الكفيل حالا * واذا أدى لا يرجع على العبد الا بعد عتقه * ولو أدى رقة عبد
فكفل به رجل فمات العبد فله من المدة ما له من الكفيل قيمته * ولو كفل
سيد عن عبده بامرء او عبد غير مديون عن سيده فعق قائم ادى لا يرجع على الآخر

كتاب الحوالة

هي نقل الدين من ذمة الى ذمة * وتصح في الدين لا في العين برضى المحتال
والمحتال عليه * وقيل لا بد من رضى المحيل ايضا واذا تم برى المحيل بالقول
فلا يأخذ المحتال من تركته لكن يأخذ كفيلا من الورثة او الغرماء بحاقة
التوى * ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو يموت المحتال عليه مملسا
او انكاره الحوالة وحامه ولاينة عليها * وعندها بتفليس القاصي اياه ايضا وتصح
بالدراهم المودعة * ويرأ المحتال عليه بهلاكها وبالمقصوبة ولا يبرأ بهلاكها
* واذا قيدت الحوالة بالدين او الوديعة او العصب لا يطالب المحيل المحتال عليه مع
ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعد موته وان لم تقيد نسيء فله المطالبة * ولا تنطل

الحوالة بأخذ ما على المحتال عليه أو عده وإذا طالب المحال عايه المحيل بمثل ما حاله
فقال احلت بدني لي عليك لا يقبل بلا حجة ولو طالب المحيل المحتال بما حال فقال احلتني
بدني لي عليك لا يقبل بلا حجة * وتكره السفتجة وهي الأقراض لسقوط خطر الطريق

كتاب القضاء

القضاء بالحق من أقوى القرائض وأفضل العبادات * وأهله من هو أهل
للسهادة وشرط أهليته شرط أهليتها * والفاسق أهل له ويصح تقيده ويجب
أن لا يقلد كما يصح قول شهادته ويجب أن لا يقل * ولو فسق العدل يستحق
العزل ولا ينزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخا * ولو أخذ القضاء بالرشوة
لا يصير قاضيا * والفاسق يصاح مقبلا وقبل لا * ولا ينبغي أن يكون القاضي
فظا عايظا جبارا عنيدا * وينبغي أن يكون موثوقا في دينه وعفافه وعقله
وصلاحه وفهمه وعامه بالسنة والآثار ووجوه الفقه * وكذا المفق والاحتياط
شرط الأولوية * فيصح تقييد الجاهل ويختار الأقدر والأولى * وكراه التقلد
لن حاف الخيف والحر عن القيام به * ولا تأس به لمن يس من هسه ناداء
فرسه * ومن تعين له فرص عايه * ولا بطل القضاء ولا يسأله * ويحور
نقله من السلطان الحائر ومن أهل السبي إلا إذا كان لا يمكنه من القضاء بحق
* وإذا تقلد يثقل ديوان قاص قبله وهو الخرائط التي فيها السجلات والمحاصر
وغيرها * ويثبت امتين يقبضانها بحصرة المعزول أو أميه ويسأله شيئا
فشيئا * ويجعلان كل نوع في خريطة على حدة * ويظهر في حال المحوسين
من أقر بحق أو قامت عليه بينة الرمه * ولا يعمل بقول المعزول والإبادة
عايه ثم يثلي سبيله بعدما استطهر في أمره * ويعمل في الودائع وغلات
الوفوف بالينة أو بقرار ذي اليد لا قول المعزول إلا أن أقر دواليه بالتسليم
منه * ومجلس للحكم جلوسا طاهرا في المسجد والجامع أولى * ولو جلس
في داره وادن في الدحول فلا تأس به * ولا يقل هدية إلا من قريبه أو من
حرت عاداته بمهاداته أن لم يكن إلهما حصومة ولم يزد على العادة * ويحصر
الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يسجد أن لم يحضر * ويشهد الحارة
ويعود المريض ويسجد مترجما كاتبا عدلا * ويسوي بين الحصين جلوسا
وأبلا وطرا ولا يسار أحدهما ولا يشير إليه ولا يصيه دون الآخر

ولا يضحك اليه ولا يمزح معه ولا يلقيه حجة * ويكره تلقيه الشاهد بقوله
أشهد بكذا واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة * ولا يبيع ولا
يشترى في مجلسه ولا يمازح * فان عرض له هم او نعاى او غضب او جوع
او عطش او حاجة كف عن القضاء * واذا تقدم اليه الخصمان فان شاء قال
لهما ما لكما وان شاء سكت واذا تكلم احدهما اسكت الآخر

فصل

واذا ثبت الحق للمدعى وطلب حبس خصمه فان ثبت بالاقرار لا يحبس
الا اذا امره بالاداء فابى وان ثبت بالينة حبسه قبل الامر بالدفع وقيل لا
فان ادعى الفقر حبسه في كل مالزمه بدل مال كالثمن والقرض او بالتزامه كالمهر
المعجل والكفالة لا فيما عدا ذلك * الا اذا رهن خصمه ان له مالا * ويحبسه
مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لا يظهره هو الصحيح وقيل شهرين
او ثلثة * فان لم يظهر له مال خلى سبيله الا ان يبرهن خصمه على يساره فيؤبد
حبسه * ولا تسمع الينة على اعساره قبل حبسه وعليه عامة المشايخ * ويحبس
الرجل لثقة زوجته لا والد في دين ولده الا ان ابى من الاتفاق عايه * ولو
مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من يخدمه فيه والا اخرج * ولا يمكن المحترف
من اشتغاله فيه هو الصحيح * ويمكن من وطى جاريته ان كان فيه خلوة * واذا
تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله * ولا يحول بينه وبين غرمائه بل يلازمونه
ولا يمنعونه من التصرف والسفر وأحدون فصل كسبه يقسم بينهم بالحصص
* والملازمة ان يدوروا معه حيث دار * فان دخل داره حاسوا على الباب
* ولو كان الدين لرجل على امرأة لا يلازمها بل يبعث امرأة يلازمها
* وقالوا اذا قلسه الحاكم يحول بينه وبين غرمائه الا ان يبرهنوا ان له مالا

فصل

اذا شهدوا عند القاضى على خصم حاضر حكم بها وكتب بالحكم وهو السجل
* وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بها ليحكم المكتوب اليه وهو
كتاب القاضى الى القاضى والكتاب الحكيم وهو هل الشهادة في الحقيقة
ويقبل في كل مالا يسقط بالشبهة كالدين والمغار والتكاح والنسب والنصب
والامانة والمضاربة المجحودتين * وعن محمد رحمه الله قبوله في كل ما يسقل وعليه

التأخرون وبه يفتى * ولا بد أن يكون الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان
ويذكر نسبهما فان شاء قل بعده والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين
ويقرأه على من يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسماؤهم داخلة ويختمه
بحضرتهم ويحفظوا ما فيه ويسلمه اليهم * وابو يوسف رحمه الله لم يشترط
شيئا من ذلك سوى اشهادهم انه كتابه لما ابتلى بالقضاء * واختار السرخسي
قوله وليس الخبر كالعيان واذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا
يقبله الا بحضرة الخصم وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان
القاضي قرأه علينا وختمه وسامه الينا في مجلس حكمه * وعند ابى يوسف
رحمه الله انه كتاب فلان وختمه * وعنه ان الحتم ليس بشرط فادا شهدوا
فتحه وقرأه على الخصم والزمه ما فيه * ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله
قبل وصول الكتاب * وبموت المكتوب اليه الا ان كتب بعد اسمه
والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا بموت الخصم بل ينقد على وادته
* واذا علم القاضي شئ من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله ان يقضى به

﴿ فصل ﴾

ويجوز قضاء المرأة في غير حد وقود * ولا يستخلف قاض الا ان يفوض اليه
ذلك بخلاف المأمور بالجمعة * واذا استخلف المفوض اليه فتابه لا ينزل بعزله
ولا بموته بل هو نائب الاصيل وغير المفوض ان قضى نائبه بحضرة او بغيبته
فاجازه جاز كما في الوكالة * واذا رفع الى القاضي حكم قاض آخر في امر اختلف
فيه في الصدر الاول امصاه ان لم يخالف الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع
* وما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر فيه خلاف العن * والقضاء محل او حرمة
ينقد ظاهرا واطنا ولو بشهادة زور ادا اذعى بسبب معين * وعندها لا ينقد
باطنا بشهادة الزور * فلو اقامت بينة زور أنه تزوجها وحكم به حل لها تمكينه
خلافا لهما وفي الاملاك الرسالة لا ينقد باطنا اتفاقا * والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه
ناسيا او عامدا لا ينقد عندهما وبه يفتى وعند الامام يمدلوا ناسيا * وفي العمد روايتان ولا
يقضى على غائب الا بحضرة ناسه حقيقة كوكيله او شرعا كوصي نصبه القاضي او حكما
بان كان ما يدعى على العائب سببا لما يدعى على الحاضر فان كان شرطا لا يصح * ويقرص
القاضي مال اليتيم ويكتب ذكر الحق * ولا يجوز ذلك للوصي ولا للاب في الاصح

(فصل)

ولو حكم الحصان من يصلح قاضيا ليحكم بينهما صح وتقد حكمه عاينهما بينة
أو اقرار أو تكول وإخاره باقرار أحد الحصين وبعدالة الشاهد حال ولايته
ولكل منهما أن يرجع قبل حكمه لأبعده وإذا رفع حكمه إلى قاض
امضاء أن واقف مذهبه والانتصه * ولا يصح التحكيم في حد وقود ويصح
في سائر المحتندات قالوا ولا يفتي به دفعا لتجاسر العوام * ولو حكماء في دم خطأ
حكم بينة بالدية على العاقلة لا ينفذ * ولا يصح حكم المحكم ولا المولى لأبويه
وولده وزوجته ويصح عليهم ويصح لمن ولاه وعليه

(مسائل شتى)

ليس لدى سئل عليه علو لغيره أن يتد في سفاه أو يقب كوة فلا رضى ذى العلو
وللذى العلو أن يبي عليه * وعندهما لكل منهما فعل ما لا ضرر فيه فلا رضى
الآخر * وقيل قولهما تفسير لقوله * وليس لأهل زانية مستطيلة تشعب منها
مستطيلة غير نافذة فتح باب في المنشعبة * وفي النافذة والمستديرة لرق طرفاهلهم
ذلك * ومن ادعى هبة في وقت فسل بينة فقال جحدني الهبة فاشترته منه أو لم يقل
ذلك فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة قبل ولو قبله لا قبل * ومن ادعى أن زيدا
اشترى حارثه فانكر زيد وترك هو خصومه حل له وطأها * ومن اقر بقبس
عشرة وادعى أنها زيوف أو سهرجة صدق لا أن ادعى أنها ستوقة ولا أن اقر
قبص الحياض أو حقه أو الثمن أو بالاستيفاء * والزيف ما يرد من بيت المال * والبهرجة
ما يرد من التحارير * والستوقة ما عاب غشه ومن قال لمن اقر له بالقبس ليس لي عليك
شيء ثم قال في محاسنه لم لي عليك الف لا يقل منه فلا حجة بخلاف ما لو كذب
من قل له اشترى مني هذا ثم صدقه * ومن قال لمن ادعى عليه مالا ما كان لك
على شيء قط فبرهن عليه به فبرهن هو على القصاص أو الأبراء قل
وإن زاد على انكاره ولا اعرفك فلا * ولو ادعى على آخر بيع امته منه وأراد
ردّها بعيب فانكر فبرهن المدعى على البيع والمنكر على البراءة من كل عيب
لا يسمع برهان المنكر * وذكر أن شاء الله في آخر صك يطل كله وعندها
آخره فقط وهو استحسان

﴿ فصل ﴾

مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبله فالحق له
 * وكذا لو مات مسلم فقالت زوجته اسلمت قبل موته وقال الوارث بل بعده
 * وان قال المودع هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه
 * وان قال لا آخر هذا ابنه ايضا وكذبه الاول قضي الاول * ولو قسم الميراث
 بين الورثة او الغرماء شهادة لم يقولوا فيها لا نعرف له وارثا او غيرهما آخر
 لا يؤخذ منهم كفيلا وهو احتياط ظلم وعندهما يؤخذ * ومن ادعى عقارا له
 ولا حية الغائب وبرهن عليه دفع اليه نصفه وترك باقية مع ذي اليد بلا اخذ كفيلا
 منه ولو جاحدا * وقالوا ان كان جاحدا اخذ النصف الآخر منه ووضع عند
 امين * وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق وقيل على الخلاف * واذا حضر الغائب
 دفع اليه نصيبه بدون اعادة البيعة * ومن اوصى بثلاث ماله فهو على كل مال له
 * ولو قال مالي او ما املك صدقة فهو على مال الزكاة * ويدخل فيه ارض
 العشر عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد * فان لم يكن له مال غيره امسك منه قوته
 فاذا اصاب مالا تصدق بمثل ما امسك * ومن اوصى اليه فلم يعلم فهو وصي بخلاف
 التوكيل * وقبل في الاخبار بالتوكيل خبر فرد وان فاسقا لا في العزل منه
 الاخر عدل او مستورين وعندهما هو كالاول * وكذا الخلاف في اخبار السيد
 بخباية عبده والشفيع بالبيع والبكر بالتزويج ومسلم لم يهاجر بالشرائع ولو باع
 القاضي او امينه عبدا للغرماء واخذ المال فضاع واستحق العبد لا يضمن ويرجع
 المشتري على الغرماء * ولو باعه الوصي لاجلهم بامر القاضي ثم استحق او مات
 قبل قصه وصاع المال رجع المشتري على الوصي وهو على الغرماء * ولو قال لك
 قاص عدل عالم قضيت على هذا بالرحم او القطع او الصرب فافعله وسكت
 فعله * وكذا في العدل غير العالم ان استفسر فاحسن تفسيره والا فلا * ولا يعمل
 بقول غير العدل مطلقا مالم يباين سبب الحكم * ولو قال قاص عزل لشخص
 اخذت منك الف ودفعتها الى فلان قضيت بها عليك * او قال قضيت بقطع
 يدك في حق فلان بل اخذتها او قطعت طامعا واعترف بكون ذلك حال ولايته
 صدق القاضي ولا يمين عليه * ولو قال فعله قبل ولايتك او بعد عزلك وادعى
 القاضي فعله في ولايته والحق له ايضا هو الصحيح * والقاطع والآخر
 ان كانت دعواه كدعوى القاضي ضمن هنا لا في الاول

كتاب الشهادات

هي اخبار بحق للغير على الغير عن مشاهدة لا عن ظن * ومن تعين لتحملها
لا يسهه ان يتمتع منه * ويفترض اداؤها بعد التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم
الحق بغيره وسترها في الحدود افضل ويقول في السرفة اخذ لاسرق * وشرط
للزنا اربعة رجال * وللقصاص وبقيته الحدود رجلان * وللولادة والبراءة
وعيوب النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة * وكذا لاستهلال المولود في حق
الصلاة لا الارث وعندها في حق الارث ايضا * ولغير ذلك رجلان او رجل
وامرأتان مالا كان او غير مال كالنكاح والطلاق والوكالة والوصية *
* وشرط لكل الحرية والاسلام والعدالة وافط الشهادة * فلا تصح لو قال
اعلم او انيقن ولا سأل قاض عن شاهد بلا طعن الخصم الا في حد او قود وعندها
يسأل في سائر الحقوق سرا او علنا وبه يفتى في رماشا * ويجزى الاكتفاء بالسرا
ويكفي للزكية هو عدل في الاصح * وقبل لا بد من قوله عدل جائز الشهادة *
ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل لكن احطأ او سي فان قال هو عدل صدق
نت الحق * ويكفي الواحد للزكية السرا والترجمة والرسالة الى المزكي والاثنان
احوط * وعند محمد لا بد من الاثنين بشرط الحرية في زكية الملاية دون السرا

فصل

يشهد بكل ما سمعه او آه كالبص والافرار وحكم الحاكم والنصب والقتل وان
لم يشهد عليه ويقول اشهد لا اشهدني * ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع
اداءها او اشهاد الغير عليها ما لم يشهد هو عليها * ولا يعمل شاهد ولا قاص
اولا او محطه ما لم يتذكر وعندها يجوز ان كان محمولا في بدء ولا يشهد بما لم
يعاينه الا اللبس والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف
اذا اخبر به من يتق به من عدلين او عدل وعدلين * وفي الموت يكفي العدل
ولو اثنى هو المختار * ويشهد من رأى جالسا محاس القضا يدخل عليه
الخصوم انه قاص * ومن رأى رجلا وامرأة يسكنان معا وبهما انساط
الارواح انها زوجته * ومن رأى شيئا سوى الآدمي في يد متصرف فيه
تصرف الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك * والآدمي ان علم رقه او كان
صغيرا لا يعبر عن نفسه فكذلك * ولو سر للقاضي انه شهد بالتسامع او بمعاينة

اليدين لا يقبلها * ومن شهد أنه حضر دفن زيد أو صلى عليه قبلت وهو عيان

﴿ باب من قبل شهادته ومن لا قبل ﴾

لا قبل شهادة الأعمى خلافاً لأبي يوسف فيما إذا تحملها بصيراً * ولا شهادة المملوك والصبي إلا أن تحمل حال الرق والصغر وأدباً بعد العتق والبلوغ * ولا شهادة المحدث في قذف وإن تاب إلا أن حده كافراً ثم أسلم * ولا الشهادة لأصله وإن علا وفرعه وإن سفل وعبد ومكانه ومن أحد الزوجين للآخر والشريك لشريكه فيما هو من سر كتمانهما * ولا شهادة المخنث الذي يفعل الردي والنائمة والمغنية والعدو بسبب الدنيا على عدوه * ومدمس الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور أو الطيور أو يغني للناس أو يلعب بالنرد أو يقامر بالشرط نج أو قوته الصلاة بسببه أو يرتكب ما يوجب الحد أو يأكل الربوا أو يدخل الحمام بلا إزار أو يفعل ما يستخف به كالبول والأكل على الطريق أو يطهر سب السلف * وقبل الشهادة لأخيه وعمه ومحرمه رجلاً أو مصاهرة * وشهادة أهل الأهواء إلا الخطابية والدمى على مثله وإن احتلها ملة * وعلى المستأمن دون عكسه والمستأمن على مثله إن كانا من دار واحدة وعدو بسبب الدين ومن الم بصيرة أن اجتنب الكبار وغلب صوابه على خطأه والأقلف والحصى وولد الزنا والخنى والعمال والمعتق لمعتقه * والمعتبر حال الشاهد وقب الأداء لا التحمل * ولو شهدا أن إناهما أوصى إلى زيد وزيد يدعيه فلت وإن أنكر فلا * ولو شهدا أن إناهما العائى وكاه لا قبل وإن أذناه * ولو شهدا ميتاً أوصى إلى زيد وهو يدعيه فلت * وكذا لو شهد مديوناً أو من أوصى لهما أو وصاء * ولا قبل الشهادة على جرح محرد وهو ما يفسق به من غير إيجاب حق للشرع أو للعبد نحو هو فاسق أو آكل الربا وأنه استأجرهم * وقبل على إقرار المدعى بهسقمهم وعلى أنهم عبيد أو محدودون في قذف أو شاربوا حراً أو قذفوا شركاء المدعى أو أنه استأجرهم لها بكذا وأعطاهم ذلك من ماله عندما أو أني صاحبهم بكذا أو دفعته إليهم على أن لا يشهدوا على فشهدوا * ومن شهد ولم يرح حتى قال أو همت بخص شهادتي قبل أن كان عدلاً

﴿ باب الاختلاف في الشهادة ﴾

شرط موافقة الشهادة الدعوى * فلو ادعى داراً شراءً أو أمانةً وشهدا بملك مطلق ردت وفي عكسه قبل * وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى *

فلا قبل لو شهد احدها بالف او مائة او طلبة والاخر بالفين وبماتين وبطلقتين او ثلاث وعندها قبل على الاقل * ولو شهد احدها بالف والاخر بالف ومائة والمدعى يدعى الاكثر قبلت على الالف اتفاقا * وكذا مائة ومائة وعشرة وطالبة وطلبة ونصف * ولو شهدا بالف او بقرض الف وقال احدهما قضى منها كذا قيات على الالف لا على القضاء ما لم يشهد به آخر * وينبى لمن علمه ان لا يشهد حتى يقر المدعى به * ولو شهدا بقتله زيدا يوم الحرة بمكة واخران بقتله اياه فيه بكوفة رد تا فان قضى باحديهما او لا بطلت الاحيرة * ولو شهدا بسرقة بقرعة واختلغا في لونها قطع وان اختلفا في الذكورة والانوثة لا وعندهما لا يقطع فيهما وفي النصب لا قبل اتفاقا * ولو شهد واحد بالشراء او الكتابة بالف والاخر بالف ومائة ردت * وكذا العتق على مال والصالح عن قود والرهن والجمع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة وان ادعى الاخر كان كدعوى الدين * والاجارة كالبيع عند اول المدة وكالدين بعدها * وفي النكاح قبل بالالف استحسانا * ولا فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر وقالوا ردت فيه ايضا * ولا بد من الجرة في شهادة الارب بان يقول الشاهدين وتركه ميراثا للمدعى او مات وهذا ملكه او في يده خلافا لابى يوسف * فان قال كان هذا الشيء لابى المدعى اعاره من ذى اليد او اودعه اياه قيات بلا حرة * وان شهدا ان هذا الشيء كان في يد المدعى منذ كذا ردت * وان شهدا انه كان ملكه قيات ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر بالدفع اليه * وكذا لو شهدا باقراره بذلك

﴿ باب الشهادة على الشهادة ﴾

تقبل في غير حدة وقود وان تكررت * وشرط لها تعدد حضور الاصل بموت او مرض او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان لاتعابر فرعى الشاهدين * وحضنها ان يقول الاصل اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدنى على شهادته بكذا وقال لى اشهد على شهادتي به * ويصح تعديل الفرع اصله واحد الشاهدين الا حرقا فان سك عنه جار وناظر في حاله عند ابى يوسف وقتل محمد ترد شهادته * وتبطل شهادة الفرع بالنكار الاصل الشهادة * وان شهدا على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الغلابية وقالا اخبرانا انهما يعرفانها وجاء المدعى بامرأة لم يدريا انها هي ام لا قيل له

هات شاهدين انها هي * وكذا في نقل الشهادة فان قالوا فيها التيمية لا يجوز
حتى يسبها الى فخذها والتعريف يتم بذكر الجدة او الفخذ او بنسبة خاصة *
والنسبة الى المصير او الى المحلة الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة خاصة

باب الرجوع عن الشهادة *

لا يصح الرجوع عنهما الا عند قاض * فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما عند غيره
لا يحلفان * ولا يقبل برهانه عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياهما
* فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقص وصنا ما اتلفا بها اذا قبض المدعى
مدة عام دين كان او عينا فان رجعا احدهما ضمن نصفه * والعبرة لمن بقى لا لمن رجع * فان
شهد ثلثة ورجع واحد لا يضمن ان رجع آخر ضمنا نصفه وان شهد رجل وامرأتان
فرجعت واحدة ضمننت ربعا وان رجعتا ضمننتا نصفه * وان شهد رجل
وعشر وسوءه فرجع ثمان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن التسع ربعا
وان رجع العشر ضمن نصفه وان رجع الكل فعلى الرجل سدس وعليهن
خمس اسداس * وعندهما عليه نصف وعليهن نصف * وان شهد رجلان
وامرأة ورجعوا فالعزم على الرجلين خاصة * ولا يضمن راجع شهد ككاح
بمهر مسمى عليهما او عليه الا ما زاد على مهر المثل * ولا من شهد بطلاق بعد
الدخول * ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف المهر * وفي البيع ما نقص
عن قيمة المسع وفي العتق القيمة * وفي القصاص الدية فقط * ويضمن الفرع ان رجع
لا الاصل ان قال ما شهدته على شهادتي ولو قال اشهدته وغطى ضمن عند محمد لا عندهما
* وان رجع الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعند محمد يضمن المشهود عليه
اى المريقين شاء * وقول الفرع كذب اصيل او غلط ليس نسيء * وان رجع
المركب عن التزكية ضمن خلافا لهما * ولا يضمن شاهد الاحصان برجوعه
* ولو رجع شاهد التمين وشاهد الشرط ضمن شاهد التمين خاصة * ولو رجع
شاهد الشرط وحده اختلف المشايخ * ومن علم انه شهد رورا شهر
ولا يعرر وعندهما يوجب صرما ويحدين

كتاب الوكالة *

هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف * وشرطها كون الموكل ممن يملك
التصرف والوكيل بنقل العقد ويقصده * فصح توكيل الحر البالغ او المأذون

حرًا بالغًا أو مأذونًا أو صبيًا عاقلاً أو عبداً محجورين بكل ما يعقده هو بنفسه
 * وإيهاء كل حق وباستيفائه إلا في حدة وقود مع غيبة الموكل وبالخصوصة في كل
 حق بشرط رضى الخصم للرومها إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور
 مجلس الحاكم أو ظناً مسافة سفر أو مريداً للسفر أو مخدرة غير معتادة الخروج
 إلى مجلس الحاكم * وعندها لا يشترط رضى الخصم وحقوق عقد يضيفه
 الوكيل إلى نفسه كبيع وإجارة وصالح عن اقرار تتعلق به إن لم يكن محجوراً
 فيسلم المبيع ويتسلمه ويقبض الثمن ويطالب به ويرجع به عند الاستحقاق
 ويخاصم في عيب مشريه ويردّه به إن لم يسلمه إلى موكله وبعد تسليمه لا إلا بأذنه
 ويخاصم في عيب مبيعه * وفي شفّته إن كان في يده وكذا شفّعة مشريه والمالك
 ينت للموكل استدعاء فلا يعتق قريب وكيل سراه * وحقوق عقد يضيفه إلى
 موكله يتعلق بالموكل ككنكاح وخلع وصالح عن انكار أو دم عمد وكتابة وعتق
 على مال وهبة وصدقة وإعارة وإيداع ورهن وإقراض وشركة ومضاربة
 * فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا ببدل الخلع
 والمشتري منع الثمن عن الموكل فإن دفعه إليه صح ولا يطالبه الوكيل ثانياً
 * وإن كان للمشتري على الموكل دين وقت المقاصة به وكذا إن كان له على
 الوكيل دين خلافاً لاني يوسف ويضمنه الوكيل للموكل * وإن كان دينه
 عليهما فالمقاصة بدين الموكل دون الوكيل

باب الوكالة بالبيع والشراء

لا يصح التوكيل بشراء شيء يشمل احساساً كالرقيق والثوب والدابة أو ما هو
 كالاحساس كالدار وإن بين الثمن * فإن سمي نوع الثوب كالهروى جار * وكذا
 إن سمي نوع الدابة كالفرس أو الغل أو بين عن الدار والمحلة * أو بين جنس
 الرقيق كالحد ونوعه كالتركي * أو ثمن معين نوعاً أو عمم فقال استع لي ما رأيت
 * ولو وكاه بشراء الطعام فهو على الترتيب ودقيقه * وقيل على البر في كثير
 الدراهم وعلى الحبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها * وفي متحد
 الوليمة على الحبز بكل حال * وصح التوكيل بشراء عين بدين له على الوكيل
 وفي غير العين إن هلك في يد الوكيل فعليه وإن قبضه الموكل فهو له * وقالوا
 هو لازم للموكل أيضاً وهلاكه عليه إذا قبضه الوكيل * وعلى هذا إذا أمره

ان يسلم ما عاينه او يصرفه * ولو وكل عبدا ليشتري نفسه له من سيده
 فان قال بعني نفسي لفلان فباع فهو له وان لم يقل لفلان عتق * وان وكل
 العبد غيره ليشتريه من سيده فان قال الوكيل للسيد اشتريته لنفسه فباع
 عتق على السيد وولاؤه له * وان لم يقل لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه
 العبد لاجل الثمن للمولى * واذا قال الوكيل لمن وكله بشراء عبد اشتريت لك
 عبدات وقال الموكل اشتريته لنفسك فالقول للموكل ان لم يكن دفع الثمن والا
 فلا وكيل * ولو وكيل طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه الى البائع وحبس
 المشتري لاجله * فان هلك قبل حبسه هلك على الامر ولا يسقط ثمنه وان
 بعد حبسه سقط * وعند ابي يوسف هو كالرهن * وليس للوكيل بشراء
 معين سراؤه لنفسه فان شراه بخلاف حنس ماسى من الثمن او بغير التقود وقع له
 * وكذا ان امر غيره فشرراه بغيره وان محضرته فلاموكل وفي غير المعين هو
 للوكيل الا ان اصاب العقد الى مال الموكل او اطاق ويوى له * ويعتبر في السلم
 والصرف مفارقة الوكيل لا الموكل * ولو قال بعني هذا لزيد فباع ثم انكر كون
 زيدا امره فلزيد احده ان لم يصدق انكاره فان صدقه لا يأخذه جبرا فان سلمه
 المشتري اليه صح * ومن وكل بشراء رطل لم يدرهم فشري رطلين بدرهم
 مما يباع رطل بدرهم لرم موكاه رطل بنصف درهم وعندها يلزمه الرطلان
 بالدرهم * ولو وكل شراء عبيدين بعينهما فشري احدهما جاز * وكذا ان وكل
 شرائهما بالثمن وقيمتها سواء فشري احدهما بصفه او باقل وان ما كثر لاوقالا
 يجوز ايضا ان كان مما يتعان فيه وقد بقي ما يشتري بمثله الاخر فان شري الآخر عاين
 قبل الخصومة جاز اتفاقا * فان قال الوكيل لسراء عبد غير معين بالثمن شريته بالالف
 وقال الموكل بصفه فان كان قد دفع اليه الف صدق الوكيل ان ساوى الف وان
 لم يكن دفعها فان ساوى نصفها صدق الموكل وان ساواها تحالفا والعبد للمأمور
 * وكذا في معين لم اسم له ثمن فشرراه واحتافا في ثمنه ولا عبرة لتصديق البائع في الاظهر

﴿ فصل ﴾

لا يصح عقد الوكيل بالبيع والسراء مع من ترد شهادته له * وقال لا يجوز بمثل
 القيمة الا في العبد والمكاتب * والوكيل بالبيع يجوز بيعه بمثل او اكثر
 وبالعرض وقال لا يجوز الا بمثل القيمة والنقود * ويجوز بيعه بالسنه وبيع

فصف ما وكل بيعة واخذه بالثمن كفيلا او رهنا * فلا يضمن ان توى ما على الكفيل او ضاع الرهن في يده * ولو وهب الثمن من المشتري او ابرأه منه او حط منه جاز ويضمن وعند ابي يوسف لا يجوز * وكذا الخلاف لو اجهه او قبل به حوالة ولو اقاله صح وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وعند ابي يوسف لا يسقط عن المشتري * والوكيل بالشراء يحوز سراؤه بمثل القيمة وبزيادة يتغابن بها وهي ما يقوّم به مقوّم وقدر في العروض ده يمين وفي الحيوان ده يازده * وفي العقار ده دوازده لا بما لا يتغابن بها * ولو وكل بيع عبد فباع بصفه جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة وهو استحسان * وان وكل بشراء عبد فاشترى بصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى باقية قبل الخصومة اتفاقا * ولو ردّ المبيع على الوكيل بغير قضاء رده على أمره مطلقا فيما لا يحدث مثله * وكذا فيما يحدث مثله ان باينة او بكون * وان باقرار فلا ولزم الوكيل * ولو باع ستة وقال الموكل امرئك بالنقد وقال بل اطلق صدق الموكل وفي المضاربة المصارب * ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحدهما وكلاهما الا في خصومة وردت ودعة وقضاء دين وطلاق وعق لا عوض فيهما * وليس للوكيل ان يوكل الا باذن موكله او بقوله اعمل برأيك * فان ادن فوكل كان الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا ينزل بعزله ولا بموته وينزلان بموت الاول * وان وكل بلا ادن فعقد الثاني بحضرته جاز * وكذا لو عقد بعينه فاحازه او كان قد قدر الثمن * ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع او شراء ولا تزويجه * وكذا الكافر في حق طفله المسلم

باب الوكالة بالخصومة والقض

للوكيل بالخصومة القرض خلافا لرفر والصوى اليوم على قوله ومثله الوكيل بالتقاضى * وللوكيل بقض الدين بالخصومة قبل القبض خلافا لهما * وللوكيل باحد التسعة بالخصومة قبل الاخذ اتفاقا * وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسمة او بالرد بالعيب * وكذا الوكيل بالشراء بعد ماسرته وليس للوكيل بقض العين بالخصومة فلو رهن دو الد على الوكيل فمضى عبدا ان موكاه باعه منه تقصر يد الوكيل * ولا يثبت البيع فيلزم اعادة الداة اذا خسر الموكل كما تقصر يد الوكيل بنقل الروحة او العبد * ولا يثبت الطلاق والعق لو رهنها عليهما بلا حضور الموكل * واقرار الوكيل بالخصومة على موكاه عند القاضي

صحيح لا عند غير القاضي خلافا لابي يوسف رح * لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجالس القضاء خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المال كالا ب او الوصي اذا اقر في مجالس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال * ولا يصح توكيل رب المال كعبه بقبض ما على المكفول عنه ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب الدين والا امر بالدفع اليه ايضا ورجع به على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك لا الا ان كان ضمنه عند دفعه او دفع اليه على اذعائه غير صدق وكالته * ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه * وكذا لو صدقه في دعوى شرائها من المالك * ولو صدقه في ان المالك مات وتركها ميراثا له امر بالدفع اليه * ولو ادعى المديون على الوكيل بقبض الدين استيفاء الدائن ولا يثبت له امر بدفعه اليه ولا يستحلله انه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع رب الدين ويستحلله انه ما استوفى * ولو ادعى البائع على وكيل الرد بالعيب ان موكله رضى به لا يؤمر بدفع الثمن قل حالف المشتري * ومن دفع اليه آخر عشرة ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة من عنده فهي بها

باب عزل الوكيل

للموكل عزل وكيله الا اذا تعاق به حق الغير كوكيل الحصومة بطلب الخصم * ويتوقف انزاله على علمه فتصرفه قلة صحيح * وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطلقا * وحده شهر عند ابي يوسف رح وحول عند محمد وهو المختار وبلحاظه بدار الحرب مرتدا خلافا لهما * وكذا بعجز موكله مكاتبا وحجره * اذونا واقتراق التريكين وتصرف الموكل فيما وكل به * ولا يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل

كتاب الدعوى

هي اخسار بحق له على غيره * والمدعى من لا يجبر على الحصومة * والمدعى عليه من يجبر * ولا يصح الدعوى الا بذكر شيء علم جاسه وقدره * فان كان دينا ذكر انه يطالب به وان كان عينا قلنا ذكر أنها في يد المدعى عليه فغير حق وانه يطالب بها ولا بد من احصارها ان امكن ليشار اليها عند الدعوى وعند الشهادة او الحلف وان تعدر يد كرقبتها * وفي العقار لا يحتاج الى قوله غير حق ولا نسب اليد فيه متصادفهما بل يثبت اوعلم القاضي في الصحيح * ولا بد

فيه من ذكر الباء والمحاة والحدود الاربعة في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها
ونسبهم الى الحدة * وفي الرجل المشهور يكتب بذكره فان ذكر ثلثة وترك
الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا * واذا صحت سال القاضي الخصم عنها فان
اقر حكم عليه وان انكر سأل المدعي اليانة فان اقامها والاحلف بالخصم ان
طلبه خصمه فان حلف انقطعت الخصومة حتى تقوم اليانة * وان نكل مرة
اوسكت بلا آفة ففضى بالتكول صح * وعرض اليمين ثلثا ثم القضاء احوط
ولا ترد يمين على مدع * ولا يقضى شاهد ويمين * ولا يحلف في نكاح ورجعة
وفي ايلاء واستيلاد ورق وسب وولاء وعندها يحلف وبه يقتى ولا في حد
ولعان * والسارق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع * ويحلف الزوج ان
ادعت الطلاق قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن نصف المهر وكذا في النكاح
ان ادعت مهرها * وفي السب ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرها * وفي
القصاص فان نكل في النفس جس حتى بقر او يحلف وفيها دونها يقتص
وعندها يضمن الارض فيهما * فان قال المدعي لى بينة حاضرة وطاب يمين
خصمه لا يحلف * ويكفل بنصفه ثلثة ايام فان ابى لارمه ودار معه حيث دار
وان كان عريبا يكفل او يلازم قدر مجلس القضاى * واليمين بالله تعالى
لا بطلاق وعناق وقيل ان الح الخصم صح بهما في زمانا * ويعاظ بذكر
صفاته ان شاء القاضي ويحذر من التكرار لا بزمان او مكان * ويحلف
اليهودى بالله الذى انزل التوراة على موسى عليه السلام * والنصرانى بالله
الذى انزل الانجيل على عيسى عليه السلام * والمجوسى بالله الذى خاق
النار * والونى بالله ولا يحامون في معادهم * ويحلف على الحاصل في البيع
والنكاح بالله ما بيكما بيع قائم او نكاح قائم في الحال * وفي الطلاق ما هي باين منك
الآن * وفي النصب ما يجب عليك رده * وفي الودعة ماله هذا الذى ادعى
في يدك وديعة ولا شيء منه ولا له فلك حق * لاعلى السب نحو بالله ما بعته
حلافا لاني يوسف رح * فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي
حلف على السب اجماعا كدعوى الشهمة بالجوار ونفقة المتونة والخصم
لا يراها * وكذا في سبب لا يرتفع كعد مسلم يدعى العتق بخلاف الكافر
والامة * ومن ورث شيئا فادعاه آخر حلف على العلم وان سراه او وهبه
فعلى التات ولو افتدى المكريمينه او صالح عنها على شيء صح ولا يحلف بعده

﴿ باب التحالف ﴾

ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او فيهما حكم لمن برهن * وان برهنا فلمثبت
 الزيادة وان عجزا عن الرهان قيل لهما اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر
 والافسخنا البيع * فان لم يرض احدهما بدعوى الاخر تحالفا وبدأ بيمين
 المشتري وفي المقايضة بايهما شاء * ومن نكل لزمه دعوى صاحبه وان حلفا
 فسخ القاصي البيع بطلب احدهما * ولا تحالف لو اختلفا في الاحل او شرط الخيار
 او قبض بعض الثمن وحلف المنكر * ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري
 * وعند محمد يتحالفان ويفسخ وتلزم القيمة وكذا الحلاف لو تعذر الرد وهو
 قائم * ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك * وعندهما يتحالفان
 ويرد الباقي * والقول للمشتري في حصة الهالك عند أبي يوسف رح وتلزم قيمته
 عند محمد * وتعتبر قيمتهما في الاقسام يوم القبض * وان اختلفا في قيمة الهالك فيه
 فالقول للبايع * وان برهنا فبرهانه اولى * وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة
 البيع تحالفا وعاد البيع ان لم يقبض البايع المبيع وان قبضه فلا تحالف خلافا لمحمد
 * ولو في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فالقول للمسلم اليه فيه ولا يعود السلم
 * ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او فيهما قل استيفاء المنفعة تحالفا وترادا
 * وبدأ بيمين المستأجر ان اختلفا في الاجرة ويمين الموخر لو في المنفعة وايهما
 نكل لزمه دعوى الآخر وايهما برهن قبل وان برهنا فصحة المستأجر
 في المنفعة وصحة الموخر في الاجرة * وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول
 للمستأجر وبعد استيفاء البعض يتحالفان * وتفسخ فيما بقي والقول للمستأجر
 فيما مضى * وان اختلفا في قدر بدل الكتابة لا يتحالفان والقول للعبد وقالوا
 يتحالفان وتفسخ * وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لهما فيما
 صلح لهما وله فيما صاح له اولهما وبعد موت احدهما القول في المحتمل
 للحى * وعند أبي يوسف كذلك في الرائد على جهاز مثلها وفي جهاز
 مثلها لهما اولورثتها وعند محمد للرجل اولورثته * وان كان احدهما
 مملوكا فالكل للحر في الحياة وللحى في الموت وقالوا المأذون والمكاتب كالحر

﴿ فصل ﴾

قال دوايد هذا الشيء اودعني فلان الغائب او اعارني او احرني او رهنني

او غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت بخسومة المدعى * وقال ابو يوسف
 فيمن صرف بالحل لا تندفع وبه يؤخذ * وان قال الشهود اودعه من لا نعرفه
 لا تندفع بخلاف قولهم نعرفه بوجهه لاسمه ونسبه حيث تندفع عند الامام
 خلافا لمحمد رح * ولو قال شريته منه لا تندفع وكذا لو قال المدعى سرقة
 او غصبته مني وان برهن ذواليد على ايداع الغائب * وكذا ان قال
 سرق مني خلافا لمحمد * ولو قال المدعى ابتعته من زيد وقال ذواليد
 اودعني هو اندفعت بلا حجة الا اذا برهن المدعى ان زيدا وكله قبضه

باب دعوى الرهين

لا تعتبر بينة ذي اليد في الملك المطاق وبينة الخارج فيه احق * برهنا على ما في يد
 آخر قضى به لهما ولو على نكاح امرأة سقطا وهي ان صدقته * فان ارخا فالسابق
 احق * وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فهي له * فان رهن الاخر بعد ذلك
 قضى له * وان برهن احدهما فقضى له ثم رهن الاخر لا يقبل الا ان اثبت سبقه * وكذا
 لا يقبل برهان خارج على ذي يد نكاحه ظاهرا الا ان اثبت سبقه وان برهنا على شراء
 شيء من آخر فالكل بصفه بنصف ثمنه او تركه وبترك احدهما بعد ما قضى لهما لا يأخذ
 الاخر كله فان كان لاحدهما يد او تاريخ فهو اولى * وان ارخا فالسابق اولى
 * وان كان لاحدهما يد والاخر تاريخ فذواليد اولى * والسراء احق من هبة
 وصدقة مع قبض * والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء * وكذا
 الشراء والمهر عند ابي يوسف * وقال محمد الشراء اولى وعلى الزوج القيمة
 * والرهن مع القرض اولى من الهبة معه * فان كانت بشرط العوض فهي اولى
 * وان رهن خارجا على ملك مورخ او شراء مورخ من واحد غير ذي
 اليد فالسابق اولى * وان برهن احدهما على الشراء من زيد والاخر عليه
 من بكر وافق تاريخهما فهما سواء * وكذا لو وقت احدهما فقط * ولو رهن
 خارج على الشراء من شخص واخر على الهبة والقبض من غيره واخر
 على الارث من ابيه واخر على الصدقة والقرض من رابع فصى بينهم ارباعا
 * ولو برهن خارج على ملك مورخ وذواليد على ملك اقدم فهو اولى خلافا
 لمحمد في رواية * وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما ولو برهن خارج وذو يد
 على ملك مطاق ووقت احدهما فقط فالخارج اولى * وعند ابو يوسف دوالوف

اولى * ولو كان المدعى في ايديهما او في يد ثالث والمسئلة بحالها فهما سواء
 * وعند ابى يوسف الذي وقت اولى وعند محمد الذي اطلق اولى * وان برهن
 خارج وذو يد على التساج فذواليد اولى * وكذا لو برهن كل على تلقى الملك
 من آخر وعلى التساج عنده * ولو برهن احدهما على الملك المطلق والآخر
 على التساج فهو اولى وكذا لو كانا خارجين * ولو قضى بالتساج لذي اليد ثم
 برهن ثالث على التساج قضى له الا ان يعيد ذواليد رهائه كما لو برهن المقضى
 عليه بالملك المطلق على التساج يقبل ويقس القضاء * وكل سبب لا يتكرر فهو
 مثل التساج كسج ثياب لا تسج الامرة وكحب اللان واتخاذ الجن واللبد
 والمرعزى وحز الصوف * وما يتكرر بمنزلة الملك المطلق كسج الحر وكالبناء
 والعرس وزراعة البر والحوب * وما اشكل رجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل
 عليهم جعل كالمطلق * وان برهن خارج على ملك مطلق ودو يد على الشراء
 منه فهو اولى * وان برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولا تاريخ نهاترا
 وترك المال في يد ذي اليد وعند محمد يقضى للخارج * وان ارتخا في العقار بلا
 ذكر قبض وتاريخ الخارج اسبق قضى لذي اليد وعند محمد للخارج * وان اتسا
 قصا قضى لذي اليد اتفاقا * وان كان وقف ذي اليد اسبق قضى للخارج
 في الوجهين ولا ترجيح بكثره الشهود * وان ادعى احد خارجين نصف دار
 والاخر كليهما فالربع للاول * وعندهما الثلث والساقى للآخر * وان كانت
 في يدهما فكلها لمدعى الكل نصف بقضاء ونصف بلا قضاء * وان برهن خارجان
 على ساج دابة وارتخا قضى لمن وافق سها ما ربحه وان اشكل فاهما وان حالفهما
 بخلاف * وان برهن احد الخارجين على غصب شيء والاخر على وديعته استويا

فصل في التارخ بالايدي

لابس السوب اولى من الاخذ بكمه * والراكب احق من الاخذ باللبام
 * ومن في السرج احق من الرديف * وصاحب الحمل اولى بمن عاق كوره عليها
 * والراكب بلا سرج اوفيه سواء وكذا الخالس على البساط والمتعلق به ومن
 معه ثوب وطرفه مع آخر * والحائط لمن حدوعه عليه او اصل بنيانه اتصال
 تربيع لامن عليه مرادى بل الجاران فيه سواء وان كان لكل عليه ثلثة حدوع
 فينهما ولا ترجيح بالاكثر منها * وان كان لاحدهما ثلثة وللآخر اقل فهو

لصاحب الثلاثة وللاخر موضع خشبته ولو لاحدهما جذوع وللاخر اتصال
فلذى الاتصال وللاخر حق الوضع وقيل لذى الجدوع * وذو بيت من دار
كذى بيوت منها في حق ساحتها * ولو اذ عيارضا كل انها في يده وبرهنا
قضى بيدها * فان برهن احدها او كان لبن فيها او بنى او حضر قضى بيده
* في يده صى يعبر عن نفسه قال انا حر فلقول له وان قال انا عبد لعلان فهو
عبد لذى اليد وكذا من لا يعبر عن نفسه فلو اذ عى الحرية عند كبره لا يقبل بلا حجة

باب دعوى النسب

ولدت مبيعة لاقل من نصف سنة منذ بيعت فاذا عاه البايع فهو ابنة
وهي ام ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن وان اذ عاه المشتري مع دعوته او بعدها
* وكذا لو ادعاه بعد موت الام او عتقها ويرد حصته من الثمن في العتق وكل
الثمن في الموت وقالا حصته فيهما * ولو ادعاه بعد موته او عتقه ردت * ولو
ولدت لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين ان صدقه المشتري فالحكم كالأول
والا فلا يثبت وان لاكثر من سنتين لا يصح دعوته * فان صدقه المشتري ثبت
لسه وحمل على الكاح ولا يرد البيع ولا يعتق الولد * وان باع عبدا ولده عبده
ثم اذ عاه بعد بيع مشترية صححت دعوته وردت بيع مشترية * وكذا لو كاتبه المشتري
او كاتب امه او رهن او آجر او زوجها ثم كانت الدعوة صححت وقضت هذه
التصرفات * ولو باع احد توأمين ولد عنده فاعتقه مشترية ثم اذ عى البايع
الا حر ثبت لسهمانه وطلعت عتق المشتري * ومن في يده صبي لو قال هو ابن
زيد ثم قال هو ابى لا يكون اسه وان جحد زيد سوته وعندها يصح ان جحد
* ولو كان في يد مسلم ودمى فاذ عى المسلم رقه والكافر سوته فهو حر ابن الكافر
* ولو كان في يد زوحين فزعم انه ابنه من غيرها وزعمت انه ابنها من غيره
فهو ابنهما * ولو استولد مشتراته ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمته يوم
الحصومة فان مات الولد فلا شيء على ابيه وتركته له * وان قتله الاب عرم
قيمه وكذا ان قتله غيره فاخذ دينه ويرجع بقيته وبالمن على بايعه لا بالعقر

كتاب الاقرار

هو اقرار بحق لاخر على نفسه ولا يصح الا لعلوم * وحكمه طهورا المقر به
لا اشأؤه * فصح الاقرار بالحر للمسلم لا بطلاق وعتاق مكرها * وادا

أقر حر مكلف بحق معلوم أو مجهول كشيء وحق صح ولزمه بيان المجهول
بماله قيمة والقول قوله مع يمينه أن ادعى المقر له أكثر * وفي مال لا يصدق
في أقل من درهم * ومال عظيم نصاب مما بين به فضة أو غيرها * ومن الأبل
خسة وعشرون * ومن البر خسة أوسق * ومن غير مال الزكاة قيمة
النصاب * وأموال عظام ثلثة نصب ودرهم ثلثة * ودرهم كثيرة عشرة
وعندها نصاب * وكذا درهما درهم * وكذا كذا أحد عشر * وإن ثلث
فكذلك * وكذا وكذا أحد وعشرون * وإن ثلث زيد مائة * وإن ربع زيد
الف وكذا كل مكيل أو موزون وبشرك في عبد فهو نصف عند أبي يوسف
وعند محمد يؤمر بالبيان * وقوله على أو قبل أقرار بدين * فإن وصل به هو
وديعة صدق وإن فصل لا * وعندى أو معى أو فى بيتى أو فى صندوقى أو كىسى
أقرار بامانة * ولو قال لمن ادعى عليه العاثر بها أو استقدها أو اجلى بها أو قد
قضيتكها أو أبرأتى منها أو وهبتها لى أو تصدقت بها على أو احدثك بها فقد أقر
وبلا ضمير لا * ولو أقر بدين مؤجل وقال المقر له هو حال لزمه حالا وحلف
المقر له على الأجل * ولو قال على مائة ودرهم فالكل درهم * وكذا كل
ما يكال أو يوزن * ولو قال مائة وثوب أو مائة وثوبان لزمه تسير المائة * وإن
قال مائة وثلثة أثواب فالكل ثياب ولو أقر بتمر فى قوصرة لزمه أو بحاتم لزمه
الحلقة والفص * أو بسيف فالتصل والجف والحائل أو بحجلة فالكسوة
والعبدان * وإن بدانة فى اصطبل لزمه الدابة فقط وثوب فى متديل لزمه
وكذا ثوب فى ثوب * وإن بثوب فى عشرة أثواب لزمه ثوب واحد عند أبي
يوسف واحد عشر عند محمد * ولو قال على حصة فى حصة لزمه خمسة وإن نوى
الضرب ونية مع يلزم عشرة * وفى قوله على من درهم الى عشرة أو ما بين
درهم الى عشرة يلزمه تسعة وعندها عشرة * وإن قال له من دارى ما بين
هذا الحدار الى هذا الحدار فله ما بينهما فقط * وصح الأقرار بالحمل وحل
على الوصية من غيره * وللحمل أن بين سببا صالحا كارت أو وصية * فإن
ولدت حيا لأقل من نصف حول مذ أقر فله ما أقر به * وإن حين فلهما
وإن ميتا فاللموصى والمورث * وإن فسر بيع أو اقراض أو ابهم الأقرار لنا
* وإن أقر بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط

﴿ باب الاستثناء وما في معناه ﴾

صح استثناء بعض ما اقر به لو متصلا ولزمه باقيه وبطل استثناء الكل * وان اقر بشيئين واستثنى احدهما او احدهما وبعض الاخر بطل استثناءه خلافا لهما * وان استثنى بعض احدهما او بعض كل منهما صح اتفاقا * ولو استثنى كليا او وزنيا او عدديا متقاربا من دراهم صح بالقيمة خلافا لمحمد * ولو استثنى منها شاة او ثوبا او دارا بطل اتفاقا * ومن وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره * وكذا ان عاقبه بمشية من لا تعرف مشيته كالملائكة والجن * ولو اقر بدار واستثنى بناءها كما للمقر له * ولو قال بناؤها لي والعروة له كان كما قل * وفص الحاتم ونخل البستان كبنائها * وان قال له علي الف من ثمن عبد لم اقبضه فان عينه قيل للمقر له سلم وتسلم ان شئت وان لم يعينه لزمه الالف ولنا قوله لم اقبضه * ولو قال من ثمن حمر او خنزير لا يصدق وعندهما ان وصل صدق ولو قال من ثمن متاع او اقرضني وهي زيوف او نهرجة لزمه الحياض وقالوا يلزمه ما قال ان وصل * وان قال من غصب او وديعة وهي زيوف او نهرجة صدق * ولو قال ستوفة او رساص فان وصل صدق والا فلا * ولو قال غصبت ثوبا وجاء بمعب صدق * ولو قال علي الف الا انه يقص مائة صدق ان وصل والا لم الالف * ولو قال اخذت ملك الف وديعة فهلك وقال المقر له اخذتها غصبا صحت * ولو قال بدل اخذت اعطيتني لا يصح * ولو قال غصبت هذا الشيء من زيد لامل من عمرو فهو لزيد وعليه قيمته لعمرو * ولو قال هذا كان لي وديعة عندك فاخذته وقال الا خر هولي دفع اليه * وان قال آخرت فرسي او ثوبي هذا فلانا فركبه او لبسه ورداه علي او اعترته او اسكنته داري ثم ردها علي صدق * وعندهما القول للمأخوذ منه * ولو قال خاط ثوبي هذا فكذا ثم قبضته منه وادعاه الا خر فعلى هذا الخلاف في الصحيح * ولو قال اقبضت من فلان العاكات لي عليه او اقرضه الفاقم اخذتها منه وانكر فلان فالقول له * ولو قال ررع فلان هذا الررع اوى هذه الدار او غرس هذا الكرم لي استغنته فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر

﴿ باب اقرار المريض ﴾

دين صحته ومالهما في مرضه بسبب معرووف سواء * ويقدمان علي

ما اقر به في مرضه والكل مقدم على الارث * ولا يصح تخصيصه غرضاً بقضاء دينه
ولا اقراره لو ارثه الا ان يصدق به بقية الورثة * وان اقر لا جنبي صح ولو اساطط بماله
* وان اقر لا جنبي ثم اقر أنه ابنه ثبت نسه وبطل اقراره * ولو اقر لا جنبي ثم
تزوجها لا يبطل اقراره * ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت ولو وهبها ثم تزوجها فلا
رجوع * وان اقر بغلام مجهول النسب يولد مثله لثلاثه ابنة وصدة الغلام ثبت نسه
منه ولو مرضيها وشارك الورثة * وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة
والمولى وشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها
بالولد تصديق الزوج ايضاً او شهادة قابلة وصح تصديقهم بعد موت المقر
الا تصديق الزوج بعد موتها وعندها يصح ايضاً * وان اقر نسب غير
الولد كاخ وعم لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيداً * ومن مات
ابوه فاقراً باح شاركه في ارث ولا يثبت نسبه ولو كان لابيها الميت دين على
شخص فاقراً احدها قبض ابيه نصفه فالتصف الباقي للآخر ولا شيء للمقر

كتاب الصالح

هو عقد رفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار فالاول كالبيع ان وقع عن
مال بمال فثبت فيه الشفعة والرد باليب وخيار الرؤية والشرط * وتفسده جهالة
البذل لاجهالة المصالح عنه * وتشرط القدرة على تسليم البذل * وان استحق بعض
المصالح عنه او كله رجع بكل البذل او بعضه وان استحق بعض البذل او كله رجع بكل
المصالح عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعترا جارة فيشرط فيه التوقيت * ويبطل
بموت احدهما * والاخير ان معاوضة في حق المدعى وفداء العي وقطع المنازعة
في حق الآخر * فلا شفعة في دار صولح عنهما مع احدهما * وتجب في دار صولح
عليها * وما استحق من المدعى كلاً او بعضاً رد المدعى حصته من البذل ويرجع
بالخصومة فيه * وما استحق من البذل بعضاً او كلاً يرجع المدعى الى دعواه
في قدره وهلاك البذل قبل التسليم كاستحقاقه في الفصيلين * ولو صالح على
بعض دار يدعيها لا يصح * وحياته ان يزيد في البذل شيئاً او يبرأ عن دعوى الباقي

فصل

يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز الا على معلوم * ويجوز عن دعوى المال
والمنفعة والحناية في النفس وما دونها عمداً او خطأ * وعن دعوى الرق
وكان عتقا مال ولا ولاء عليه * ودعوى الزوج النكاح وكان حليماً ومحرم

عليه ديانة ان كان مبطلا * ولو صالحها بمال لتقر له بالكساح جاز * ولا يجوز
ان ادعته المرأة وقيل يجوز ولا عن دعوى الحدة * وان قتل عبد مأذون
رجلا عمدا وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلحه عن نفس عبده قتل رجلا
عمدا * وان صالح عن منصوب تلف باكثر من قيمته جاز * وقالا يبطل
الفضل ان كان لا يتغابن فيه * وان بعرض صحيح مطابقا اتفاقا وان اعتق موسر
عبدا مشتركا وصالح عن باقية باكثر من نصف قيمته بطل الفضل * وان بعرض
صحيح ويجوز صلح المدعي بمال يدفعه الى المنكر ليقر له * وبطل الصلح عن دم
عمد او على بعض دين يدعيه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه * وبطل ما
هو كبيع يلزم الوكيل * وان صالح فضولي ضمن البطل او اضاف الى ماله
او اشار الى عرض او نقد فلا اضافة او اطلاق وسلم صحيح وكان متبرعا * وان
اطلق ولم يسلم توقف * فان اجازته المدعي عليه جاز ولزمه البطل والابطال

باب الصلح في الدين

الصلح عما استحق بعقد المداينة على بعض جنسه اخذ لبعض حقه واسقاط
لباقية لا معاوضة * فلو صالح عن الف حال على مائة حالة او الف مؤجل
صحيح * وكذا عن الف جيباد على مائة زبوف * ولا يصح عن دراهم على
دماير مؤجلة او عن الف مؤجل على نصفه حالا او عن الف سود على نصفه
بيضا * ولو صالح عن الف درهم ومائة دينار على مائة درهم حالة او مؤجلة
صحيح * وان قال من له على آخر الف ادعها نصفه على انك برى من باقية
فجعل برى والا فلا يبرأ خلافا لابي يوسف رح * وان قال صالحتك على
نصفه على انك ان لم تدفع عدا النصف فالالف عليك لا يبرأ اذا لم يدفع اجماعا
* وان قال ابرأتك من نصفه على ان تعطيني نصفه غدا برى من نصفه اعطى او لم يعط
* وكذا لو قال ادع الى نصفه على انك برى من باقية ولم يوقت * ولو قال ان ادعيت
الى نصفه فانت برى او اذا ادعيت او متى ادعيت لا يصح الا راء وان ادعى * ومن قال
سرت الرب دينه لا اقر لك حتى تؤخره عني او تحط عني ففعل حار * وان اعلن لزمه الحال

فصل

ان صالح احد ربي الدين عن نصفه على ثوب فلتريكه ان يتبع المديون بنصفه
او يأخذ نصف الثوب الا ان يصح له المصالح ربع الدين * وان قبض شيئا

من الدين شريكه فيه واتباع الغريم بما بقي وان اشترى بنصيبه شيئا
ضمنه شريكه ربع الدين او اتبع الغريم * ومن ابرأ عن نصيبه او قاص الغريم
بدين سابق لا يضمن لشريكه * وان ابرأ عن البعض قسم الباقي على سهامه *
وان اجل نصيبه لا يصح خلافا لابي يوسف رح * وبطل صلح احد ربي سلم
عن نصيبه على مادفع خلافا له ايضا * وان اخرج الورثة احدهم عن عرض
او عقار بمال او عن احد التقدين بالآخر او عنهما بهما صح قل البدل او كثر
* وعن تقدين وغيرهما باحد التقدين لا يصح الا ان يكون المظني اكثر من
نصيبه من ذلك الجنس وان بعرض جاز مطلقا * وان في التركة دين على الناس
فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل الصلح * وان شرطوا براءة الغرماء من
نصيبه صح * وكذا ان قصروا حصته منه تبرعا او اقروضوه قدرها واهالهم به
على الغرماء وصالحوه عن غيره * وفي صحة الصلح عن تركة هي اعيان غير
معلومة على مكيل او موزون اختلاف والاصح الحواز ان علم انها غير المكيل
او الموزون اذا كانت كلها في يد البقية * وبطل الصلح والقسمة ان كان على
الميت دين مستغرق * وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قل قضائه
* ولو فعل قالوا يحجور والقسمة تحجور قياسا لاستحسانا * وقيل
القياس ان يوقف الكل والاستحسان ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي

﴿ كتاب المضاربة ﴾

هي شركة في الربح عمل من جانب وعمل من جانب * والمضارب امين * فاذا
تصرف فوكيل * فان ربح فشريك * وان خالف فخاص * وان شرط كل
الربح له فمستقرص * وان شرط لرب المال فمستضع * وان فسدت فاحير فله
اجر مثله ربح او لم يربح * ولا يزداد على ما شرط له عند اني يوسف خلافا
لحماد ولا يصح المال فيها ايضا * ولا تصح المضاربة الاعمال تصح به الشركة
* وان دفع عرضا وقال له واعمل في ثمنه مضاربة او قال اقض مالي على فلان
واعمل فيه مضاربة جازت ايضا * وشرط تسليم المال الى المضارب بلا يد
لرب المال فيه عاقدا كان او غير عاقد كالصغير اذا عقدها له ولله واحد الشريكين
اذا عقدها الاخر وكون الربح بينهما مشاعا فتفسد ان شرط لاحدهما عشرة
دراهم مثلا * وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسدها ومالا فلا * وبطل

الشرط كشرط الوضعية على المضارب * وللمضارب في مطلقها ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسافر ويبضع ويوضع ويرهن ويرتهن ويواجر ويستاجر ويحتال بالتمس على الايسر وغيره * ولو ابضع رب المال صح ولا تفسد به المضاربة وليس له ان يضارب الا باذن رب المال او بقوله له اعمل برأيك * ولا ان يقرض او يستدين او يهب او يتصدق الا بتصيص * فان شري بماله بزا وقصره او حمله بماله فهو متبرع * وان قيل له اعمل برأيك وله الحائط بماله * والصنع ان قيل له ذلك فلا يضمن به وبصير شريكا بما راد الصنع * وحصته له اذا بيع وحصة الثوب في المضاربة * وان قيدت بباد او ساعة او وقت او معامل معين فليس له ان يتجاوز كفاي الشركة فان تجاوز ضمن والربح له * فان قال له عامل اهل الكوفة او الصيارفة فعامل في الكوفة غير اهلها او صارف مع غير الصيارفة لا يكون محالها * وكذا لو قال اشتر في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتر في غير السوق * وان قال حذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها او خذ بالتصف فيها فهو تقييد بخلاف خذه واعمل به فيها * وللمضارب ان يبيع بنسئة ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار * وان باع بقدر ثم اخر صح اجماعا وله ان يادن لصد المضاربة في التجارة وليس له ان يزوجه عبدا او امة من مالهها ولا ان يشتري به من يعتق على رب المال فان شري كان له لاهها ولا ان يشتري من يعتق عايه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث ربح بعد الشراء عتق نصيبه ولا يضمن بل يسمى المعتق في نصيب رب المال * ولو اشترى المضارب بالتصف امة بآل وقيمتها الف فولدت ولدا يساوي الفا فاداه موسرا فصارت قيمته الفا ونصفه انسعاء رب المال في الف وربعه او اعتقه فاذا قض الف ضمن المذعي نصف قيمة الامة

﴿ باب المصارب يضارب ﴾

فان ضارب المصارب فلا ادن فلا ضمان ما لم يعمل الثاني في طاهر الرواية وهو قولهما * وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن بالعمل ايضا ما لم يربح وان كاتب الناية فاسدة فلا ضمان وان ربح وحيث ضمن فلرب المال تضمين ايهما شاء في المشهور وقيل على الخلاف في ابداع المودع * وان اذن له بالمضاربة عاين بالثلث وقد قيل له ما رزق الله بينا نصفان او فلي نصفه او ما فضل فنصفان

تخلف الربح لرب المال وثلاثة للثاني وسدسه للاول * وان دفع بالنصف فخصفه
 لرب المال ونصفه للثاني ولا شيء للاول * وان شرط للثاني الثلثين فكما شرط
 ويضمن الاول للثاني سدسا * وان قيل له ما رزقك الله او ما رحت بيننا نصفان
 فدفع بالثالث فلكل منهم ثلثه وان دفع بالنصف فللثاني نصف ولكل من الاول
 ورب المال ربع * ولو شرط لحدرب المال ثلثا ليعمل معه ولرب المال ثلثا لنفسه
 ثلثا صحت * وتبطل بموت احدهما وبلحاق رب المال مرتدا لا بلحاق المضارب
 * ولا ينزل بعرله ما لم يعلم به فان علم والمال عروص فله بيعها ولا يتصرف في ثمنها
 * وان كان قدما من جنس رأس المال لا يتصرف فيه وان من غير جنسه فله
 تبديله بحسنه استحسانا * ولو افترقا وفي المال دين على الماس لزمه الاقتصاء
 ان كان ربح والا فلا * ويوكل المالك به وكذا سائر الوكلاء * والبيع
 والسمار يجبران عابه * وماهلك من مال المضاربة صرف الى الربح اولا
 فان زاد على الربح لا يضمن المضارب * فان اقتسماه وفسخت ثم عقدت فهلك
 المال او بعه لا يتراد ان الربح * وان اقتسماه من غير فسح يتراداه حتى يتم
 رأس المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم يبق فالايمان على المضارب

فصل

ولا يفتق المضارب من مالها في مصره او في مصر آخذة دارا ولا في العادة فان
 سافر فطعامه ونسراجه في مالها بالمعروف وكذا كسوته وركوبه شراء واستيجارا
 وكذا احرة خادمه وقراس ينام عليه وغسل ثيابه والذهب في موضع يحتاج
 فيه اليه وضمن ما كان رائدا على العادة * وفقته في مصره من ماله كاللدواء
 * ويرد ما بقي من كسوة وغيرها اذا قدم الى رأس المال * وما دون السفر
 كسوق المعصر ان امكه ان يغدو ويبقى في اهله والا فكالسفر * وليس
 للمستبضع الاتفاق من مالها * ويؤخذ ما وفقه المضارب من الربح اولا وما فصل
 قسم * وان سافر بماله ومال المضاربة او بمالين لرجلين اتفق بالحصص وان باع
 متاع المضاربة مراوحة حسب ما وفقه عليه من حمل ونحوه لانفقة نفسه
 * ولو اشترى مضارب بالنصف ماله المضاربة نزا وماعه بالعين واشترى بهما
 عبد افصاعا في يده قبل نقدهما نزع المضارب ريعهما والمالك الباقي وربح العبد
 للمضارب وباقيه للمضاربة ورأس المال الصان وحسابه ولا يبيعه مراوحة الا

على القين * فلو بيع بأربعة آلاف فحصة المضاربة ثلاثة آلاف والربح منها
خمسائة بينهما * ولو اشترى رب المال عبداً بخمسمائة وباعه من المضارب بألف
لا يبيعه مرابحة الا على خمسمائة * ولو اشترى مضارب بالنصف بالمضاربة
عبداً يعدل القين فقتل رجلاً خطأ فربح الفداء عليه وباقية على المالك واذا
فدياً خرج عن المضاربة ويخدم المضارب يوماً والمالك ثلاثة أيام * ولو اشترى
بألف المضاربة عبداً وهلك الألف قبل فدية دفع المالك الثمن ثم وثم * وجميع
مادفع رأس المال * ولو كان مع المضارب العان فقال دفعت الى الفاء وربحت
الفاء وقال المالك بل دفعت اليك الألفين فالقول للمضارب ولو اختلفا مع
ذلك في قدر الربح فللمالك * ولو قال من معه الف قدر ربح فيها هي مضاربة
زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول لزيد * وكذا لو قال ذواليد هي قرص
وقال زيد بضاعة او ودعة او مضاربة * ولو قال المضارب اطلقت وقال
المالك عينت نوعاً فالقول للمضارب * ولو ادعى كل نوعاً فللمالك

كتاب الودعة

الإيداع تسليط المالك غيره على حفظ ماله * والودعة ما يترك عند الأمين
للمحفظ وهي امانة فلا تضمن بالهلاك * وللمودع ان يحفظها بنفسه وعياله
* وله السفر بها عند عدم الهوى والخوف خلافاً لهما فيما له حل وموثة
* فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا حاق الحرق والسرقة فدفعها الى حارسه
او الى سفينة اخرى * فان طلبها ربهما نجسها وهو قادر على تسليمها صار
عامساً * وكذا لو حمله اياها وان اقر بعه بخلاف حملها عند غيره * وان
حفظها بماله بحيث لا يتميز فان نجسها ضمن * واقتطع حق المالك منها في المايع
وغيره عند الامام وعندهما في غير المايع للمالك ان يشركه ان شاء وكذا في المايع
عند محمد وعند أبي يوسف يصير الاقل تابعاً للاكثر فيه * وان يغير
حسبها كبر وشعر وزيت بشيرح ضمن واقتطع حق المالك احماء * وان
اختلفت بلائعه اشتركا احماء * وان تعدى فيها مان كان ثوباً فلبسه او دابة
فركبها او عبداً فاستخدمه ضمن * فان ازال التعدى زال الصمان بخلاف المستعير
والمستأجر * وكذا لو اودعها ثم استردّها وان اراهى بعضها فهلك الباقي ضمن قدر
ما اتفق فقط * وان ردت مثله وخلط بالباقي ضمن الجميع * ولو تصرف فيها فربح

يتصدق به وعند أبي يوسف يطيب له * وإن أودع اثنين من واحد شيئا لا يدفع إلى
أحدهما حصته بنية الآخر خلافا لهما * وإن أودع عند اثنين ما يقسم اقتساما
وحفظ كل حصته * فإن دفع أحدهما إلى الآخر ضمن الدافع لا القابض وعندهما
لكل حفظ الكل باذن الآخر * وإن مما لا يقسم حفظه أحدهما باذن الآخر اجماعا
* وإن نهى عن دفعها إلى عياله فدفع إلى من له منه بدت ضمن * وإن إلى من لا بد له
منه كدفع الدابة إلى عبده ونهى بحفظه النساء إلى زوجته لا يضمن * وإن أمر
بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في غيره منها لا يضمن إلا أن كان فيه خلل
ظاهر * وإن أمر بحفظها في دار فحفظ في غيرها ضمن * ولو أودع المودع فهلك
ضمن الأول فقط وعندهما ضمن إياشاء وإن ضمن الثاني رجع على الأول لا بالعكس
* ولو أودع الغاصب ضمن إياشاء اجماعا * ولو أودع عند عبد شيئا فآتاه
ضمنه بعد عتقه * وإن عند صبي قاتله فلا ضمان أصلا وقال أبو يوسف
يضمنان للحال * وإن دفع العبد الوديعة إلى مثله فهاكت ضمن الأول بعد
العتق وعند أبي يوسف رحمه الله ضمن أيهما شاء للحال وعند محمد رحمه الله
أن ضمن الأول فبعد العتق وإن ضمن الثاني فالحال * ومن معه الف
فادعى كل من اثنين إيداعها عنده فكل لهما فهي لهما وضمن لهما مثلها

كتاب العارية

هي تملك منفعة بلا بدل ولا تكون إلا فيما ينفع به مع بقاء عيبه * وإطارة المكيل
والموزون والمعدود قرص إلا أن عين انتفاعا يمكن رد العين بعده وتصح باعرتك
ومنحك وإطاعتك أرضي وحملك على دأبي وأخدمتك عبدي إذا لم يرد بذلك
الهيئة * وداري لك سكي أو عمرى سكي والمعير الرجوع فيها متى شاء ولو
هاكت بلا تمت فلا ضمان * ولا توحى ولا ترهن كالوديعة فإن آجرها فلت
ضمن أيهما شاء * فإن ضمن المؤجر لا يرجع على أحد وإن ضمن المستأجر رجع
على المؤجر إن لم يعلم أنه عارية * وله أن يعير ما لا يختلف باختلاف المستعمل
كالحمل على الدابة لا ما يختلف كالركوب إن عين مستعملا وإن يعين لم جار أيضا
إن لم يتعين فإن تعين لا يجوز * فلو ركب هو ليس له أركاب غيره وإن أركب غيره
فليس له أن يركب هو * وإن قيدت بنوع أو وقت أو بهما ضمن بالخلاف إلى شرط
فقط * وإن أطلق فيها فله الاستصاع متى نوع شاء في أى وقت شاء

* وتصح اعادة الارض للنساء والغرس وله ان يرجع متى شاء ويكلفه قلعهما ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت ورجع قبله كره له ذلك وضمن ما نقص بالقلع * وقيل يضمن قيمته ويملكه * والمستعير قلعها بلا تضمين ان لم تنقص الارض به كثيرا وعند ذلك الخيار للمالك * وان اعارها للزراع لا تؤخذ حتى ينصد وقتهم لا * واجرة رد المستعار والمستأجر والوديعة والرهن والمنصوب على المستعير والمؤجر والمودع والمرتهن والعاسف * وادارة المستعير الدابة الى اصطبل ربها والعبد والتوب الى دار مالكة برى بخلاف العصب والوديعة * وان رد المستعير الدابة مع عبده او احيره مشاهرة او مساهنة برى * وكذا ان رد هامة اجير ربها او عبده يقوم على الدابة او لا * بخلاف الاجني والاجير مياومة ورد شي فليس الى دار مالكة * ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطعمني ارضك لا اعصمتي خلافا لهما

كتاب الهبة

هي تملك عين بلا عوض * وتصح بايجاب وقبول وتم بالقص الكامل * فان قضى في المجلس بلا اذن صح وعبده لا بد من الاذن * وتعقد بوهبت ومحب واعطيت واطعمتك هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعمرتك هذا الشيء وجعلته لك عمري وداري لك هبة تسكها وبيتها في حملتك على هذه الدابة * وان قال داري لك هبة سكي او سكي هبة او سكي سكي او سكي صدقة او صدقة عارية او عارية هبة عارية ونصح هبة مشاع لا تحمل القسمة لاما اجتماعها فان قسم وسلم صح * ولا تصح هبة دفين في رز ودهن في سمس وسمس في لبن وان ملخص او استخرج وسلم * وهبة لبن في صرع وحرف على عجم ونخل وررع في ارض وعمر في محل كهبة المشاع * وهبة سى هو في يد الموهوب له تم بلا تحديد قبض * وهبة الاب لطفله تم بالعقد ان كان الموهوب في يد الاب او في يد مودعه لا ان كان في يد عاص او متاع ببيع فاسدا او متعب والصدقة في ذلك كالهبة * والام كالأب عند عيته عينة مقطعة او موته وعدم وصيه ان كان الطفل في عياله وكذا كل من يعول الطفل * وهبة الاخني له تم فقصه لو عاقلا وقبض ابيه او جدته او وصي احدها او امه ان في حجرها او اجني يريه او قبض زوج الطفلة لها ولو مع حصرة الاب بعد الرفاف لاقله * وصح هبة اثنين لواحد دارا لا عكسه خلافا لهما * وصح تسديق عشرة على فقيرين وهبتها لهما * ولا تصح ان لغنيين خلافا لهما

﴿باب الرجوع فيها﴾

صح الرجوع فيها كلا او بعضها ويكره * ويتمتع منه حروف (دمع خزقة) فالدال
 الريادة المتصلة كالبناء والغرس والسمن لا المتفصلة * والميم موت احد العاقدين
 * والعين العوض المضاف اليها اذا قبض نحو خذ هذا عوضا عن هبتك او بدلا
 عنها او في مقابلتها ولو كان من اجني فلوم يضاف فالكل ان يرجع فيها وهب
 * والهاء الخروج عن ملك الموهوب له * والزاي الزوجية وقت الهبة فله الرجوع
 لو وهب ثم نكح لا لو وهب ثم ابان * والقاف القراءة فلارجع فيها وهب لذي
 رحم محرم * والهاء هلاك الموهوب * والقول فيه قول الموهوب له وفي
 الزيادة قول الواهب * ولو عوض فاستحق نصف الهبة رجع بنصف العوض
 * وان استحق نصف العوض لا يرجع بشيء حتى يرد باقيه * وان استحق الكل
 رجع بالكل فيهما * ولو عوض عن نصفها فله ان يرجع بما لم يعوض ولو خرج
 نصفها من ملكه فله ان يرجع بما لم يخرج * ولا يصح الرجوع الا بتراس او بحكم
 قاض * فلو اعتق الموهوب له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم فقد ولو منعه فهلك
 لا يضمن وهو مع احدهما فسخ من الاصل لاهبة من الموهوب له فلا يشترط
 قبضه * وصح في المشاع وان تلف الموهوب فاستحق فضمن الموهوب له لا يرجع
 على واهبه * والهبة شرط العوض هبة انتهاء * فشرط القبض في العوضين ومنعها
 الشيوع في احدهما بيع انتهاء ثبت الشفعة وحيار العيب والسرط والرؤية في كل منهما

﴿فصل﴾

ومن وهب امة الا حائها او على ان يردّها عليه او يعتقها او يستولدها
 صحت الهبة وبطل الاستثناء والسرط * وكذا لو وهب دارا على ان يردّها
 عليه بعضها او يعوّضه شيئا منها ولو در الحلم ثم وهبها فالهبة باطلة بخلاف مالو
 اعتقه ثم وهبها * ومن قال لمديونه اذا جاء غدا فالدين لك او فانت بريء منه او ان
 ادين الى نصفه فالباقي لك او فانت بريء منه فهو باطل * والعمرى جائزة للمعمر
 حال حياته ولورثته بعده وهي ان يجعل داره له مدة عمره فادامات ردت اليه
 * والرقبي باطلة وعند ابي يوسف تصح كالعمرى * وهي ان يقول ان مت قبلك
 فلك وان مت فلي فلي * فان قبضها كانت عارية في يده * والصدقة كالهبة لا تصح
 بدون القبض ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو لعي ولا في الهبة لمقير * ولو قال

جميع مالي او ما املكه لفلان فهو هبة * وان قال ما ينسب الي او ما يعرف بي فاقرار

كتاب الاجارات *

هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما صلح ثمنا صلح اجرة وتفسد بالشروط * ويثبت فيها خيار الشرط والرؤية والعيب وتقال وتفسخ * والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح مدة معلومة اية مدة كانت * وفي الوقف يتع شرط الواقف فان لم يشترط فالقنوى ان لا يزداد في الاراضي على ثلث سنين وفي غيرها على سنة * وتارة تعلم بذكر العمل كصنع الثوب وخطاطه وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة * وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع كذا * والاجرة لا تستحق بالعقد بل بالتجديد او شرطه او باستيفاء المعقود عليه او التمكن منه فتجب لو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة * وتسقط بالنصب بقدر فوت التمكن * ولرب الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم * ولرب الدابة لكل مرحلة * وللقصار والحياط بعد الفراغ من عمله وان عمل في بيت المستاجر * وللحياز بعد اخراج الحيز فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده فلا ان في بيت المستاجر ولا ضمان * وقالوا ان شاء المستاجر ضمنه مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمنه الحيز وله الاجر * وللطباخ للوليمة بعد العرف ولضارب اللبن بعد اقامته وقالوا بعد تشريحه * ومن عمله اثر في العين كصاع وقصار يقصر بالنشاء والبيض فله حبسها للاحر فان حبسها فصاعت فلا ضمان ولا اجر له وقالوا ان شاء المالك ضمنه معبونا وله الاحر او غير مصوغ ولا اجر * ومن لا اثر لعمله فيها كالحمل والملاح وغسل الثوب ليس له حبسها بخلاف راد الآبى * واذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا * ومن استأجره رحل ليحج ببعاله فوجد بعضهم قد مات فأتى عن بقى فله اجره بحسابه * وان استوجره لا يصل طعام الى زيد فوجدته ميتا فرتة فلا اجر له * وكذا لو استوجره لا يصل كتاب اليه فرتة ملوته وقال محمد له اجر ذهابه هنا ولو تركه هناك فله اجر الذهاب اجماعا

باب ما يجوز من الاحارة وما لا يجوز *

وصح استئجار الدار والحائوت وان لم يذكر ما يعمل فيه * وله ان يعمل كل شيء سوى ما يوهن النساء كالخدة اداة القنارة والبلح * واستئجار الارض للزرع ان ين ما يزرع او قال على ان يزرع منشاء وللنساء والعرس واذا انقضت

المدة لزمه ان يقلعها ويسلمها فارغة الا ان يفرم الموجر قيمة ذلك . قلوها
برضى صاحبه * وان كانت الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه ايضا او يرضى
تركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والرطوبة كالشجر والزرع يترك
باجر المثل الى ان يدرك واستيجار الدابة للركوب والحمل والثوب للبس فان
اطلق فله ان يركب ويلبس من شاء فاذا ركب او لبس هو او اركب او لبس
غيره تعين فلا يستعمله غيره * وان قيد براكب او لبس فخالصه من * وكذا
كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف به فتقيده هدر * فلو شرط سكي
واحد جار ان يسكن غيره * وان سمي ما يحمل على الدابة نوعا وقدر ككر
ر فله حمل مثله او احد كالشعير والسمسم لا ما هو اصر كالمليح * وان سمي
قدرا من القطر فليس له ان يحمل مثل وريه حديدا وان زاد على ماسمي
فقطبت ضمن قدر الريادة ان كانت تطبق ما حملها والافكل القيمة * وفي
الارداف يضمن النصف ولا عبء بالثقل وان كبجها او ضربها فقطبت ضمن
حلافا لهما فيما هو معتاد * وان تجاوز بها مكانا سماء ضمن ولا يبرأ بردها الى
ماسماء وان استأجرها ذهانا واياها في الاصح * وان رجع سرج الحمار واسرجه
تأيسرجه مثله لا يضمن وان اسرجه او اوكفه بما لا يسرح او لا يوكفه به
مثله ضمن * وكذا ان اوكفه بما يوكفه به مثله وقال يضمن قدر ما زاد وزنه
على السرح فقط * وان سلك الحمل طريقا غير ما عبته المالك بما يسلكه الناس
فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت الطريقان * وان تفاوتا او كان لا يسلكه الناس
او حمله في البحر فلف ضمن * وان بلغ فله الاجر وان عين زرع ر فررع رطة
ضمن ما نقصت الارض والا اجر عليه * وان امر بخياطة الثوب فيصا فحاطه
قاء حبر المالك بين تضمن قيمته وبين اخذ القماء ودفع اخر مثله لا يزاد على
ماسمي * وكذا لو امر بقباء فحاطه سر او يل في الاصح وقيل يضمنه هابلا حيار

باب الاجارة الفاسدة

يجب فيها اجر المثل لا يزاد على المسمى * ومن استأجر دارا كل شهر بكذا
صح العقد في شهر فقط الا ان يسمى حملة الشهور وكل شهر سكن منه ساعة صح
فيه وسقط حق الفسخ وطاهر الروابة بقاؤه في الليلة الاولى ويومها * وان آجرها
سنة بكذا صح وان لم يبين قسط كل شهر * واشتداء المدة ماسمي والا فوقت

العقد فان كان حين يهل تعتبر بالاهلة والافبا لا يام * وعند محمد رح الاول بالايام
والباقي بالاهلة وابويوسف معه في رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة *
ويجوز اخذ اجرة الحمام والحجام لاحد اجرة عسب التيس * ولا على الطاعات
كالاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه * والمعاصي كالغناء والنوح والملاهي
* ويفتي اليوم بالحواز على الامامة وتعليم القرآن والفقه * ويجبر المستأجر على
دفع ماسى ويحبس به وعلى دفع الحلوة المرسومة * ولا تصح اجارة المشاع الا
من الشريك وعندها تصح مطلقا * وان آجر دارا من رجلين صح اتفاقا *
ويجوز استيجار الظئر باجر معلوم وكذا بطعامها وكسوتها خلافا لهما وعليها
غسل الصبي وغسل ثيابه واصلاح طعامه ودهنه لا ثمن شيء منها بل هو واجرها
على من نفقته عليه فان ارضعته في المدة بلبن شاة او غدته بطعام فلا اجر لها
ولزوحها وطئها لا في بيت المستأجر * وله فسحها ان لم تكن رضاه ان كان
نكاحه طاهرا لان اقرت به * ولا هل الطفل فسحها ان مرصت او حلت
* وفسد استيجار حايك ليسح له عزلا بنصفه او حمار ليحمل عليه طعاما قهيز
منه او ثور ليطحس له برّا قهيز من دقيقه ويجب احر المثل في الكل لا يجاوز
المسمى * وان استأجره ليحبزله اليوم قهيزا بدرهم فسد خلافا لهما ولو قال
في اليوم صح اتفاقا * وان استأجر ارضا على ان يكرتها ويزرعها او يسقيها
ويزرعها صح وعلى ان يثيبها او يكرى لهما او يسرقها لا يصح وكذا الاستيجار
للزراعة لزراعة والركوب ركوب والسكى سكى واللبس لباس * وان استأجر
شريكة او حماره لحمل طعام هو لهما لا يلزم الاجر كراهن استأجر الرهن
من المرتهن * وان استأجر ارضا ولم يذكر أنه يزرعها او لم يبين ما يزرعها
لا يصح ان لم يعم فان زرعها ومضى الاجل عاد صحيحا وله المسمى * وان استأجر
حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل المعتاد وفق لا يصح فان باع مكة فله
المسمى * وان اختصا قلا الزرع والحمل نقضت الاجارة للفساد

فصل

الاحير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاخر حتى يعمل كالسماع
والقصار والمتاع في يده امانة لا يضمن ان هلك وان شرط ضمانه يفي * وعندها
يضمن ان امكن التحرر منه كالغصب والسرقة شلالي ما لا يمكن كالموت والحريق

العالم والمد والمكابر * ويضمن ما تلف بعلمه اتفاقا كتخريق الثوب من دقه
وزلق الحمال واقطاع الحبل الذي يشد به المكاري وغرق السفينة من مدتها
لكن لا يضمن به الآدمي من غرق في السفينة او سقط من الدابة * ولا يضمن
فصاد ولا نزاع لم يجاوز المعتاد * ولو انكسردن في طريق الفرات فللمالك
ان يضمنه قيمته في مكان حمله ولا اجر اوى مكان كسره وله الاخر بحسابه
* والاجر الخاص من يعمل لواحد ويسمى اجير واحد ويستحق الاجر بتسليم
هذه مدته * كمن استوحر للخدمة سنة او لرمي الغنم ولا يضمن ما تلف في يده
او بعمله * وصح ترديد الاجر بين اثنين مختلفين وايهما وجد لزم مسمى له
نحو ان خطه فارسيا فدرهم او روميا فدرهمين وان صبغته بعصر فبدرهم
او رعه ان فبدرهمين وان سكنت هذه فدرهم في الشهر او هذه فبدرهمين
وان ركبها الى الكوفة فبدرهم او الى واسط فبدرهمين وكذا يصح لو رد دين
ثلاثة لا ين اربعة * ولو قال ان خطه اليوم فدرهم او عدا فنصفه فحاطه اليوم
فله الدرهم وان خاطه غدا فله اجر الثل لا يجاوز نصف درهم * وقالوا الشرطان
حائزان ولو قال ان سكنت هذا الحانوت عطارا فدرهم او حدة ادا فبدرهمين جار
حلالها * وكذا الحلال لو قال ان ذهب بهذه الدابة الى الحيرة فدرهم
وان حاورها الى القادسية فبدرهمين * او قال ان حملت عليها الى الحيرة كرشعير
فبدرهم وان حملت كرشعير فبدرهمين * ولا يسافر بعد استأجره للخدمة بلا
اشراطه ولو استأجر عبدا محجورا فعلم واحدا الاخر لا يسترده منه ولو آجر
العبد المصوب نفسه فاكل عاصه احره لا يضمن حلالها * وما وحده سيده
احذه وقبض العبد احره صحيح * ولو آجر عدة هدين الشهرين شهرا باربعة
وسهر الخمسة صح والاول باربعة * ولو استأجر عدا فابق او مرض فادعى وجوده
اول المدة والمولى وحوده قبل الاجار ساعة حكم الحال فان كان حاصرا ونجحا
مدق المولى والا فالمستأجر * وكذا الاختلاف في اقطاع ماء الرحي وحر يانه ولو
قال رب الثوب امرتك ان تصعه احر فصعته اصغر وقال الصانع امرتني بما صنعت
مدق رب الثوب * وكذا الاختلاف في القميص والقساء فان حلف صم الصانع
قيمة ثوب غير معمول ولا احر او احد الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى
* وان قال رب الثوب عمام لي لا احر وقال الصانع ما اجر فالقول لرب الثوب

وعند أبي يوسف للصانع ان كان حريفاً وعند محمد للصانع ان كان معروفاً بعمله بالاجر

﴿ باب فسخ الاجارة ﴾

تفسخ بعيب فوت النفع كخراب الدار واقتطاع ماء الارض او الرحي او اخل به كمرض العبد ودبر الدابة فلو استقع به ميباً او ازال الموجر عيه سقط خياره وتفسخ بالعدو وهو المعجز عن المعنى على موجب العقد الا يتحمل ضرر غير مستحق به كقلع سن سكين وجعه بعد ما استوجره له * وطبيع لوليمة ماتت عروسها بعد الاستيجار للطبخ لها او اختلعت * وكذا لو استأجر دكاناً ليتجر فذهب ماله * او آجر شيئاً فلزمه دين لا يجد قضاءه الا ان يثمن ما آجره ولو باقراره او استأجر عبداً للخدمة في المصر او مطلقاً فسافر * او اكرى دابة للسفر ثم بداله منه * ولو بدا للمكاري منه فليس بعذر * ولو مرخص فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل * ولو استأجر خياط يعمل لنفسه عبداً يخيط له قافلس فهو عذر بخلاف خياط يخيط بالاجر وبخلاف تركه الخياطة ليعمل في الصرف وبخلاف بيع ما آجره * ولو استأجر دكاناً لعمل الخياطة فتركه لعمل آخر فعذر * وكذا لو استأجر عقاراً ثم اراد السفر * وتفسخ بموت احد العاقدين عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا كالو كيل والوصى ومتولى الوقف

﴿ مسائل مشورة ﴾

ولو احرق حصاد ارض مستأجرة او مستعارة فاحرق شيء في ارض غيره لا يضمن ان كانت الريح هادئة وان مضطربة سمس * ولو اقعده خياط او صانع في حانوته من يطرح عاييه العمل بالنصف صبح * وكذا لو استأجر حملاً يحمل عاييه محلاً وراكين الى مكة وله المحمل المعتاد وان شاهد الجمال المحمل فهو اجود * وان استأجره لمحمل راد فاكل منه فله ردة عوضه * ولو قال لعاصب داره فرغها والا فاحرها كل شهر كذا فلم يفرغ فعليه المسمى فان حجد العاصب ملكه او لم يحجد لكن قال لا اريدها بالآخر فلا وان رهن على ملكه بعد حجده * ومن آجر ما استأجره ما كثر يصدق بالفصل * وتصح الاجارة مضافة وكذا فسحها والمرارعة والمعاملة والمصاربة والوكالة والكفالة والائساء والوصبة والقضاء والامارة والطلاق والعق والوقف * لا البيع واجارته وفسحه والقسمة والسركة والهبة والتكاح والرجعة والصلح عن مال وبراء الدين

كتاب المكاتب

الكتابة تحرير المملوك يدا في الحال ورقبة في المال * فمن كاتب مملوكه ولو صغيرا يعقل بمال حال او مؤجل او منجم فقبل صح * وكذا لو قال جعلت عليك العاتق تؤديه نجبوما او لها كذا وآخرها كذا فاذا اذيت فان حر وان عجزت فقبل * ولو قال اذا اذيت الى الف كل شهر مائة فان حر فهو تعليق وقيل مكاتبه * واذا صحت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه فان اتلف ماله ضمنه * وكذا ان وطئ المكاتبه او جنى عليها او على ولدها * وان كاتبه على قيمته فسدت فان اذاه عتق وكذا نفسد لو كاتبه على عين لغيره تعين بالتعين او على مائة ويرد عليه عبدا غير معين * وعند ابى يوسف تجوز وتقسم المائة على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قسط العبد والباقي بدل الكتابة * وان كاتب المسلم بحمر او خنزير فسد فان اذاه عتق ولزمه قيمة نفسه * والكتابة على ميتة او دم باطلة فلا يعتق باداء المسمى ونجب القيمة في الفاسدة ولا تنقص عن المسمى وتزاد عليه * وصح على حيوان ذكر حنسه لا وصفه ولزم الوسط او قيمته * وصح كتابة كافر عبده الكافر بحمر * وقد روى اسلم فالسيد قيمتها وعتق باداء عينها

من باب تصرف المكاتب

له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه ويزوج امته ويكاتب عبده فان اذى بعد عتق الاول فولأؤمله وان قله فالسيد وليس له ان يتزوج بلا اذن ولا يهب ولو بعوص ولا يصدق الا بيسير * ولا يكفل ولا يقرض ولا يعتق ولو بمال * ولا يزوج عبده ولا يبيعه من نفسه * والاب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب * ولا يملك المأذون شيئا من ذلك * وعند ابى يوسف له تزويج امته وعلى هذا الخلاف المتعارف والشريك * وان استرى المكاتب قريبا ولادا دخل في كسائه * ولو اشترى ذارحم محرم غير الوالد لا يدخل خلافا لهما * وان استرى ام ولده مع ولدها دخل الولد في الكتابة * ولا تناع الام وان لم يكن معها جار بيعها خلافا لهما وولده من امته يدخل في كسائه وكسبه له * ولو تزوج امته من عبده ثم كاتبهما فولد يدخل الولد في كتابة الام وكسبه لهما * ولو مكح مكاتب بالادى امرأة زعمت انها حرة فولدت فاستحقت فولدها عبدا وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه * وان وطئ المكاتب امه بملك بغير اذن سيده

فاستحقت اخذ منه عقرها في الحال * وكذا ان شراها فاسدا فوطئها فرددت * وان وطئها بشكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثله المأذون في التجارة

(فصل)

واذا ولدت المكاتبه من مولاهما معب على الكتابة او عجزت نفسها وهي ام ولده
واذا مضت على الكتابة احدث منه عقرها وان مات المولى عتقت وسقط عنها
البدل * وان ماتت وتركت مالا اديت منه كتابتها وما بقي ميراث لابنها *
ولا يثبت نسب من تلده بعده بلا دعوة بل هو مثلها في الحكم * وان كاتب
مدبره او ام ولده صح فان مات عتقت مجانا * والمدبر يسعى في بدل كتابته
او ثلثي قيمته ان كان معسرا * وعند ابى يوسف يسعى في الاقل من السدل
او من ثلثي قيمته * وعند محمد ربح يسعى في الاقل من ثلثي البدل او من ثلثي
القيمة * وان دبر مكاتبه صح ومضى عليها او عجز عنه وصار مدبرا فان مضى
عليها مات سيده معسرا يسعى في ثلثي البدل او ثلثي قيمته * وعندها يسعى
في الاقل من ثلثي كل منهما * وان اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة
وان كوتب على الف مؤجل فصالح على نصفه حالا صح * وان مات مريض
كاتب عدا قيمته الف على العين الى سنة ولا مال له غيره ولم يجر الورثة اذى
العد ثلثي البدل حالا والباقي الى اجله او رد رقيقا * وعند محمد يؤذى ثلثي
قيمته للحال والباقي الى اجله او برد رقيقا * وان كاتبه على الف وقيمته الفان
ولم يحيزوا اذى ثلثي القيمة للحال او رد الى الرق اهساا ومثلها البيع *
وان كاتب حر عن عدا الف واذا عتق ولا رجع به عاقبه وان قل
العد فهو مكاتب وان كاتب عدا عن نفسه وعن آخر عتق فقل صح وقول
الفائب وردته لمو * واؤخذ الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ العائب بذى
وايهما اذى احمر المولى على القول وعتقا ولا رجع احدهما على الآخر * وكذا
لو كاتبهما معا ولا يعتق احدهما ماداء حصته بخلاف مالوكا بالانبي * ولو عجز
احدهما ثم اذى الآخر الكل عتقا * وان كاتب امه عنها وعن صغير بن لها حاز
واى اذى احمر المولى على القول وعتقوا ولا يرجع على غيره

(باب كتابة العد المشترك)

ولو ادن احد الشريكين في عبده للآخر ان يكاتب حصته منه بالف ويقتبس البدل

ففضل وقبض البعوض فمجزز المكاتب فالمقبوض للقصاص خاصة وقال بينهما
 * امة لرجلين كاتبها فانت بولد فاذ عام احدها ثم انت بآ حرقا عام الآ حر
 فمجززت فهي ام ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن الثاني
 تمام عقرها وقيمة الولد وهو ابنه وايهما دفع العقر اليها قبل المحر حاز * وعندها
 لا يثبت نسب الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كامه ويضمن تمام العقر
 ويضمن الاول نصف قيمتها مكاتبه عند ابي يوسف رح * والاقل منه
 ومن نصف مانق من البذل عند محمد * ولو لم يظا الثاني بل دبرها فمجززت بطل
 التدبير وهي ام ولد الاول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها
 * ولو اعتقها احدها موسرا فمجززت ضمن المعتق نصف قيمتها ويرجع به
 عليها خلافا لهما وان لم تمجز فلا ضمان * وعندها يضمن الموسر ونجب السعاية
 في المعسر * ولو در احد الشريكين ثم اءتق الآخر موسرا ضمنه المدبر
 او استسعى العبد او اعتقه * وان عكسا فالمدبر يعتق او يستسعى * وعندها
 ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا او معسرا وعتق الآخر * وان اعتق
 الاول ضمن لو موسرا او استسعى العبد لو معسرا وتدبر الآخر لغو

باب العجز والموت

اذا عجز المكاتب عن نعم فان رجي له حصول مال لا يحل الحاكم منعجزه
 ويمهل يومين او ثلثة والا عجزه وفسح الكتابة ان طاب سيده او عجزه
 سيده رصاء * وعند ابي يوسف لا يعجزه ما لم يتوال عليه ضمان
 * وادا عجز عادت احكام رقه وما في يده لمولاه ويحل له ولو كان اصله من صدقة
 * وان مات عن ولاء لا تفسخ وتؤدي بدلها من ماله ويحكم بعقه في آخر حره
 من حياته ويورث مانق من ماله ويعتق اولاده الذين شراهم او ولدوا في كتابته
 او كوتبوا معه تبعا او قصدا * وان لم يترك ولاء وله ولد في كتابته سعى على
 نحوه فاذا ادى حكم بعقه وعتق ابيه قل موته * والولد المشتري اما ان
 يؤدي حالا او يرد في الرق وعندها هو كالاول * وان مات المكاتب وترك
 ولدا من حرته وديبا على الناس فيه ولاء على الولد فمضى نارش الخناية على
 عاقلة الام لا يكون قضاء بعجز المكاتب * وان اختصم موالى الام والاب في
 ولائه فقضى به موالى الام فهو قضاء بعجزه * ولو حصى عند فكاكه سيده حاهلا

بجنايته فعجز دفع او فدى * وكذا لو جنى المكاتب فعجز قبل القضاء به ولو بعد ما قضى عليه فهو دين يباع فيه * ولا تنسخ الكتابة بموت السيد ويؤدى البذل الى ورثته على نجومه فان اعتقه بعضهم لا يتخذ وان اعتقوه كلهم عتق مجاما

﴿ كتاب الولاء ﴾

الولاء لمن اعتق ولو بتدبير او استيلاء او كتابة او وصية او ملك قريب ولغا شرطه لغيره اوسائبة * ومن اعتق حاملا من زوج قن فولدت لاقل من نصف سنة فولاء الولد له لا ينتقل عنه ابدا * وكذا لو ولدت توأمين احدهما لاقل من نصفها وان ولدت لاكثر من ذلك فولأؤه ايضا لكن ان اعتق الاب حره الى مواله ولا يرجع الاولون عليهم لما عقلوا عنه قبل الحر * ولو تزوج عجمي له مولى موالاة اولا معتقة فولدت منه فولاء الولد لمواليها وعنداني يوسف حكمه حكم ابيه * والمعتق مقدم على ذوى الارحام مؤخر عن العصة السبية * فان مات السيد ثم المعتق فارثه لاقرب عصة سيده فيكون لاسه دون ابيه لو احتمل * وعند انى يوسف لايه السدس والباقي للابن وعند استواء القرب تستوى القسمة * وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتن او كاتب من كاتب الحديث

﴿ فصل ﴾

ولاء الموالاة وسببه العقد فلو اسلم عجمي على يد رجل ووالاه على ان يرثه ويعقل عنه او الى غير من اسلم على يده صح ان لم يكن معتقا * وعقله عليه وارثه ان لم يكن له وارث وهو مؤخر عن ذوى الارحام ومالم يعقل عنه فله ان يسخه قولا يحضره وقولا مع غيبته بان ينقل عنه الى غيره * وبعد ان عقله او عن ولده لا يسخه هو ولا ولده * وللا على ايصال يبرأ عن ولأته محصره * ولو اسلمت امرأة ووالب او اقرب الموالاة فولدت مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك وتبعها فيه خلافا لهما

﴿ كتاب الاكراه ﴾

هو فعل يوقعه الانسان بغيره يفوت به رضاه او هسد اختياره مع بقاء اهله * وشرطه قدرة المكره على اقباع ما هتده ساطانا كان او امرا وحوو المكره وقوع ذلك وكونه تمتعا قبله عن فعل ما اكره عليه لحقه او لحق آخر او لحق الشرع وكون المكره متلفا نفسا او عصوا او موحبا عما يعدم الرضاء * فلو اكره على بيع او شراء او اجارة او اقرار قتل او صرب شديد او حبس مديد حبر بين

الفسخ والامضاء ويملكه المشتري ملكا فاسدا ان قبضه * فلو اعتق صح اعتاقه
ولزمه قيمته وقبض الثمن او تسليم المبيع طوعا اجازة لاقصاهما كرها ولا دفع
الهبة طوعا بعدما اكره عليها * وان هلك المبيع في يد مشترعه مكره لزمه قيمته
وللبايع تضمين اى شاء من المكره والمشتري * فان ضمن المكره رجع على المشتري
بقيمته وان ضمن المشتري بعدما تداولته البياعات هذكل سراء وقع بعد شرائه
لما وقع قبله * وان اجاز عقدا منها حاز ما قبله ايضا وله استرداده اذا فسخ لو
باقيا * وضرب سوط وحبس يوم ليس باكره الا قيمن يستضربه لكونه ذامنصب
وان اكره على اكل مينة اودم او لحم خنزير او شرب خمر بضرب او حبس
او قيد لا يحل التناول وان قتل او قطع عضو حل ويأثم بضره على التلف ان
علم الا لاحتكاك المحمصة * وان اكره على الكفر او سب النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم بقتل او قطع عضو رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويوجر
بالصر على التلف ولا رخصة بغيرها * وان اكره على اتلاف مال مسلم باحدها
رخص له والصمان على المكره * او على قتله او قطع عضوه لا يرخص فان
فعل فالقصاص على المكره فقط * وعند انى يوسف لا قصاص على احد
* ولو اكره على ان يرتدى من حل فعل قديته على عاقلة المكره
* وعند انى يوسف في ماله وعند محمد عليه القصاص * ولو اكره قتل على
ترد او اقتحام نار او ماء وكل مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر وقالا يلزمه
الصبر * ولو وقعت نار في سفينة ان صبر احترق وان اتقى نفسه غرق فله
الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه النيات * وان اكره على طلاق او اعتاق
او توكيل بهما ففعل فقد ويرجع بقيمة العبد على المكره * وكذا نصف المهر
لو كان الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعده * وصح بمن المكره ويدرء
وطهاره ولا يرجع بما غرم بسبب ذلك ورجعته وايلأؤه وفيه فيه واسلامه
لكن لا قتل فيه لو ارتدت * ولا يصح اراؤه ولا ردته فلاتين بها امرأته
فان ادّعت نحق ما اظهره وادّعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق * ولو اكره
على الرنا ففعل حدة ما لم يكرهه سلطان وعندها لاحد عليه وه يفتي

﴿ كتاب المحرم ﴾

هو منع هاد تصرف قولى واسبابه الصبر والخنون والرق * فلا يصح

تصرف سبي او عبد بلا اذن ولي او سيد * ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم وهو يعتقه فوليّه مخير بين ان يبيّزه او يفسخه * ومن اتلف منهم شيئاً فعليه ضمانه * ولا يصح طلاق الصبي والمجنون ولا اعتاقهما ولا اقرارهما * وصح طلاق العبد واقراره في حق نفسه لا في حق سيده * فلو اقرت مال لرمه بعدتقه وان بحد او قود لرمه في الحال * ولا يحجر على السفية وان كان منذراً * ومن بلغ غير رشيد لا يسلم اليه ماله ما لم يبلغ سنه حساً وعشرين * فاذا بلغها دفع اليه وان لم يونس رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ * وعندهما يحجر على السفية ولا يدفع اليه ماله ما لم يونس رشده ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينقد وان فيه مصلحة اجازة الحاكم وان اعتق نهد وسعى العبد في قيمته * وان در صبح فان مات قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبراً * ويصح تزوجه بمهر المثل وان سعى اكثر بطالت الزيادة * وتخرج زكاة مال السفية وينفق عليه وعلى من تلزمه نفقته * ويدفع القاضي قدر الزكاة اليه ليؤذي بنفسه ويوكل عليه اميناً الى ان تؤد بها فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من عمرة واحدة وتدفع نفقته الى ثمة ينفق عليه في الطريق لا اليه * ونصح منه الوصية في القرب واثواب الخير من الثلث * ويحجر على المفتي الماجن والطبيب الحاهل والمكاري الفليس اتفاقاً * ولا يحجر على فاسق ومغل اذا كان مصلحاً لماله ولا على مديون * ولا يبيع القاضي ماله فيه بل يحدسه اذا حتى يبيعه هو نفسه فان كان ماله من حسن دينه اداء الحاكم منه * ويبيع احد التقدين بالآخر استحساناً وعندهما يحجر عليه ان طاب غرماءه ويمنع من التصرف والاقرار * ويبيع الحاكم ماله ان امتنع ويقسمه بين غرمائه بالخصص وان اقرت حال حجره لرمه بعد قضاء ديونه لا في الحال * وينفق من مال المفلس عليه وعلى من تلزمه نفقته والقوى على قولهما في سعي ماله لا امتناعه * وتناع القود ثم العروص ثم العقار ويترك له دست من ثياب يده وقيل دستان * ومن افلس وعنده متاع رحل شراه منه قرب المتاع اسوة العرماء فيه

فصل

بحكم ملوع العلام بالاحتلام او الانزال او الاحمال * وسلوغ الحارية بالحيص

أو الاحتلام أو الحل * فإن لم يوجد شيء من ذلك فإذا تم له ثمان عشرة سنة
ولها سبع عشرة سنة وعندها إذا تم خمس عشرة سنة وعندها إذا تم خمس عشرة
سنة فيهما وهو رواية عن الإمام وبه يفتي * وأدنى مدته له اثنتي عشرة سنة
ولها تسع سنين * وإذا راحقا وقلا قد بلغنا صدقا وكانا كالبالغ حكما

﴿ كتاب المأذون ﴾

الأذن فك الحجر واسقاط الحق ثم يتصرف العبد بأهليته فلا تلم سيده
عهده ولا يتوقت * فلو أذن له يوما فهو مأذون دائما إلى أن يحجر عليه
ولا يخص * فإذا أذن في نوع من التجارة كان مأذونا في سائر الأنواع ويثبت
صريحها ودلالة بأن يرى عبده يبيع ويشترى فسكت شراء كان البيع للمولى أو غيره
بأمره أو بغير أمره صحيحا أو فاسدا * وللمأذون إذا عاها لأشراء شيء بعينه
أو طعام الأكل أو ثياب الكسوة أن يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسلم ويقبل
السلم ويرهن ويرتهن ويزارع ويشترى بذرا يزرعه ويشارك عناما ويستأجر
ويوحر ولو نفسه ويعتارب ويدفع المال مضاربة ويصنع ويعير ويقر بدين
ووديعة ونصب * ولو باع أو اشترى بمن فاحش جار خلافا لهما * ولو حان
في مرض موته صبح من جميع المال أن لم يكن عليه دين وأن كان فمن جميع ما بقى
وأن لم يبق أدنى المشتري جميع المحانة أو رد المبيع * وله أن يضيف معاملة ويحط
من الثمن يعيب ويأذن لرقيقه في التجارة * لا أن يتروح أو يزوح عبده وكذا
أمنه خلافا لأبي يوسف رح * ولا أن يكتب أو يعتق ولو بمال أو قرص
أو يهب ولو بعوس أو يهدي إلا اليسير من الطعام والمحجور لا يهدي اليسير
أيضا * وعن أبي يوسف إذا دفع المولى إلى المحجور قوت يومه فدعا بعض
رفقائه للأكل معه فلا بأس به بخلاف ما لو دفع إليه قوت شهر * تناولوا ولا بأس
بالمرأة أن تتصدق من بيت زوجها باليسير كالرعيص ونحوه * ومال المأذون
من الدين نسب تجارة أو ما في معاها كبيع وشراء وإجارة واستئجار وعصب
وححد أمانة وعقراة شراها فوطئها فاستحق يعاق رفته فيباع أن لم يهده
المولى ويقسم ثمنه * وما في يده من كسبه بالخص سواء كسبه قبل الدين
أو بعده أو أتاها وما بقى عليه يطالب به بعد غنقه وما أحده سيده * قبل الدين
لا يسترد * وله أحد غلة مثله مع وجود الدين والرائد عليها للعمراء * ويحجر

المأذون ان ابقى او ملت سيده او جن مطبقا او لحق بدار الحرب مرتدًا او حاجر
عليه وعلم به أكثر اهل سوقه * والامة ان استولدها لان دبرها ويضمن
القيمة للغريم فيهما واقرارہ بعد الحجر بدين او بان مافي يده امانة او غصب
بحييج حلاقا لهما * وان استغرق دينه رقبته ومافي يده لا يملك سيده مافي يده
* فلو اعتق عبدا مافي يده لا يصح وعندها يملك فيصح عتقه وان لم يستغرق
صح اتفاقا ويصح بيعه من سيده بمثل القيمة لاناقل وبيع سيده منه بمثلها
لأكثر * فلو باع أكثر يحط الزائد او ينقش البيع فان سلم سيده اليه المبيع قبل
نقل الثمن سقط الثمن وله ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه * ويضمن السيد باعتاقه
المأذون مديونا الاقل من قيمته ومن الدين ومازاد من دينه على قيمته طوالب
به معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وعيه مشترية فللغرماء اجازة بيعه
واخذ ثمنه او تصمين اى شأوا من السيد او من المشتري قيمته فان ضمنوا
السيد ثم رد عليه ببيع رجع عليهم بالقيمة وعاد حرمهم في العبد وان باعه
واعلم بكونه مديونا فللغرماء رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل
ولا عجابة في البيع فلا * فان غاب الباع فالمشتري ليس خصما لهم ان انكر الدين *
وعند ابي يوسف رح هو خصم ويقضى لهم بالدين * ومن قال انا عبد فلان
واشتري وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يباع في الدين ما لم يقر سيده باده

فصل في

نصرف الصبي ان نفع كالاسلام وقول الهمة والصدقة صح بلا اذن *
وان صر كالطلاق والاعتاق فلا ولو نادى وان احتملها كايبيع والسراء
صح بالاذن لا بدونه * فاذا اذن للصبي في التجارة ابواه حده عند
عدمه او وصى احدهما او القاضي فحكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل
كون البيع سالما للملك والسراء حالاله * فلو اقر بمافي يده من كسبه
اوارنه صح والمعتوه بمنزلة الصبي * وصح اذن الوصي او القاضي لعبد اليام

كتاب العتق

هو ازالة اليد المحقة باثبات اليد المعالة فاستخدام العبد وحمل الدابة غصب لا
الجلوس على البساط وحكمه الاثم لمن علم ووجوب رد عيه في مكان غصه ان
كانت باقية والصمان لو هلك في المثل كالكيلي والورني والعددي المتقارب يجب

مثله فان اقطع المثل تجب قيمته يوم الحصومة وعند ابي يوسف رح يوم النصب
وعند محمد يوم الاقطاع وفي القيمي كالمعدى المتفاوت والبر المخلوط بالشعير
تجب قيمته يوم النصب اجماعا * فان ادعى الهلاك حبس حتى يعلم انه لو كان
باقيا لظهره ثم يقضى عليه بالبدل * والنصب انما هو فيما ينقل فلو نصب عقارا
فهلك في يده لا يضمن خلافا لمحمد وما نقص منه بفضله كسكناء وزرعه ضمنه
ويأخذ رأس ماله ويتصدق بالفضل وعند ابي يوسف لا يتصدق به * وكذا
لو استغل العبد المنصوب فقضه الاستغلال او آخر المستعار ونقص يضمن
التقصير وما فصل من الغلة والاجرة تصدق به خلافا له * وان تصرف
في النصب او الوديعة فربح وما يتعين بالتعيين تصدق بالربح خلافا له ايضا
وان كانا لا يتعينان فان اشار اليهما ونقدهما فكذلك * وان اشار الى غيرها
ونقدها او اشار اليهما وقد غيرها او اطلق ونقدها طاب له الربح اتفاقا
قيل وبه يفتى والمختار انه لا يطيب مطلقا * ولو اشترى بالمال النصب
او الوديعة جارية تعدل الالفين فوهما او طعاما فأكله لا يتصدق بشيء

﴿ فصل ﴾

وان غير مانع صبه فرال اسمه وعظم مسافه صمته وملكه ولا يحل استغائه به
قبل اداء الضمان كشاة ذبحها وطبخها او نواها او قطعها * وبرطحنه او ررعه
ودقيق خزه * وغنث او ريتون عصره وقطن غزله وغرل لسجه وحديد
جمله سيفا وصهر حمله آنية وساحة اولبة بنى عليها * وان حمل الفضة
او الذهب دراهم او دنانير او آنية لا يملكه وهو لمالكه بلا شيء وعندها يملكه
العاصب وعليه مثله * فان ذبح الشاة فالمالك ان شاء طرحها عليه وصمته قيمتها
او احدها وصمته نقضاتها * وكذا لو قطع يدها او قطع طرف دابة غير مأكولة
او حرق الثوب حرقا فاحشا يفوت بعض العين وبعض نفعه وفي يسير نقضه
ولم يفوت شيئا من النفع يضمن نقضاته * ومن خي في ارض غيره او عرس امر
بالقلع والرد وان كانت تنقص بالملع فالمالك ان يضمن له قيمتهما مأمورا
بإلحهما فتقوم الارض بلا شجر او ساء وتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن
الفضل * وان صنع الثوب احمر او اصفر اولت السويق بضمنه فالمالك
ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ايض ومنل سويقه او احدها وضمن ما اراد

الصبيغ والسمن * وان صبغه اسودضته قيمته ابيض او اخذه بلا رد شيء لانه
قص * وعندها الاسود كغيره وهو اختلاف زمان

(فصل)

وان غيب ما غصبه وصم قيمته ملكه مستندا الى وقت الغصب * وتسلم له
الاكساب دون الاولاد * والقول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يبرهن مالكة
على الريادة * فان طهر وقيمتها اكثر وقد ضمنه بقول المالك او برهانه
او بالتكول فهو للغاصب ولا خيار للمالك * وان ضمنه بقوله فالمالك ان شاء
امضى الضمان او اخذه ورد عوصه * ولورهن كل من المالك والغاصب على
الهلاك عند الآحر فية الغاصب اولى خلافا لابي يوسف * ومن غصب
عدا قاعه فضمنه فقد بيعه وان اعتقه فضمه لا ينفذ عنه * وروايد المغصوب
غير مضمونه ما لم يتعد فيها او يعمها بعد طاب المالك اياها سواء كانت متصلة
كالخس والسمن او منفصلة كالولد والثرثرة * وان غصب الحارثة بالولدادة في يد
العاصب ضمن نقصانها ويحجر قيمه الولد او بالعره ان وفت * ولورني نامة
غصبها فردتها حاملا فولدت ذات بها ضمن قيمتها يوم علوفها بخلاف الحرة
وعندها لا يصح في الامة ايضا * ولوردها تخومه ذاب لا يصح * وكذا
لورب عده فردتها فحلل ذاب منه * ولا يصح مافع ماعنه سواء سكه
او عسله الا في الوصف * ولا حرم المسلم او حنزيه بالانلاف وصم
القبضه فيها لو كانا لدمي * وان ائلف دمي حرم دمي ضمن مثلها * ولا حصار بالانلاف
الميتة ولولدمي ولا ناكلاف مبرول السمسم عمدا ولولم يامحه * وان غصب حرم
مسلم فحللها بما لا قيمة له احدها المالك بلا شيء فلو ائلفها الغاصب ضمنها لا لو ائلف
* وان حال بالقاء ماح ملكها ولا شيء عليه وعندها آخذها المالك ان شاء ويرد
قدر وزن الماح من الحل * فلو ائلفها العاصب لا يصح خلافا لهما * وان
حللها بالقاء حل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام وكذا عند محمد ان تحلل
من ساعتها والا فالحل بينهما على قدر ملكهما * وان غصب حله يمينه فدبمه بمالا
قيمة له احده المالك بلا شيء فلو ائلفه العاصب ضمن قيمته مدبوعا وقبل طاهرا
عبر مدبوع * وان دبمه بماله فدية يا حده المالك ويرد ما اراد الدعي بان يقوم
مدبوعا ودكيا غير مدبوع ويرد فضل ما بينهما * والغاصب ان يجبره حتى

يستوفي حقه وان تلفه لا يضمن * وعندها يضمنه مذبوحا الا قدر ما زاد الدبح
ولو تلف لا يضمن اتفاقا * ومن كسر لمسلم بربطا او طيلا او من مارا اودعا او اراق
له سكر او منصفه ضمن قيمته لغيره * ويصح بيع هذه الاشياء وقالا
لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى * ومن غصب مدبرة فماتت في يده ضمن
قيمتها ولو ام ولد فلا ضمان خلافا لهما * ولو شق الزق لاراقة الخمر لا يضمنه
عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا ضمان على من حل قيد عبد غيره او رباط دابة
او فتح احد طبائها او قصص طير فذهب خلافا لمحمد في الدابة والطير ولا على من
سعى الى سلطان بمن يؤديه ولا يندفع الا بالنسي او عن يهسوق ولا يمتنع
سفيه * ولا على من قال لسلطان قد يعرم وقد لا يعرم ان فلانا وجد مالا
فعرمه شيئا وان كان عادة ان يعرم البتة ضمن * وكذا لو سعى بغير حق
عند محمد جراه وبه يفتي * ولو اطعم الخاص المعصوب مالكة برى وان لم يعلمه

﴿ كتاب الشفعة ﴾

هي تملك العقار على مشتريه بما قام عليه حبرا وشح بعد البيع وتستقر بالاسهاد
وتملك بالاحد ههنا او رضاء * وانما شح للحايط في نفس المبيع فان لم يكن
او سلم للحايط في حق المبيع كالسرب والطريق الخاصين كنهر لا يجري فيه
السفن وطريق لا يبعد ثم للحجار الملاصق ولو ناله في سكة اخرى * ومن له
حدود على حائطها او سركه في خشبة عليه حار وان في هس الحداد فشارك
وهي على تعدد الرؤس لا السهام * فاذا علم الشفع المبيع يشهد في محاسن علمه
انه بطلانها ويسمى طلب موافقه ثم يشهد عند العقار او على المشتري او على البائع
ان كان المبيع في يده فقبول اسرى فلان هذه الدار وقد كسب طالت الشفعة
وانا اطلتها الآن فاشهدوا على ذلك ويسمى طلب تقرير واسهاد ثم يطلب
عد قاص فيقول اسرى فلان دار كذا واما سفيها سبب كذا فمره بالتسليم الى
ويسمى طلب خصومه وتمليك ولا يبطل الشفعة بناحية مطلقا في طاهر الرواية
وعليه الفتوى * وقيل يفتي بقول محمد انه ان اخره شهرا فلا عذر بطلت
* واذا ادعى السراء وطلب الشفعة سال القاضي المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع به
او بكل عن الحلف على العلم بملكه او رهن المبيع سألته عن السراء فان اقر به
او بكل عن العلم انه ما سأل او ما يدعى تحقق عليه هذه الشفعة * او رهن المبيع

قضى له بها * ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى فإذا قضى له لازم احضاره
* وللمشتري حبس الدار لقبضه ولا تبطل شفيعته بتأخير الثمن بعدما امر
بإدائه * وللشفيع ان يحاصم البايع ان كان المبيع في يده ولا يسمع القاضي
الينة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضرته ويقضى بالشفعة على البايع
ويجمل العهدة عليه * والوكيل بالشراء خصم للشفيع مالم يسلم الى
الموكل * وللشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه

فصل في

وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري * وان رهنا فالشفيع
وعند ابي يوسف للمشتري * وان ادعى المشتري ثمنه والبايع اقل منه اخذه
الشفيع بما قال البايع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكسا فعند القبض
يعتبر قول المشتري وقبالة يتحالفان واية بكل اعترق قول صاحبه * وان حلما
فسح البيع ويأخذه الشفيع بما قال البايع * وان حط عن المشتري بعض الثمن يأخذ
الشفيع بالباقي وان حط الكل يأخذ بالكل وان حط النصف ثم النصف يأخذ
بالنصف الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا تدرم الشفيع الزيادة * وادا
كان الثمن مثلاً لرم الشفيع مثله وان قيما بقيمته * وان كان مؤحلاً اخذ
بثمن حال او يطالب في الحال و يأخذ بعد مضي الاحل ولا يجعل ما على
المشتري لو اخذ الشفيع بالحال * ولو سكت عن الطالب ليحل الاحل بطلب
شفيعته خلافاً لابي يوسف * ولو اشترى دمي بخر او حرير فأخذه الشفيع الدمي
بمثل الحر وقمة الحرير والمسلم بالقمة فيهما * ولو اشترى او عرس
احدهما الشفيع بالثمن وقيمتها مقلوعين كما في الغصب او كلف المشتري قاعهما
* ولو استحققت بعد ما نى الشفيع او عرس رجع على المشتري بالثمن فقط
* وان حط الشجر او اهدم البناء عند المشتري يأخذها الشفيع بكل الثمن
ان شاء وان هدم المشتري البناء يأخذ الشفيع العرصة محصتها وليس له اخذ النقص
* وان شري المشتري الارض مع شجر ممر او غير ممر قائم في يده احدها
الشفيع مع الثمر فيهما * فان حذم المشتري فليس للشفيع اخذه ويأخذ ما سواه
الحصة في الاول وبكل الثمن في الثاني

باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب وما يبطلها

أما تجب الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض هو مال وإن لم تمكن قسمته كرحى
وحمام وبئر * فلا تجب في أرض وفلك وبناء وشجر يباع بدون الأرض ولا
في أرث وصدقة وهبة بلا عوض مشروط وما بيع بخيار البائع أو يباع فاسدا
مالم يسقط حق المسخ ولا فيما قسم بين الشركاء أو جعل اجرة أو بدل خلع
أو عتق أو صلح عن دم عمد أو مهر وإن قول ببعضه مال * وعندهما تجب
في حصة المسال * ولا فيما صولح عنه ما نكار أو سكوت وتجب فيما صولح عايه
بأحدهما ولا فيما سامت شفعته ثم ردت بخيار رؤية أو شرط أو بخيار غيب بقضاء وما
ردت به بلا قضاء أو بالاقالة تجب فيه * وتجب في العلو وحده وفي السفلى بسببه وفيما
بيع بخيار المشتري وإن بيعت دار بجنب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار
بأيهما أو مشتريا وتكون اجارة من المشتري ولشفيع الأولى أخذها منه لاخذ الثانية
* وإن بيعت دار بجنب المبيعة فاسدا فشفيعها البائع إن بيعت قبل قبض المشتري
فإذا قبض بعد الحكم له بها لا تبطل وإن بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري
* فإن استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت شفيعته وإن بعد الحكم
بقيت الثانية على ملكه * والمسلم والذمي في الشفعة سواء * وكذا الحر والعبد المأذون
والمكاتب ولو في مبيع السيد كالعكس

فصل

وتبطل الشفعة بتسليم الكل أو البعض ولو من الوكيل وبترك طلب الموائبة
أو التقرير وبالصلح عن الشفعة على عوض وعليه رده * وكذا لو باع شفعته مال
وكذا لو قال للمحيرة اخنارني باله أو قال الغني لامرأته ذلك فاحتسارته بطل
خيارها ولا يحج العوض * وتبطل ببيع ما يشفع به قبل الحكم له بها وبموت
الشفيع لا بموت المشتري * ولا شفعة لمن باع أو اشبع له أو ضمن الدرك أو ساوم
المشتري بيعا أو اجارة وتجب لمن ابتاع أو اتبع له * ولو قيل للشفيع أيها بيعت
باله فسلم ثم إن أيها بيعت باقل أو بكيل أو ورنى أو عددي منقارب قيمته اله
أو أكر فله الشفعة * ولو إن أيها بيع بعرض قيمته اله أو بد ماير قيمتها
اله فلا ولو قيل له المشتري فلا إن سلم فإن اله غيره فله الشفعة ولو إن اله هو
مع غيره فله الشفعة في حصة الغير * ولو بلغه بيع النصف فسلم فظهر بيع الكل

قوله الشفعة * وان باعها الاذراعا من طول جانب الشفع فلا شفعة له * وان شري
منها سهما بثن تم شري باقيةا فالشفعة في السهم فقط * وان ابتاعها بثن ثم
دفع عنه ثوبا اخذها الشفع بالثن لا بقيمة الثوب * ولا تكرر الحيلة في اسقاطها عند
ابي يوسف وبه يفتي قبل وجوبها * وعند محمد تكررة وللشفيع اخذ حصة
بعض المشترين لاحصة بعض البايعين * وللجار اخذ بعض مشاع بيع فقسم
وان وقع في غير جانبه * وللعبد المأذون المديون الشفعة في مبيع سيده وبالعكس
* وصح تسليم الاب والوصي شفعة الصغير خلافا لمحمد فيما بيع بقيته او اقل
وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغافل فيه

كتاب القسمة

هي جمع نصيب شايح في معين وتشتمل على الافرار والمبادلة * والافراز
اغلب في التليسات فيأخذ الشريك حظه منها حال غيبة صاحبه * ولو
اشترى فاقسماء فلكل ان يبيع حصته مرابحة بحصة ثمنه * والمبادلة اغلب
في غيرها فلا يأخذه ولا يبيع مرابحة بعد الشراء والقسمة ويجبر عاينها فيه بطلب
الشريك في متحد الجنس لافي غيره * ويدب للقاضي نصب قاسم ورقه من بيت
المال ليقيم بلا اجر فان لم يفعل ينصب قاسما يقسم باجر يقدره له القاضي وهو
على عدد الرؤس وعندها على قدر السهام * واجرة الكيل والوزن على قدر
السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة وان لها فعلى الخلاف * ويجب كونه عدلا اميا
طالما بالقسمة * ولا يجبر الناس على قاسم واحد * ولا يترك القسام لبشر كوا
وصح الاقسام ما قسمهم بلا امر القاضي * ويقسم على الصبي وليه او وصيه فان لم
يكن فلا بد من امر القاضي * ولا يقسم عقار بين الورثة باقرارهم ما لم يرهنوا
على الموت وعدد الورثة وعندها يقسم وغير العقار يقسم اجماعا وكذا العار
المشترى والمذكور مطلق ملكه * وان برهنا ان العقار في ايديهما لا يقسم حتى
يرهنانه لهما * ولو رهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم
وارث غائب اوصى قسم ونصب وكيل او وصى ليقبض حصة الغائب او الذي
* ولو كان العقار في يد الغائب او شيء منه اوفى يد مودعه او في يد الصغير لا يقسم
* وكذا لو حصر وارث واحد او كانوا مشترين وغائب احدهم * واذا اسفح
كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم لطلب احدهم وان نفر رالك

لا يقسم الا برضاهم * وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع
لا بطلب الآخر هو الاصح * ويقسم العروض من جنس واحد ولا يقسم الجنسين
بعضهما في بعض ولا الجواهر ولا الحمام ولا البئر ولا الرحى ولا الثوب الواحد
ولا الحائط بين دارين الا برضاهم وكذا الرقيق خلافا لهما * والدور في مصر
واحد يقسم كل على حدة * وقالا ان كان الاصلح قسمة بعضها في بعض
جاز * وفي مصرين يقسم لكل على حدة اتفاقا * وكذا دار وضعة
اودار وحانوت والبيوت في محلة واحدة او في محلات تحوز قسمة بعضها
في بعض * والمنازل المتلاصقة كاليوت والمتباعدة كالدور

(فصل)

ويبنى للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعدله ويذكره وقوم بآءه ويقرز كل نصيب
بطريقه وشربه ويلقب الا نصباء بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقرع
قالاول لمن خرج اسمه او لا والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا
ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم * فان وقع مسيل او طريق
لا حدهم في نصيب آخر ولم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن والافسحت
* ويقسم سهمين من العلو سهم من السفل وعند ابي يوسف سهمي سهم وعند
محمد يقسم بالقسمة وعليه القنوى * فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى
ان بعض نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الا بحجة وقيل شهادة القاسمين فيها
حلافا لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بعضه حلف حصه * وان قال قبل ان يقر
بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم الى وكذبه الاخذ تحالفا وفسحت * ولو ادعى
نمنا لا ينعز كالحج الا اذا كانت القسمة هضاء والغن فاحش تفسح * ولو
استحق بعض معين من نصيب البعض لا تفسح ويرجع فسطه في حظ شريكه
وكذا في الشائع وعند ابي يوسف تفسح وفي بعض مشاع في الكل تفسخ اجماعا
* ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت محبط ففسح * وكذا لو غير محبط الا
اذا بقي بلا قسمة ما يبيع به * ولو ابرأ الغرماء او اذاه الورثة من مالهم لا تنقض مطلقا

(فصل)

وتجوز المهادة ويحجر عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا او هذا
علوها وهذا سفليها وفي بيت صغير يسكنه هذا شهرا وهذا شهرا وله الاجارة

والخذ الغلة في نوبته وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما وفي عبيدين يخدم
احدهما احدهما والآخر الآخر * ولو اتفقا على ان تقة كل عبد على من
يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة * وفي دارين يسكن هذا هذه وهذا الاخرى
ولا يجوز ذلك في دابة او دابتين الا بتراضيهما خلافا لهما * ويجوز في استغلال
دار او دارين هذا هذه وهذا الاخرى لافي استغلال عبد او دابة * وما راد
في نوبة احدهما في الدار الواحدة مشترك لافي الدارين وفي استغلال عبيدين هذا
هذا وهذا الآخر لا يجوز خلافا لهما وعلى هذا الدابتان ولا تجوز في ثمر شجر
اول بن غنم واولادها وتجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل مختلفي
المنفعة ولا تبطل المهايأة بموت احدهما ولا بموت لهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت

كتاب المزارعة

هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندها جائزة وبه يفتي قال
الحصيري وابو حنيفة هو الذي قرع هذه المسائل على اصوله لعلمه ان الناس
لا يأخذون بقوله * ويشترط فيها صلاحية الارض للزرع واهلية العاقدين
وتعيين المدة ورب البذر وجنسه ونصيب الآخر والتحلية بين الارض
والعامل والشركة في الخارج * فتفسد ان شرط لاحدهما قفزان معينة او ما
يخرج من موضع معين كالمذايبات والسواقي او ان يرفع قدر البذر او الخارج
ويقسم ما يبقى او ان يكون التبن لاحدهما والحب للآخر او يكون الحب بينهما
والتبن لغير رب البذر او يكون التبن بينهما والحب لاحدهما * وان شرط
كون الحب بينهما والتبن لرب البذر او شرط رفع العشر صحت * وان لم يتعرض
للتبن فهو بينهما وقيل لرب البذر * واجر الحصاد والرفاع والدوس والذرية
عليهما بالخصص * فان شرط على العامل قسدت وعن ابي يوسف انه يصح
وهو الاصح وعليه الفتوى * وشرطه على رب الارض مفسد اتفاقا * وما قبل
الادراك كالسقي والحفظ فهو على المزارع وان لم يشترط واذا كان البذر
والارض لاحدهما والعمل والبقر للآخر او الارض لاحدهما والبقية
للآخر او العمل لاحدهما والبقية للآخر صحت * وان كانت الارض والبقر
لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت * وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما
والارض والعمل للآخر او البذر لاحدهما والباقي للآخر * واذا صحت
فالخارج على الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل * ومن ابي عن المضي

بعد العقد اجبر الا رب البذر * وان فسدت فالتخرج لرب البذر وللآخر
اجر مثل عمله او ارضه ولا يزداد على ما شرط خلافا لمحمد وان فسدت لكون
الارض والبقر فقط لاحدهما لزم اجر مثلها هو الصحيح واذا فسدت والبذر
لرب الارض فالتخرج كله حل له وان للعامل تصدق بما فضل عن قدر بذره
واجرة الارض * واذا ابي رب البذر عن المضي وقد كرب العامل الارض فلا
شيء له حكما ويسترضى ديانة * وتبطل المزارعة بموت احدهما وتفسخ بالاعذار
كالاجارة فتفسخ ان لزم دين محوج الى بيع الارض قبل نبات الزرع لا بعده مالم
يحصد * ولا شيء للعامل ان كان كرب الارض او حفر النهر وان تمت مدتها قبل
ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من الارض حتى يدرك وثيقة الزرع
عابها بقدر حصصهما وايهما اتفق بغير اذن الآخر ولا امر قاض فهو متبرع
* وليس لرب الارض اخذ الزرع بقلا وان اراد المزارع ذلك * قيل لرب
الارض اقلع الزرع ليكون بينكما واعطه قيمة نصيبه او اتفق انت على الزرع وارجع
في حصته * ولو مات رب الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدرك
وان مات العامل فقل وارثه انا اعمل الى ان يستحصد فله ذلك وان ابي رب الارض

كتاب المساقاة

هي دفع الشجر الى من يصلحه بحزمه من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا
وشروطها الا المدة فانها تصح بلا ذكرها * وتقع على اول ثمرة تخرج وفي
الرطوبة على ادراك بذرها ولو دفع نخيلا او اصول رطبة ليقوم عليها او اطلق
في الرطوبة فسدت * ويفسدها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجها
وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها فسدت وللعامل
اجر مثله * وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج شيء فلا شيء له * و
تصح المساقاة في النخل والكرم والشجر والرطاب واصول البادنجان
* فان كان في الشجر ثمر ان كان يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة
لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ فعلى العامل
وما بعده كالحداد والحفظ فعابهما * ولو شرط على العامل فسدت اتصافا
* وتبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما عند الموت او تمام المدة
يقوم العامل او وارثه عليه وان ابي الدافع او ورثته * فان اراد العامل

او وارثه صرمة بسرا خير الآخر او وارثه بين ان يقسموه على الشرط
او يدفعوا قيمة نصيبه او يشفعوا ويرجعوا كافي المزارعة ولا تفسخ
بلا عذر * ومرض العامل اذا عجز عن العمل عذر * وكذا كونه سارقا يخاف
منه على الثمر والسف * ولو دفع قضاء مدة معلومة لمن يغرس لتكون الارض
والشجر بينهما لا يصح والشجر لرب الارض وللغارس قيمة غرسه وصله

كتاب الذبايح

الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الاوداج وتحمل ذبيحة مسلم وكتاني ذمي
او حر بي ولو امرأة او صبي او مجنون او عقلا ن او اخرس او اقلب لا ذبيحة وهي
او مجوسي او مرتدا وتارك التسمية عمدا فان تركها ناسيا تحل * وكراه ان يذكر
مع اسم الله تعالى غيره وصلا دون عطف وان يقول بسم الله اللهم تقبل من
فلان فان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره * وان عطف
حرمت نحو ان يقول بسم الله وفلان بالجر وكذا ان اضجع شاة وسمى وذبح
غيرها بتلك التسمية وان ذبحها بشفرة اخرى حلت * وان رمى الى حيد وسمى
فانساب غيره اكل وان سمي على سهم ورمى بغيره لا يؤكل والارسال كالرمي
* والشرط الذكر الحالم فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل * وبالحمد لله وسبحان الله
بحل لا لو عطس وحده والسنة نحر الابل وذبح البقر والغنم * ويكره العكس
ويحل * والذبح بين الحلق واللبة اعلى الحلق او اسفله او اوسطه وقيل لا يجوز
فوق القعدة * والعروق التي تقطع في الذكاة الحاقوم والمرى والودحان
ويكفي قطع ثلثة منها ايا كانت * وعند محمد لا بد من قطع اكثر كل واحد
منها وهو رواية عن الامام * وعند يوسف لا بد من قطع الحلقوم والمرى
واحد الودجين وقيل محمد معه * ويجوز الذبح بكل ما افري الاوداج وانهر
الدم ولو مسرورة اولية او سا او طفرا متزوعين لا بالفائمين * ويدب احداث الشفرة
قبل الاضجاع وكراه بعده وكذا جرحها رحلها الى المذبح والسج وقطع الرأس
والسلخ قبل ان تبرد * والذبح من القفا ونحل ان بقيت حية حتى قطعت العروق
والا فلا * ولزم ذبح صيد استأس * وجاز جرح نم توحش او تردى في ثرادا
لم يمكن ذبحه * ولا يحل الجنين بذكاة امه اشعر اولا ولا يحل ان تم خلقه

فصل في

ويحرم اكل كل ذي ناب او مخلب من سبع او طير ولو ضيعا او تملا او احر الاهلية

(والبغال)

والبغال والقيط والضب واليربوع وابن عرس والزنبور والسلحفاة والحشرات
 * ويكره الغراب الابقع والغداف والرخم والبسات والحيل تحريمها في الاصح
 * وعندها لا تتركه الخيل وحل العقق وعراب الزرع والارنب * ولا يؤكل من
 حيوان الماء الا السمك باواعة كالجرث والمارماهي * ولا يؤكل الطافي منه وان مات
 لحرا او برد فيه روايتان ويحل هو والجراد بلا ذكاة * ولو ذبح شاة لم تعلم
 حيالتها فتحركت او خرج منها دم حلت والا فلا وان علمت حلت مطلقا

كتاب الاضحية

هي واجبة وعن ابي يوسف ستة * وقيل هو قولها وانما تجب على حر مسلم
 مقيم موثر عن نفسه لاعن طفله * وقيل تجب عنه ايضا وقيل ينقض عنه ابوه
 او وصيه من ماله فيطعم منها ما امكن ويستبدل بالباقي ما ينفع به مع بقائه * وهي
 شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك مع ستة في بقرة او بعير وكل يريد القرية
 وهو من اهلها ولم ينقص نصيب احدهم عن سبع * فلو اراد احدهم بنصيبه
 اللحم او كان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم * ويجوز اشراك
 اقل من سبعة ولو اثنين ويقسم لحمها وزنا لاجزائها الا اذا خاطبه من اكارعه او جلده
 * ولو شري بدنة للاضحية ثم اشرك فيها ستة جاز استحسانا والاشتراك قبل
 الشراء احب * واول وقتها بعد فجر النحر ولا تذبح في المصرب قبل صلاة العيد وآخره
 قيل غروب اليوم الثالث واعتبر آخره للفقر وضده والولادة والموت * واولها
 افضاها * وكره الذبح ليلا فان قات وقتها قبل ذبحها لزم التصديق بعين المذورة
 حية وكذا ما شراها فقير للتضحية والغني يتصدق بقيمتها شراها او لا وانما يحزى
 فيها الخدع من الضأن * والثني فصاعدا من الجميع وتحوز الجماء والحصى والثولاء
 والحرياء السمية لا العمياء والعوراء والعطفاء التي لاتنقى والعرجاء التي لاتمنى
 الى المنسك ومقطوعة اليد او الرجل وذاهية اكثر العين او الاذن او الذنب
 او الالية وفي ذهاب النصف روايان ويجوز ان ذهب اقل منه وقيل ان ذهب
 اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب الثلث لا يجوز * ولا يضر تعيها
 من اضطراها عند الذبح * وان مات احد سبعة وقال ورثته اذبحوها عنكم
 وعنه صح وكذا لو ذبح بدنة عن اضحية ومثقة وقران * ويأكل من لحم اضحيته
 ويطعم من شاء من غني وفقير * ونذ ان لا ينقص الصدقة عن الثلث وتركه

لذي عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يأمر غيره ويحضرها
 * ويكره ان يذبحها كتابي * ويتصدق بجلدها او بعمله آلة كجراب او خف او فرو
 او يشترى به ما ينتفع به مع بقائه كغرابل ونحوه لا ما يستهلك كخل وشبهه * فان
 بدل اللحم او الجلد به يتصدق به * ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز * ولو غلط
 اثنان فذبح كل شاة الاخر صبح ولا ضمان ويخالان وان تشاحضن كل صاحبه
 قيمة لحمه ويتصدق بها * وصحت التضحية بشاة النصب دون شاة الوديعة وضمنها

﴿ كتاب العكراهية ﴾

المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع

﴿ فصل في الاكل ﴾

منه فرض وهو ما يندفع به الهلاك * ومندوب وهو ما زاد ليتمكن من الصلاة
 قائما ويسهل عليه الصوم * ومباح وهو ما زاد الى الشبع لزيادة قوة البدن
 * وحرام وهو الرائد عليه الا لقصد التقوى على صوم الغد او لئلا يستحي
 الضيف * ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادة
 * ومن امتنع من الميتة حال الخمصة او صام ولم يأكل حتى مات اثم * بخلاف
 من امتنع من التداوى حتى مات * ولا بأس بالتفكة بانواع العواكه وتركه افضل
 * واتحاد الاطعمة سرف وكذا وضع الحبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة
 * ومسح الاصابع والسكين بالحز ووضع المملحة عليه مكروه وسنة الاكل
 بالبسملة في اوله والحمدلة في آخره وغسل اليدين قبله وبعده وبدأ بالشباب
 قبله وبالشيوح بعده * ولا يحل شرب لبن الاثان ولا بول ابل ولا استعمال اناه
 ذهب او فضة لرجل او امرأة وحل استعمال اناه عقيق وبللور ورجاج ورماس

﴿ فصل في الكسب ﴾

افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحراة ثم الصناعة * ومنه فرض وهو قدر
 الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه * ومستحب وهو الزيادة عليه ليواسي به
 فقيرا ويصل به قريبا * ومباح وهو الريادة للتجمل * وحرام وهو الجمع
 للتفاخر والبطر وان كان من حل * ويتفق على نفسه وعياله بلا اسراف
 ولاقتسار * ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه
 حتى مات اثم وان عجز عنه يفرص على من علم به ان يطعمه او يدل عليه من

يطعمه * ويكره اعطاء سؤال المسجد * وقيل ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي مصل لا يكره * ولا يجوز قبول هدية امرء الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل * ولا يكره اجارة بيت بالسواد ليتخذ بيت نار او كنيسة او بيعة او يباع فيه الخمر وعندهما تكره ويكره في المصر اجطاء * وكذا في سواد غالبه اهل الاسلام ومن حل لدمي خرا باجر طاب له وعندهما يكره ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته * وكره قبول كسوته ثوبا واهدائه احد التقدين * وقيل في المعاملات قول الفرد ولواثي اوعدا او قاسقا او كافرا كقوله شريت اللحم من مسلم او كنانى فيحل * او من مجوسى فيحرم * وقول العبد والامة والصبي في الهدية والاذن * وشرط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة الماء فيقيم ان اخبر بها مسلم عدل ولواثي اوعدا * ويحترى في الفاسق والمستور ثم يعمل بغالب رأيه * ولو اراق قيمم عند غلبة صدقه وتوضأ وتيمم عند غلبة كده كان احوط

﴿ فصل في اللبس ﴾

الكسوة منها فرض وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر البرد والاولى كونه من القطن او الكتان بين النفيس والحسيس * ومستحب وهو الزائد لاخذ الريشة واطهار نعمة الله تعالى * ومباح وهو الثوب الجميل للزين * ومكروه وهو اللبس للتكره وبستحب الابيض والاسود ويكره الاحمر والمصفر * والسنة ارحاء طرف العمامة بين كتفيه قدر شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس * واذا اراد تحديد اهلها قصصها كالفها * ويحل للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال الا قدر اربع اصابع كالعلم * ولا بأس بتوسده واقتراشه خلافا لهما * ولا بأس بلبس ماسداه ابرسيم ولحمته غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب * ويكره لبس خالصه فيها خلافا لهما * ويجوز للنساء التحلى بالذهب والفضة لالرجال الا الحام والمنطقة وحلية السيف من الفضة * ومبار الذهب في ثقب المص وكتانة الثوب بذهب او فضة وشد الس بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما * ولا يتحتم بحجر ولا صخر ولا حديد وقيل يباح بالحجر البشب وترك التحتم افضل لغير السلطان والقاضى * ويجوز الاكل والشرب من اثناء مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط اتقاء موضع الفضة ويكره عداى يوسف وعن

محمد روايتان * ويكره الباس العبي ذهابا او حريرا * ويكره حمل خرقه لمسح
المرق او المخاط او الوضوء ان التكبر وان للحاجة فلا هو الصحيح والرتن لا بأس به

﴿ فصل في النظر ونحوه ﴾

ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب والحائض والحائض
والقابلة والحائض ولا يتجاوز قدر الضرورة * وينظر الرجل من الرجل
الى ما سوى العورة وقد بينت في الصلاة * وتنظر المرأة من المرأة والرجل
الى ما ينظر الرجل من الرجل ان امنت الشهوة * وينظر الى جميع بدن
زوجته وامته التي تحمل له وطئها ومن محارمه وامه غيره الى الوجه
والرأس والصدر والساق والعضد ولا بأس بمسه بشرط امن الشهوة
في النظر والمس ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى الحرة
الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغير
الشاهد عند الاداء والحاكم عند الحكم * ولا يجوز مس ذلك وان امن
ان كانت شابة ويجوز ان عجوزا لا تستهي او هو شيخ يأمن على نفسه
وعليها * ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء او النكاح
* والعبد مع سيده كالاجنبي * والمحبوب والمحبي كالفحل * ويكره للرجل
ان يقبل الرجل او يعاقبه في ارار بلا قبض وعند ابى يوسف لا يكره * ولا بأس
بالمصافحة وتهليل يد العالم والسلطان العادل * ويعزل عن امته بلا اذنها لاعت
زوجته الا باذنها * ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار واحد

﴿ فصل في الاستبراء ﴾

من ملك امة بشراء او غيره يحرم عليه وطئها ودواعيه حتى يستبرئ بحبضة فيمس
تحيض وبشهر في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا بأس بثلاثة اشهر وعند محمد باربعة اشهر
وعشر وفي رواية بنصفها وفي الحامل بوضعه ولو كان بكرة او مسرية من امرأ او من
مال طفل او ممن يحرم عليه وطئها ويستحب الاستبراء للنايع ولا يشب عليه ولا تكفى
حبضة ما كفها فيها ولا التي قل القرض او قل الاجارة في سع الفصول وكذا الولادة
* وتكفى حبضة وجدت بعد القبح وهي مجوسية فاسدة ويحب عند مالك لصيب شريكه
لا عند عود الآفة ورد المنصوبة والمستأجرة ونك المراهونة * ولا تكره الحياة
لا سقطه عند ابى يوسف خلافا لمحمد واحد بالاول ان علم عدم الوطئ من المالك

الاول والثاني ان احتمل * والحيلة ان لم تكن تحته حرة ان يتزوجها ثم يشترها
وان كانت تحته حرة فان يزوجهها البائع قبل البيع او المشتري بعد البيع قبل القبض
ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض او البض * ومن ملك امتين لا يجتمعان
نكاحا فله وطىء احد بهما فقط ودواعيه * فان وطئهما او فعل بهما شيئا من
الدواعي حرم عليه وطىء كل منهما ودواعيه حتى يحرم احدهما

فصل في البيع

ويكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة في الصحيح * وجاز بيع السرقة
والانفساع كالبيع * ومن رأى جارية رجل مع آخر يبيعها قاتلا وكلى
صاحبها او اشترى بها منه او وهبها الى او تصدق بها على ووقع في قلبه
صدقه حل له شراؤها منه ووطئها * ويجوز بيع بئ مكره ويكره بيع ارضها
واجارتها خلافا لهما وقولهما رواية عن الامام * ويكره الاحتكار في اقوات
الادميين والبهائم ببلد يضر باهله وعند ابى يوسف في كل ما يضر احتكاره
بالعامة ولو ذهبا او فضة او ثوبا * واذا رفع الى الحاكم حال المحتكر امره ببيع
ما يفضل عن حاجته فان امتنع باع عليه * ولا احتكار في علة ضيقه ولا فيما
حله من بلد آخر وعند ابى يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان يحاب منه
الى المصر عادة وهو المختار * ويجوز بيع العنبر ممن يتخذه حمرا ولو باع مسلم
خمر او في دينه من ثمنها كره لرب الدين اخذه وان كان المدينون ذميا
لا يكره * ويكره التسعير الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعدى فاحشا
فلا بأس به بمشورة اهل الخبرة * ويجوز شراء ما لا بد للعقل منه وبيعه
لاحيه وعمه وامه ومثقله ان هو في حجرهم وتو حره امه فقط

فصل في المتفرقات

نحو المسابقة بالسهم والحيل والخير والعمال والامل والاقدام * فان شرط
فيها جعل من احد الحاسين او من ثالث لاسبقهما حار وان من كلا الحاسين
يحرم الا ان يكون بينهما محال كقواهما ان سبقهما اخذ منهما وان سبقاه
لا يعطيهما وفي ما بينهما انهما سبق احدهما الآخر * وعلى هذا لو اختلف
اثنان في مسئلة وارادا الرجوع الى شيخ وحمل على ذلك حملا * ووليمة
العرس سنة ومن دعى فليجب وان لم يرب اثم ولا يرفع منها شيئا ولا يعطى

سائلا الا باذن صاحبها * وان علم المدعو ان فيها لهوا لا يحجب وان لم يعلم
حتى حضر فان قدر على المنع فعل والا فان كان مقتضى به او كان اللهو على
المائدة فلا يقصد والا فلا بأس بالقمود قال الامام ابتليت به مرة فصبوت
وهو محمول على ما قبل ان يصير مقتضى * دل قوله ابتليت على حرمة كل
الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالمحرم * والكلام منه ما يؤجر به كالتسبيح
ونحوه وقد يأتى به اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعمل به وان قصد به فيه الاعتبار
والانكار فحسن * ويكره فعله للتاجر عند فتح مشاعه والزجيج بقراءة القرآن
والاستماع اليه وقيل لا بأس به * وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كره
رفع الصوت عند قراءة القرآن والجناسة والرحف والتذكير فما ظنك به
عند الغناء الذي يسمونه وجدا * وكره الامام القراءة عند القبر وجوزها
محمد وبه اخذ * ومنه ما لا اجر فيه ولا وزر نحو من واقعد وقيل لا يكتب
عليه * ومنه ما يأتى به كالكذب والعيه والتميمة والشئمة * والكذب حرام
الا في الحرب للخدعة وفي الصالح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم
عن الظلم * ويكره التعريض به الا لحاجة * ولا غيبة لظالم ولا اثم في السعي به
* ولا غيبة الا لمعلوم فان غيباب اهل قرية ليس بغيبة * ويحرم اللعب بالنرد
او الشطرنج والاربعة عشر وكل لهو * وتكره استخدام الحصيان ووصل
الشعر بشعر آدمي وقوله في الدعاء استئلك بمقعد الغر من عرشك خلافا
لاني يوسف وقوله استئلك بحق انبيائك ورسلك * واستماع الملاهي حرام
* ويكره تعشير المصحف وتقطعه الا للعجم فانه حسن ولا بأس بتخلينه
ولا بأس بدخول الذي المسجد الحرام ولا بعبادته * ويجوز اخلاء البهائم
وازاء الحمير على الحيل والحقة للرجال والنساء لا بمحرم كالجر ونحوها
ولا بأس برق القاضي كفاية بلا شرط * ولا بأس بسفر الامة وام الولد
لا محرم والخلاوة بها قيل تباح وقيل لا * ويكره جعل الراية في عنق العبد
لا قيده * ويكره ان يقرض بقالا درهما ليأخذ منه به ما يحتاج الى ان يستغرقه
* والسنة تقليم الاظافر وتنق الابط وحلق العانة والشارب وقصه حسن
ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا تزر وغض بصره * ويستحب
اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى السيوب وكونها من الخزف افضل * ولا بأس

بشتر خيطان البيت بالبود للبرد ويكره للزينة وكذا ارضاء السر على البيت
 * واذا أدى الفرائض واحب ان يشتم بمنظر حسن وجوار جميلة فلا بأس
 * والقناعة بادن الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في الآخرة اولى

﴿ كتاب احياء الموات ﴾

هي ارض لا ينتفع بها طابية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين
 مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا ويشترط
 عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العاصر لو صيغ من اقصاء لا يسمع فيها وعند محمد
 ان لا ينتفع بها اهل العاصر ولو قريبة منه * من احيائها باذن الامام ولو ذميا ملكها
 وبلاذته لا خلاقالهما * ولا يجوز احياء ما قرب من العاصر بل يترك مرعى
 لاهل القرية ومطرحا لحصادهم ولا ما عدل عنه ماء القرات ونحوها واحتمل
 عوده اليه فان لم يحتمل جار * ومن هجر ارضا ثلث سنين ولم يعمرها اخذت
 منه ودفعت الى غيره * ومن حفر بئرا في ارض موات فله حريمها ان باذن الامام
 وكذا ان بنى اذنه عندها * وحريم العطن اربعون ذراعا من كل جانب
 هو الصحيح * وكذا حريم الناضح وعندها للناضح ستون وحريم العين
 خمسمائة ذراع من كل جانب * وينزع عبره من الحفر في حريمه لافيا وراءه
 * فان حفر احد فيه ضمن النقصان ويكس * وان حفر فيها وراءه فلا ضمان عليه
 وله الحريم من ماسوى حريم الاول * وللقناة حريم بقدر ما يصلحها وقيل
 لا حريم لها مالم يظهر ماؤها وعندها هي كالبر * وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجماعا
 * ولا حريم لنهر في ارض الغير الا بحجة وعندها له مسناة بقدر نصف عرضه
 من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عرضه عند محمد وهو الارفق فالمسناة
 بين النهر والارض وليست في يد احد لصاحب الارض * فلا يغرس فيها
 صاحب النهر ولا يلقى عليها طينه ولا يبر * وقيل له المرور والقاء الطين مالم يفحش
 * وعندها هي لرب النهر فله ذلك * قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول الامام
 في الغرس وبقولهما في القاء الطين * ومن عرس شجرة في ارض موات فله
 حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من العرس فيه

﴿ فصل في الشرب ﴾

هو الصيب من الماء * والشفة شرب نبي آدم والبهائم * الانهار العظام كالقنات

ودجلة غير مملوكة ولكل احد فيها حق الشفة والوضوء ونصب الرمح وكري نهر
الى ارضه ان لم يضر العامة وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة لكل حق
الشفة ان لم يخرب التخريب لكثرة المواشي او الاتيان على جميع الماء لاسقى ارضه
او شجره الا باذن مالكة وله الاخذ للوضوء وغسل الثياب وسقى شجره وخضر في
داره بالجرا في الاصح وما احرز من الماء يجب او كوز ومحوه لا يؤخذ الا برضا صاحبه
وله بيعه ولو كان البئر والعين او النهر في ملك احد فله منع من يريد الشفة من
الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل
وخيف العطش قوتل بالسلاح وفي المحرز يقاتل بغير سلاح كافي الطعام حال المحضمة

﴿ فصل ﴾

وكري الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن فيه شيء فعلى العامة وكري
ماملك على ارضه لاهل الشفة ويحجر من ابي ومؤنته عليهم من اعلاه
واذا جاور ارض رجل سقطت عنه وليس له سقى ارضه مالم يفرع شركاؤه
وقيل له ذلك وعدما هي عليهم جميعا من اوله الى آخره محصن الشرب
وتصح دعوى الشرب بلا ارض ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فاراد
رب الارض منع الاجراء فليس له ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن جاريا فادعى
انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة انه له او انه كان له حق الاجراء وعلى هذا
المص في نهر ارض على سطح والميزاب والمنى في دار الغير وان احتشم جماعة
في شرب بينهم قسم على قدر اراضيهم ويتبع الاعلى من نهر النهر بلا رضاهم
وان لم يشرب ارضه مدونه وايس لواحد منهم ان يشق منه نهر او حصب عليه
رحى او دالية او حسرا بلا اذن البقية الارضى في ملكه ولا يضر بالنهر ولا نائه
ولا ان يوسع ثم النهر ولا ان يقسم بالام او مناصفة بعد كون القسمة بالكوى
ولا ان يزيد كوة وان لم يضر بالباقيين ولا ان ينقص بعض كواه ولا ان يسوق
شربه الى ارض اخرى له ليس لها منه شرب فان رضى البقية شيء من ذلك جاز
ولهم قضه بعد الاجازة ولو رثتهم من بعدهم والشرب يورث ويوصى
بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يوحى ولا يصدق به ولا يحل مهرا ولا بدل
صلح ولا يضمن من ملأ ارضه فزنت ارض جاره ولا من سقى من شرب غيره

﴿ كتاب الاشارة ﴾

تحرم الحمر وهي الخي من ماء العنب اذا على واشتد والقذف بالرمي شرط خلافا

لهما والطلاء وهو ما طبخ منه فذهب اقل من ثلثيه فان ذهب نصفه سمي منصفاً وان طبخ ادنى طبخة سمي باذقا اذا غلى واشتد * والسكر وهو الذي من ماء الرطب اذا غلى واشتد * وقيع الزيت اذا غلى واشتد * واشترائط قدف الزبد فيهن على مائ الحمر والكل حرام وحرمتها دون الحمر فنجاسة الحمر غليظة ونجاسة هذه مختلف في غلطتها وخفتها * ويكفر مستحل الحمر دون هذه * ويحذر شرب قطرة من الحمر وان لم يسكر بخلاف هذه * ويجوز بيع هذه ويضمن متاعها خلافاً لهما * وفي الحمر عدم جوار البيع وعدم الصمان اجماعاً * ولو طبخت الحمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يحذر مالم يسكر ويحل بيد التمر والرييب اذا طبخ ادنى طبخة وان اشتد مالم يسكر * وكذا نبيذ العسل والتين والحنطة والشعير والذرة والحليطين طبخت اولاً وكذا الثلث وهو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفي الحد بالسكر منها روايتان والصحيح وجوبه * ووقوع طلاق من سكر منها نابع للحرمة والكل حرام عند محمد وبه يفتي * والخلاف انما هو عند قصد التقوى اما عند قصد التلهي فحرام اجماعاً وحل الحمر حلال ولو خللت بعلاج * ولا بأس بالانماذ في الدماء والخنم والمزفت والنقير * ويكره شرب دردى الحمر والامتشاط به ولا يحذر شربه بلا سكر * ولا يحوز الانتفاع بالحمر ولا يداوى بها حرج ولا دبر دابة ولا نسق آدميا ولو صيدا للتداوى ولا نسق الدواب * وقيل لا يحمل الحمر اليها فان قيدت الى الحمر فلا بأس به كفى الكلب مع الميتة ولا بأس بالقاء الدردى في الخلل لكن يحمل الحل اليه دون عكسه

كتاب الصيد

هو الاصطياد وهو حائز الجوارح المعامنة والمحدث من سهم وغيره لا يؤكل لا كله وما لا يؤكل جلده وشعره ولا بد فيه من الحرج وكون المرسل والرامي مساحاً او كتابياً وان لا يترك التسمية عمداً عند الارسال او الرمي وكون الصيد ممتنعاً وان لا يقعد عن طلبه بعد التواري عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم او مرسل من لا يحمل ارساله وان لا تطول وقته بعد الارسال لغير اكلان للصيد * ويجوز بكل جارح علم من دى ناب او مخلب وينبت التعلم بعالم الرأي او بالرجوع الى اهل الخبرة * وعندها وهو رواية عن الامام ينبت في دى الناس بترك الاكل ثلثاً

وفي الخلب بالاجابة اذا دعي بعد الارسال * فلو اكل منه البازي اكل لان
 اكل منه الكلب او الفهد فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم مصادره
 بعده حتى يتعلم * وكذا مصاد قبله وتقي في ملكه خلافا لهما * فان شرب
 الكلب من دمه او نهسه فقطع منه بضعة فرماها واتبعه اكل وان اكل تلك
 البضعة بعد سيده * وكذا لو اكل ما طعمه صاحبه من الصيد او اكل هو بنفسه
 منه بعد احراز مساحته * بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه الصيد * وان
 خنقه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب
 ترك مرسله التسمية عمدا * وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فان زجر
 حل وبالعكس حرم * وان لم يرسله احد فزجره مسلم او غيره فالعبرة للراجر
 * وان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمى فالعبرة لحال الارسال * وان ارسله
 على صيد فاخذ غيره حل مادام على سن ارساله * وكذا لو ارسله على صيود
 بتسمية واحدة فاخذ كلها حل * وان ارسل الفهد فكس حتى استمكن ثم
 اخذ حل * وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك * ولو ارسله على صيد فقتله ثم
 احد آخر اكلا كما لو رمى صيدا فاصاب اثنين * وادا رمى سهمه وسعى
 اكل ما صاب ان جرحه * وان تركها عمدا حرم * وان وقع السهم به فحامل
 وغاب ولم يقعد عن طله ثم وجد ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم
 * ولا يحل ان يقعد عن طله ثم وحده * والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما
 جرحه السهم * وان رماه فوق في ماء او على سطح او جبل او شجر او حائط او آجرة
 ثم تردى فمات حرم * وكذا لو وقع على رمح مصوب او قسيه قائمة او حرق آجرة
 فخرج بها * وان وقع على الارض انداء حل * وكذا لو وقع على صحرة او آجرة
 فاستقر ولم يخرج حل * وان وقع في الماء فمات حرم وان كان الطير ماثيا فوق
 فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والاحل * ويحرم ما قتله المعراض بعرضه
 او البندقية ولم يجرحه * وان اسابه بحجر وجرحه بجذة فان ثقلا لا يؤكل
 وان خفيفا اكل وان لم يجرحه لا يؤكل مطلقا * ولو رماه سيف او سكين
 فاصاب ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل * وسرط في الحرح الادماء وقيل
 لا يشترط وقيل ان كبيرا لا يشترط وان صغيرا يشترط وان اساب السهم طلقه
 او قرنه فان ادماء حل والافلا * وان رمى صيدا فقطع عصارته اكل دون العصور

وان قطعه ولم يئنه فان احتمل التيامه اكل العضو ايضا والا فلا * وان قدّم نصفين او اثلاثا والاكثر من جانب العجز اكل الكل * وكذا لو قطع نصف رأسه او أكثر * واذا ادرك الصيد حيا حياة فوق حياة المذبوح فلا بد من ذكائه فان تركها متمكنا منها حرم * وكذا لو غير متمكن في ظاهر الرواية وان لم يبق من حياته الا مثل حياة المذبوح وهو ما لا يتوهم بقاؤه فلم يدركه حيا وقيل عند الامام لا بد من تدكيته ايضا وان كان ذكاه حل * وكذا ان ذكى المتردية والتطيحة والموقودة والتي هرق الذئب بطيها وفيه حياة خفية او جليلة حل وعليه الفتوى * وعند ابي يوسف ان كان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش المذبوح حل والا فلا * ومن رمى صيدا فامتنحه واحرقه عن حيز الامتاع ثم رماه آخر فقتله حرم وضمن قيمته مجروحا للاول وان لم يمتحه الاول حل وهو الثاني * ومن ارسل كلبا على صيد فادركه فضربه فصرعه ثم ضربه فقتله اكل * وكذا لو ارسل كلبين فصرعه احدهما وقتله الآخر * ولو ارسل رجلان كل منهما كلبه فصرعه احدهما وقتله الآخر حل وهو الاول * ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم وضمن كافي الرمي * ومن سمع حسا فظنه اسانا فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو صيد اكل

﴿ كتاب الرهن ﴾

هو حبس شيء بحق يمكن استيقاؤه منه كالدين وينعقد باليجاب وقبول ويتم بالقض محورا مبرزا والتحلية فيه وفي البيع قبض * والراهن ان يرجع عنه قل القبض فاذا قبض لزم وهو مصمون بالاقبل من قيمته ومن الدين فلو هلك وهما سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه وان قيمته أكثر فالرائد امانة وان كان الدين أكثر سقط منه قدر القيمة وطولب الراهن بالباقي ونعتبر قيمته يوم قبضه ويهلك على ملك الراهن فكفاه عليه * والمرتهن ان يطالب الراهن بدينه ويحبسه * وان كان الرهن عنده وله ان يحبس الراهن بعد فسخ عقده حتى يقض ديه الا ان يبرئه وليس عليه ان كان الرهن في يده ان يمكن الراهن من بيعه للايهاء * وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن ولا اجارته ولا اطارته ويصير بذلك متعديا ولا يبطل به الرهن واذا طلب دينه امر باحضار الرهن فاذا حضره امر الراهن بتسليم كل ديه او لا ثم المرتهن بتسليم الرهن * وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد

العقد ولم يكن للرهن حمل ومؤنة فان كان له حمل ومؤنة فله ان يستوفي دينه بلا
احضار الرهن * وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل ولا يكلف باحضاره
ولا باحضار ثمن رهن بآعه المرتهن بامر الراهن حتى يقبضه ولا ان قضى بعض
حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي * والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه
وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن كل قيمته * وكذا
ان تعدى فيه او جعل الخاتم في خنصره فان جعله في اصبع غيرها فلا وعليه مؤنة
حفظه ورده الى يده او ردة جزئه كاجرة بيت حفظه وحافظه * واما جعل الآبق
والمداواة والقضاء من الجناية فنقسم على المضمون والامانة ومؤنة تبقية واصلاحه
على الراهن كالثقة والكسوة * واجرة الراعي واجرة ظئر ولده الرهن وسقى
البستان وتلقيح نخله وحذاذه والقيام بمصالحه وما اذا احدهما مما وجب على صاحبه
بلا امر فهو تبرع وبامر القاضي يرجع به وعن الامام لا يرجع ايضا ان صاحبه حاضرا

باب ما يجوز ارتهاؤه والرهن به وما لا يجوز

لا يصح رهن المشاع وان مما لا يحتمل القسمة او من الشريك ولو طرأ فسد خلافا
لابي يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا الررع في الارض بدونها
ولا الشجر او الارض مشغولين بالثمر والزرع * ولو رهن الشجر بمواضعها والدار
بما فيها جاز * ولا يجوز رهن الحر والمدر وام الولد والمكاتب ولا بالامانات
ولا بالدرك ولا بما هو مضمون بغيره كالبيع في يد البائع ولا بالكفالة بالنفس
ولا بالقصاص في النفس ومادونها ولا بالشفعة ولا باجرة النائحة والمغنية
ولا بالعبد الخاني او المديون * ولا يجوز للمسلم رهن الحر ولا ارتهاؤها من
مسلم او ذمي ولا يضمن له مرتتها ولو ذميا ويضمنها هو لو ارتتها من ذمي
ويصح بالدين ولو موعودا بان رهن ليقرصه كذا فلو هلك في يد المرتهن
لزمه دفع ما وعد ان مثل قيمته او اقل وبرأس مال السلم وثمن الصرف
وبالمسلم فيه * فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى حكما وان افرقا قل
التقد والهلاك بطل العقد * والرهن بالمسلم فيه رهن ببذله اذا فسخ وهلاكه
بعد الصسخ هلاك بالاصل * ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها اي بالنسل
او القسمة كالمنسوب والمهر وبذل الخلع وبذل الصالح عن دم عمد وبذل

الصلح عن انكار وان اقر المدعى بعدم الدين * ولو رهن الاب لدينه عبد
طفله جاز وكذا الوصي فان هلك لزمهما مثل ما سقط به من دينهما * ولو
رهنه الاب من نفسه او من ابن آخر صغيره او من عبده تاجر لا دين عليه صح
بخلاف الوصي * وان استدان الوصي لليتيم في كسوته او طعامه ورهن به متاعه
صح * وليس للطفل اذا بلغ تقض الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض الدين *
ولو رهن شيئا بمن عبد فظهر حرّا او بمن حل فظهر خيرا او بمن ذكية فظهرت
ميتة فالرهن مضمون * ونجازرهن الذهب والفضة وكل مكيل وموزون فان
رهنه بجنسها فلهلاكها بمنزلها من الدين ولا عبرة للجودة * وعندها هلاكها بقيمتها
ان خالفت وزنها فيضمن بخلاف الحس ويجعل رهنها مكان الهالك * ومن
شري على ان يعطى بالثمن رهنه بعينه او كفيلا بعينه صح استحسانا فان امتنع
عن اعطائه لا يجبر * والبايع فسخ البيع الا ان دفع الثمن حالا او قيمة الرهن
رهنه * ومن شري شيئا وقال لبايعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو
رهن وعند ابي يوسف وديعة ولو رهن عدين بالف فليس له اخذ احدها
بقضاء حصته كالباع * ولو رهن عينا عند رجلين صح وكلها رهن لكل
منهما والمضمون على كل حصة دية فان تهايا في حفظها فكل في نوبته كالعدل
في حق الآخر فان قضى دين احدها فكلها رهن عند الآخر * ولو رهن
انسان من واحد صح وله ان يمسكه حتى يستوفي جميع حقه منهما * ولو
ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا التي منه وقبضه وبرهنه عليه بطل برهانها
ولو بعد موت الراهن قلا * ويحكم بكون الرهن مع كل نصفه رهنه بحقه

باب الرهن يوضع على يد عدل

ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح * ويتم قبض العدل وليس
لاحدهما اخذه منه بلا رضى الآخر ويضمن بدفعه الى احدهما وهلاكه
في يده على المرتهن * فان وكل الراهن العدل او المرتهن او غيرها ببيعه عند
حلول الدين صح * فان شرطت في عقد الرهن لا يعزل بالعزل ولا بموت
الراهن او المرتهن وله بيعه بعبء ورثته وتبطل بموت الوكيل * ولو وكله
بالباع مطلقا ملك بعه بالتقيد والسنة فلو نهاه بعده عن بيعه سنة لا يعتبر
نفيه ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن بلا رضى الآخر * فان حل الاجل

والراهن غائب اجبر الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله * وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان باعه العدل فثمنه مقامه وهلاكه كهلاكه فان اوفاه المرتهن فاستحق الرهن وكان هالكا فلمستحق ان يضمن الراهن ويصح البيع والقبض او العدل ثم العدل ان شاء ضمن الراهن ويصحان او المرتهن ثمنه وهوله ويبطل القبض فيرجع المرتهن على الراهن بدينه * وان كان الرهن قائما اخذه المستحق ورجع المشتري على العدل بثمنه ثم هو على الراهن به ووصح القبض او على المرتهن ثم المرتهن على الراهن بدينه وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن يرجع العدل على الراهن فقط قبض المرتهن ثمنه او لم يقبض * وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فلمستحق ان يضمن الراهن قيمته ويصير المرتهن مستوفيا وان يضمن المرتهن ويرجع المرتهن بها وبدينه على الراهن

باب التصرف في الرهن وجنابته والحماية عايه *

بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه فان اجاز صار ثمنه رهنا مكانه وان لم يجز وفسخ لا يفسخ في الاصح فان شاء المشتري صبر الى ان يهلك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخه * وصح عتق الراهن الرهن وتديره واستيلاده فان كان موسرا طوب بدينه ان حالا واحذت قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لو مؤجلا وان كان معسرا سعى المقت في الاقل من قيمته ومن الدين ورجعه على سيده والمدير وام الولد في كل الدين ملا رجوع * واتلافه كاعتاقه موسرا وان اتلفه اجنبي ضمنه المرتهن قيمته وكانت رهنا مكانه * ولو اعار المرتهن الرهن من راهنه خرج من ضمانه ويرجوعه بعود ضمانه وله الرجوع متى شاء * ولو اعاره احدهما باذن الآخر من اجنبي خرج من ضمانه ايضا فلو هلك في يده هلك مجاما ولكل منهما ان يردّه رهنا * فان مات الراهن قبل ردّه فالمرتهن احق به من سائر الغرماء * ولو استعار المرتهن الرهن من راهنه او استعمله باذنه فهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله او بعده فلا * وصح استعارة نبي عليه رهنه فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء وان قيد بقدر او جنس او مرتتهن او بلد تقيده * فان خالف فان شاء المعير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتتهن او المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه وبدينه على المستعير * وان وافق وهلك عند مرتتهن صار مستوفيا دينه او قدر قيمة الرهن

لواقل من الدين وطالب راهته ببقية ووجب للمعير على المستعير مثل الدين
او قدر القيمة * ولو هلك عند المستعير قبل الرهن او بعد فكه لا يضمن وان كان
قد استعمله من قبل * ولو اراد المعير اقتكالك الرهن بقضاء دين المرتهن من عنده
فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن * ولو قال المستعير هلك في يدي قبل
الرهن او بعد الفكاك وادعى المعير هلاكه عند المرتهن قال قول للمستعير * ولو
اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فلامعير وجناية الراهن على الرهن مضبوطة
* وكذا جناية المرتهن عليه فيسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن عليهما وعلى
مالهما هدر خلافا لهما في المرتهن * ولو رهن عبدا يساوى القالب مؤجلة
فصارته قيمته مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل يقبض المرتهن المائة
قضاء عن حقه ولا يرجع على راهته بشئ * وان باعه بالمائة بامر راهته رجع عليه
بالباقى * وان قتله عبد يعدل مائة فدفع به افتكه الراهن بكل الدين * وعند محمد
ان شاء دفعه الى المرتهن وان شاء افتكه بالدين * وان جنى الرهن خطا فداء
المرتهن ولا يرجع فان ابى دفعه الراهن او فداء وسقط الدين * ولو ملت الراهن
باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا وامره بذلك

فصل

رهن عصيرا قيمته عشرة عشرة فتحمير ثم تحلل وهو يساويها فهو رهن بها
* وان رهن شاة قيمتها عشرة عشرة فتدفع جلدتها وهو يساوى درهما
فهو رهن * * ونماء الرهن كولد ولبنه وصوفه وثمره للراهن ويكون رهنا
مع الاصل * فان هلك هلك بلاشئ وان بقى وهلك الاصل هلك بمحضته
من الدين يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك
فما اصاب الاصل سقط وما اصاب النماء افتك به * وتصح الزيادة في الرهن
ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن رهنا بها خلافا لابي يوسف * وان رهن
عبدا يعدل القالب فدفع مكانه عبدا يعدلها فالاول رهن حتى يرد الى
راهنه والمرتحن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول يرد الاول * ولو ابرأ
المرتحن الراهن عن الدين او وهبه منه فهلك الرهن هلك بلاشئ * ولو قبض
دينه او بعضه منه او من غيره او شري به عينا او صالح عنه على شئ او احتال به
على آخر ثم هلك قبل رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه

وتبطل الحوالة * وكذا لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك هلك بالدين

﴿كتاب الجنایات﴾

القتل امامحمد وهو أن يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح او محد من حجر او خشب اوليطة او حرقه بنار وعندها بما يقتل غالبا وموجبه الاثم والقصاص عينا الا ان يعنى ولا كفارة فيه * واما شبه عمد وهو ضربه قصدا بغير ما ذكر وموجبه الاثم والكفارة والدية المغلظة على العاقلة لا القود وهو في مادون النفس عمد * واما خطأ وهو في القصد بان يرمى شخصا ظنه صيدا او حربيا فاذا هو آدمي معصوم او في الفعل بان يرمى غرضا فيصيب آدميا * واما ما جرى مجرى الخطأ كنائم انقلب على آخر فقتله وموحيهما الكفارة والدية على العاقلة * واما قتل بسبب وهو أن يحفر تورا او يضع حجرا في غير ملكه بلا اذن مالك فهلك به اسان وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها توجب حرمان الارث الا هذا

﴿باب ما يوجب القصاص وما لا يوحه﴾

يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم على التأيد عمدا فيقتل الحر بالحر وبالعد والمسلم بالدمي ولا يقتلان بمسئمن بل المسئمن مثله والذكر بالأنثى والعاقلة بالمجنون والبالغ بعمره والصحيح بغيره وكامل الاطراف ساقها والفرع باصله لا الاصل بفرعه بل تجب الدية في مال القاتل في ثلاث سنين ولا السيد بعبده ومدبره ومكاتبه وعبد ولده وعبد بعبده له * وان ورث قصاصا على ابيه سقط ولا قصاص على شريك الاب او المولى او المخطيء او الصبي او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله * وان قتل عبدالرهن لا يقتص حتى يحضر الرهن والمرتهن * وان قتل مكاتب عن وفاء وله وارث مع سيده فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقتص سيده * وكذا ان كان وفاء ولا وارث غير سيده خلافا لمحمد رح ولا قصاص الا بالسيف * ولا بي المعتوه ان يقتص من قاطع يده وقاتل قريبه وان يصلح لا ان يغفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالا ب هو الصحيح * وكذا الوصي الا انه لا يقتص في النفس * ومن قتل وله اولياء كبار وصغار فللكبار الاقتصاص من قاتله قتل كبر الصغار خلافا لهما ولو غاب احد الكبار ينتظر اجماعا * ومن قتل بمحديدة المرات اقتص منه ان جرحه وان يطهره او عصاه فلا وعليه الدية وعندها يقتص وكذا الحلاف في كل مثل وفي التعريق والخنق وان

تكرر منه قتل به اجماع * ولا قصاص في القتل بموالة ضرب السوط ومن جرح فلم يزل ذا فراش حتى مات اقتص من جرحه * واذا التقى الصفان من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلم مسلما ظنه حربيا فعليه الدية والكفارة لا القصاص * ومن مات بفعل نفسه وزيد وحية واسد فعلى زيد ثلث ديته * ومن شهر على المسلمين سيفاً وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شهر على آخر سلاحاً ليلاً او نهاراً في مصر او غيره او شهر عليه عصا ليلاً في مصر او نهاراً في غيره فقتله المشهور عليه ولا على من قتل من سرق منعه ليلاً واخرجه ان لم يمكنه الاسترداد بدون القتل * ويجب القصاص على قاتل من شهر عصا نهاراً في مصر او شهر سيفاً وضرب به ولم يقتل ورجع * ولو شهر مجنون اوصى على آخر سيفاً فقتله الا آخر عمدا فعليه الدية في ماله * ولو قتل جملاً صال عليه ضمن قيمته

﴿ باب القصاص فيما دون النفس ﴾

هو فيما يمكن فيه حفظ الممالة اذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد من المفصل وان كانت اكبر من يد المقطوع * وكذا الرجل وفي مارن الالف وفي الاذن وفي العين ان ذهب ضوءها وهي قائمة لان قلت فيجعل على الوحة قطع رطب وتقال العين امرأة محجمة حتى يذهب ضوءها * وفي كل شجة تراعى فيها الممالة كالموضحة * ولا قصاص في عظم سوى السن فيقطع ان قلع ويبرد ان كسر ولا ين طر في ذكر واثني وحر * وعبد او طر في عبيدين * ولا في قطع يد من نصف الساعد ولا جاذقة برأت ولا في اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط * وطرف المسلم والذمي سواء * وخير المحنى عليه بين القصاص واخذ الارس لو كانت يد القاطع شلاء او ماقصة الا اصابع اوراس الشاج اصغر اوا كبر لا تستوعب الشجة ما بين قريبه وقد استوعبت ما بين قرني المشجوح

﴿ فصل ﴾

ويسقط القصاص بموت القاتل وبغفو الاولياء وبصلحهم على مال وان قل ويجب حالا وصلاح بعضهم او عفوه ولم يبق حصته من الدية في ثلث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة * ولو قتل حر وعبد شخصاً قامر الحر وسيد العبد رجلاً بالصلح على دمهما بالصلح فمضى صفان * ويقتل الجمع بالمرء والفرد بالجمع اكتفاء ان حضر اولياؤهم وان حصر واحد قتل له وسقط

حق البقية * ولا تقطع يدا يدي وان امرأ سكيناً فقطعاً معا بل يضمان ديتها
* فان قطع رجل يميني رجلين فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان حضراً معا وان
حضر احدهما وقطع فلآخر الدية * وصح اقرار العبد بقتل العمد ويقتص به
* ومن رمى رجلاً عمدا فنفذ الى آخر فمات اقتص للاول وعلى طاقته الدية للثاني

(فصل)

ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما مطلقاً ان تخلفهما براء والا فان اختلفا عمدا
وخطأ اخذ بهما لا ان كانا خطأين بل تكفى دية * وفي العمدتين يؤخذ بهما
وعندهما يقتل فقط * ولو ضرب به مائة سوط فبرأ من تسعين ومات من عشرة
وجب دية فقط * وان جرحته ونقى الاثر ولم يمت يجب حكومة عدل * ومن
قطعت يده عمدا فضا عن القطع فمات منه فعلى قاطعه الدية في ماله وعندهما هو
عفو عن النفس * وان عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية فهو عفو
عن النفس اجماعاً * والعمد من كل المال والخطأ من ثلثه والشج كالقطع * وان
قطعت امرأة يد رجل قزوة جها على يده ثم مات فعليه مهر مثلها وعايها الدية
في ماله ان عمدا وعلى طاقته ان خطأ وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او على
الجناية ثم مات فعليه مهر المثل في العمد ويرفع عن العاقلة مقداره في الخطأ والباقي
وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والا فقدر ما يخرج منه * وكذا الحكم عندهما
في الصورة الاولى * ومن قطعت يده فمات بعد ما اقتص له من القاطع قتل قاطعه
* ومن قتل له ولي عمدا فقطع يدا قتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد * ومن
قطعت يده فاقصص من قاطعها فسرى الى نفسه فعليه دية النفس خلافا لهما فيهما

(باب الشهادة في القتل واعتبار حاله)

القود ثبت للوارث اسداء لا بطريق الارث فلا يكون احدهم حصاً عن البقية
فيه بخلاف المال * فلو اقام احد ابنين حجة قتل ابيهما عمدا والآخر نائب
لزم اعادتها بعد عود الغائب خلافا لهما وفي الخطأ والدين لا تلزم * ولو رهن
القاتل على عفو الغائب فال حاضر خصم ويسقط القود * وكذا لو قتل عد
لرجلين واحدهما غائب * ولو شهد وليا قصاص بعفو اخيهما لفت فان صدقهما
القاتل فقط فالدية بينهم اثلاثاً وان كذبهما فلا شيء لهما ولاخيهما ثلث الدية
* وان صدقهما اخوهما فقط غرم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذ أنه منه * وان

اختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه او آله او قال احدهما ضربه بصا وقال
الاخر لا ادرى بماذا قتله بطلت * وان شهدا بالقتل وجهلا الآلة لزم
الدية * ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا فله قتلها
* ولو شهدا بقتل زيد عمرا و آخران بقتل بكر اياه وادعى وليه قتلها
لقتا * والعبرة بحالة الرمي لا الوصول في تبدل حال المرمى عند الامام * فلورمى
مسلم فارتد فوصل اليه فمات تجب الدية خلافا لهما ولورمى مرتدا فاسلم قبل
الوصول لا يجب شيء اتفاقا * وان رمى عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمته عبدا وعند
محمد فضل ما بين قيمته مربيا وغير مرمى * وان رمى محرم صيدا فحل فوصل وجب
الجرء وان رماه حلال فاحرم فوصل فلا * وان رمى من قضى عليه برجم فرجع
شهوده فوصل لا يضمن * ولورمى مسلم صيدا فتمس جس فوصل حل وفي العكس يحرم

﴿ كتاب الديات ﴾

الدية المغلظة من الابل مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لبون وحقاق وجذاع
من كل خمس وعشرون * وعند محمد ثلثون حقة وثلثون جدعة واربعون
ثبة كلها حلقات في بطونها اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي في شبه
العمد * والمخفقة وهي في الخطأ وما بعده من الذهب الف دينار ومن الورق
عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة اخمسا ابن مخاض و بنت مخاض و بنت
لبون وحقة وجذعة من كل عشرون * ولادية من غير هذه الاموال * وقالوا
منها ومن البقر ايضا مائتا بقرة ومن الغنم الفا شاة ومن الحلل مائتا حلة كل
حلة ثوبان * وكفارة سبه العمد والخطأ عتق رقبة مؤمنة * فان عجز فصيام
شهرين متتابعين ولا اطعام فيها * وصح اعتاق رضيع احد ابويه مسلم
للاجنين وللمرأة في النفس وما دونها نصف ما للرجل وللذمي مثل ما للمسلم

﴿ فصل ﴾

في النفس الدية وكذا في المارن وفي اللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف
وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافضاء اذا منع استمسك البول وفي الذكر وفي
حشفته وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي اللحية ان لم
تنبت وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان والاهداب وفي العينين وفي الاذنين وفي
الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشجار العينين وفي كل

واحد مما هو اثنان في البدن نصف الدية ومما هو اربعة ربعها وفي كل اصبع من يد او رجل عشرها وفي كل مفصل منها مما فيه مفصلان نصف عشرها ومما فيه ثلثة مفاصل ثلثة وفي كل من نصف عشرها وكل عضو ذهب ثلثه ففيه دية وان كان قائما كيد شلت وعين ذهب ضوءها

(فصل)

لا قود في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا وفيها خطأ نصف عشر الدية وهي التي توضع العظم * وفي الهاشمة وهي التي تهشم العظم عشرها * وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم عشرها ونصفه * وفي الآمة وهي التي تصل الى ام الدماغ ثلثها * وكذا في الحائفة * فان نقتت فهما جائفتان وتجب ثلثاها * وفي كل من الحارصة وهي التي تشق الجلد * والدامعة وهي التي تخرج منه دما يشبه الدمع * والدامية وهي التي تسيل الدم * والباضة وهي التي تبصع الجلد * والمتلاحمة وهي التي تاخذ في اللحم * والسحقاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة حكومة عدل وعن محمد فيها القصاص كالموضحة * والشجاج يختص بالوجه والرأس والجائفة بالجوف والجنب والظهر * وما سوى ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عبدا بـلا هذا الاثر ومعه وما نقص من قيمته وجب بنسبته من دية وبه يقتى * وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف الدية ومع نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل * وفي كف فيها اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فحمسها ولا شيء في الكف وعندها يجب الاكر من ارس الكف ودية الاصبع او الاصبعين ويدخل الاقل فيه * وان فيها ثلاث اصابع فدية الاصابع وهي ثلثة اعشار اجماعا * وفي الاصبع الرائدة حكومة عدل وكذا في الشارب ولحية الكوسج وئدى الرجل وذكر الحصى والعين ولسان الاحرس واليد الشلاء والعين الموراء والرحل العرجاء والسن السوداء * وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك عما يدل على ابصاره وتحرك ذكره وكلامه * وان شج رجلا فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارس الموضحة في الدية * وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل * وان ذهب بها عيناه فلا قصاص ويجب ارشها وارش العينين وعندها القصاص في الموضحة والدية في العينين * ولا قصاص في اصبع قطعت فشلت اخرى * وعندها يقتص

في المقطوعة وتجب الدية في الاخرى * ولو قطع مفصلها الاعلى قُتل ما بقى فلا
قصاص بل الدية فيما قطع وحكومة فيما شل * ولا لو كسر نصف سن فاسودت
باقيها بل دية السن كلها * وكذا لو احرى او اخضر او اصفر * ولو
اسودت كلها بضربة وهي قائمة فالدية في الخطأ على العاقلة وفي العمد
في ماله * ولو قُلت من رجل قُتلت مكانها اخرى سقط ارشها خلافا لهما
* وفي سن الصبي يسقط اجماعا وان اعاد الرجل منه المقطوعة الى مكانها قُتلت
عليها اللحم لا يسقط ارشها اجماعا * كذا لو قطع اذنه فالصقها فالتحمت ومن قُلت
منه فاقص من قالعها ثم نبت فعليه دية سن المقتص منه * ويستأني في اقتصاص
السن والموضحة حولا * وكذا لو ضرب سنه فتحركت فلو اجله القاضي فجاء
المصروب وقد سقطت سنه فاختلفا في سبب سقوطها فان قبل مضي السنة فالقول
للمصروب وان بعد مضيها فللضارب * ولو شج رجلا فالتحمت وبيت الشعر ولم
يبق لها اثر يسقط الارش * وعند ابى يوسف رحمه الله يجب ارش الالم وهو
حكومة عدل وعند محمد رح اجرة الطيب * وكذا لو حرقه بضرب فزال اژه
وان بقى محكومة عدل بالاجماع * ولا يقتص لرح او طرف او موضحة الا بعد
البراءة وكل عمد سقط فيه القود لشبهة كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل
* وعمد الصبي والمجنون خطأ وديته على عاقلته ولا كفارة فيه ولا حرمان ارب
والمعتوه كالمجنون

﴿ فصل ﴾

ومن ضرب بطن امرأة فالق بجنيا ميتا فعلى عاقلته غرّة وهي خمس مائة درهم فان
القتة حيا مات فدينه * وان ميتا ماتت الام فغرّة ودية * وان ماتت فالقتة حيا
ماتت فديتها وديته وان ميتا فديتها فقط * وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث
منه الصارب * وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عسر قيمته لو اُنثى
وعند ابى يوسف ان قصت الام ضمن قصابها والا فلا ضمان * فان ضربت فحرّرت
سيدها حملها فالقتة حيا ماتت تحب قيمته لاديه * ولا كفارة في الجنين والمستين
بعض خالقه كنام الحاق * وان سرت دواء او عالجت فرجها لطرح حينها فالمعرة
على عاقلتها ان فعلت فلا اذن ابيه وان ناذه فلا

﴿ باب ما يحدث في الطريق ﴾

من احدث في طريق العامة كيفاً او ميّزانا او حرصنا او دكنا وسعه ذلك

ان لم يضرهم ولكل منهم نزع * وفي الطريق الخالص لا يسعه بلا اذن الشركاء
وان لم يضر * وعلى عاقلته دية من مات بسقوطها فيهما * وكذا لو عثر بنقضه
السان وان وقع العائر على آخر فتاتا فالضمان على من احدثه وان اصابه طرف
الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان الطرف الخارج ضمن كمن حفر بئرا
او وضع حجرا في الطريق فتلّف به انسان وان تلّف به بهيمة فضاها في ماله *
والقاء التراب واتخاذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الامام فان فعل
شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان * ولو مات الواقع في البئر جوتا او غما فلا ضمان
على حافره وان بلا اذن وعند محمد عليه الضمان * وكذا عند ابي يوسف
في النّم لا في الجوع * وان وضع حجرا فتجاء آخر فضاها ما تلّف به على الثاني *
ولو اشرع جناحا في دار ثم باعها فضاها ما تلّف به عليه * وكذا لو وضع خشبة
في الطريق ثم باعها وبرئ الى المشتري منها فتركها المشتري فضاها ما تلّف بها
على السابغ * ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا ضمنه ولو احرق بعدما
حركته الريح الى موضع آخر لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه * ويضمن
من حمل شيئا في الطريق ما تلّف بسقوطه منه * وكذا من ادخل حصيرا او قديلا
او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به احد خلافا لهما * ولو ادخل هذه
الاشياء الى مسجد حيه لا يضمن احما * وكذا لو تلّف شيء بسقوط رداء هو
لابسه * ومن جلس في المسجد غير متصل فعطب به احد ضمنه خلافا لهما
ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم او لقراءة القرآن او اقام فيه في اثناء
الصلاة وبين ان يمر فيه او يقعد للحديث ولا بين مسجد حيه وغيره * اما
المنكف فقليل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي الجالس مصايا
لا يضمن احما وان من غير اهله * ولو استأجر رب الدار عمله لاجراج الجناح
او الظلة فتلّف به شيء فالضمان عليهم ان قبل فراغ عملهم وان بعده فعليه *
ويضمن من صب الماء في الطريق العام ما عطب به * وكذا ان رشه بحيث يزلق
او توصاه واستوعب الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير مافدة وهو
من اهائها او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن * وكذا ان رثى ما لا يزلق عادة
او بعض الطريق فتعمد المار المرور عليه * ووضع الحشبة كالرش في استيعاب
الطريق وعدمه * وان رثى فناء حانوت باذن صاحبه فالضمان على
الآمر استحسانا * كما لو استأجره ليبي له في فناء حانوته فتلّف به شيء

بعد فراغه ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الاجير
ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كنسه * ولو جمع الكناسة
في الطريق ضمن ما تلف بها * ولا ضمان فيها تلف بشئ فعل في الملك
او في قتله فيه حق التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة
* وان استأجر من حضر له في غير قتله فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير
انه غير قتله وان علم فعلى الاجير * وان قال هو قتلى وليس لي فيه حق
الحفر فالضمان على الاجير قياسا وعلى المستأجر استحسانا * ومن بنى قطرة
بغير اذن الامام فتعمد احد المرور عليها فطب فلا ضمان على الباقي

﴿ فصل ﴾

ان مال حائط الى طريق العامة فطوب ربه بنقضة من مسلم او ذمي واشهد
عليه فلم ينقضة في مدة يمكن نقضه فيها فتلف به نفس او مال ضمن عاقلة
النفس وهو المال * وكذا لو طوب به من يملك نقضه كاب الطفل ووصيه والراهن
هك الزهن والعبد التاجر والمكاتب * ولا يضمن ان يباعه بعد الاشهاد
وسامه الى المشتري فسقط ولا ان طوب به من لا يملكه كالمترهن والمستأجر
والمودع * وان بساه مائلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه وان لم يطلب
بنقضه كما في اشراع الجناح ومحوه * وان مال الى دار رجل فالطلب لربها
اوساكنها فيصح تأجيله وبراءه * ولا يصح التأجيل فيما مال الى الطريق
ولو من القاضي او الشهيد * ولو كان الحائط بين حصة فاشهد على احدهم
ضمن خمس ما تلف به وعندها نصفه * وان حصر احد ثلثة في دار هي لهم
بثرا بغير اذن شريكه او بى حائطا ضمن ثلثي ما تلف به وعندها نصفه

﴿ باب جناية البهيمة وعليها ﴾

يضمن الراك ما وطئت دابته او اصابت بيدها او رجلها او رأسها او كدمت
او خبطت او صدمت * لا ما فتحت برجلها او ذنبها الا اذا اوقفها ولا ما عطب
بروثها او بولها سائرة او موقفة لاجله * فان اوقفها لاجله ضمن ما عطب به
* فان اصابت بيدها او رجلاها حصاة او نواة او اثار عابرا او حجرا صغيرا
فقفا عينا او افسد ثوبا لا يضمن وان كبيرا ضمن * ويضمن القائد ما يضمنه
الراكب وكذا السائق في الاصح وقيل يضمن النفحة ايضا ولا كفارة عليهما

ولا حرمان ارث او وصية بخلاف الراكب * وان اجتمع الراكب والقائد
او الراكب والسائق فالضمان عليهما وقيل على الراكب وحده * وان
اصطدم فارسان او ماشيان فماتا ضمن عاقلة كل دية الآخر * وان تجاذبا
حبلا فانقطع فماتا فان وقعا على ظهرهما فهما هدر وان على وجههما فعلى عاقلة
كل دية الآخر وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة من على ظهره
* وان قطع آخر الحبل فماتا فديتهما على عاقلته * وان ساق دابة فوق
سرجها او غيره من ادواتها على انسان مات ضمن * وكذا قائد قطار وطىء
بغير منه انسانا مات فالتفيس على عاقلته والمال في ماله * وان كان مع القائد سائق
فالضمان عليهما * فان ربط بغير على قطار بغير علم قائده فعطب به انسان
ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا بها على عاقلة الرابط * ومن ارسل بهيمة
او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فوره وفي الطير لا يضمن وان ساقه * وكذا
في الدابة والكلب ان لم يسق او اهانت نفسها ليلا او بهارا فاصابت مالا
او نفسا * ومن ضرب دابة عليها راك او نحسها فنفحت او ضربت بيدها
احدا او نفرت فصدمته فمات ضمن هؤلاء الراكب ان فعل ذلك حال السير
* وان اوقفها لا في ملكه فعليهما * وان نفحت الناحس قدمه هدر وان القت
الراكب فصماته على الناحس * وان فعل ذلك باذن الراكب فهو كفعل
الراكب لكن ان وطئت احدا في فورها بعد الناحس بالاذن فديته عليهما
ولا يرجع الناحس على الراكب في الاصح * كما لو امر صيدا يستمسك على
دابة بتسييرها فوطئت انسانا فمات لا يرجع عاقلة الصي بما عرموا من الدية
على الامر * وكذا لو ناول الصي سلاحا فقتل به احدا وكذا الحكم
في نحسها ومعها قائد او سائق * وان نحسها سىء مصوب في الطريق فالضمان
على من نصبه * ولا فرق بين كون الناحس صيدا او بالعا وان كان عبدا
فالضمان في رقبته * وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك آدميا
فالدية على العاقلة وان غيره فالضمان في مال الحاني ومن فقاعين شاة قتلت ضمن
ما نقصها وفي عين المرس او البعل او الحمار او بغير الحرار او نفرت ربع القبعة

باب حيايه الرقبى والحياة عليهما

خبايات المملوك لا توجب الادفعا واحدا لو محلا للدفع والاقيمة واحدة لو غير

محل له * فلو جنى عبد خطأ فان شاء مولاه دفعه بها ويملكه وليها وان شاء فداء
 بارشها حالا * فان مات العبد قبل ان يختار شيئا بطل حق المجنى عليه وان بعد
 ما اختار الفداء لا يبطل فان فداء فجنى فالحكم كذلك وان جنى خائبتين دفعه بهما
 فيقتسمانه بنسبة حقوقهما او فداء بارشهما * فان باعه او وهبه او اعنته او دره
 او استولدها غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش * وان علما بها
 ضمن الارش كما لو علق عتقه بقتل زيد او رميه او شججه ففعل * وان قطع عبد
 يد حرّ عمدا فدفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد صلح بالحياة وان لم يكن اعنته يردّ
 على سيده فيقاد او يعفى * وكذا لو كان القاطع حرّا فصالح المقتوع على عبد
 ودفعه اليه فان اعنته ثم سرى فهو صلح بهما وان لم يعتقه فسرى ردّ واقيد *
 وان جنى مأذون مديون خطأ فاعتقه غير عالم بها ضمن لرب الدين الاقل من
 قيمته ومن دينه ولولي الجناية الاقل من قيمته ومن ارشها * ولو ولدت مأذونة
 مديونة يباع معها في دينها ولو جنت لا يدفع في جنايتها * ولو اقرّ رجل ان يردا
 حرّ رعيه فقتل ذلك العبد ولي المقرّ خطأ فلا شيء له * وان قال معتق قتل
 اخا زيد قبل عتقي وقال زيد بل بعدة فالقول للمعتق * وان قال المولى لامة
 اعتقها قطعت يدك قبل العتق وقالت بل بعدة فالقول لها * وكذا كل مانال منها
 الا الجماع والغلة وعند محمد لا يصمن الا شيئا بعينه يؤمر برده اليها * ولو امر
 عبد بمحجور او صبي صيا فقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل
 ورجعوا على العبد بعد عتقه لاعلى الصبي الا امر * ولو كان مأمور العمد مثله
 دفع السيد القاتل او فداء ان كان خطأ او المأمور صغيرا ولا يرجع على الامر
 في الحال بل يجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء وان كان
 عمدا والمأمور كبيرا اقتص * وان قتل عبد حرّين لكل منهما وليان ففما احد
 ولي كل منهما دفع نصبه الى الآخرين او فدى بدية لهما * وان قتل احدهما
 عمدا والاخر خطأ ففما احد ولي العمد فدى بدية لولي الخطأ وبنصفها لاحد
 ولي العمد او دفع اليهم فيقسمونه اثلاثا عولا وعندهما ارباعا منازعة *
 وان قتل عبد لاتبين قريبا لهما ففما احدهما بطل الكل وقالا يدفع العاقب
 نصف نصيبه الى الآخر او يفديه بربع الدية وقيل محمد مع الامام

﴿ فصل ﴾

دية العمد قيمته فان كانت قدر دية الحرّ او اكثر قصت عن دية الحرّ عشرة

دراهم * وكذا لو كانت قيمة الامة كدية الحرّة او اكثر * وفي النصب تجب القيمة بالغة ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته ولا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة * ومن قطع يد عبد عمدا فاعتق فسرى اقتص منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا * وعند محمد لا قصاص اصلا وعليه ارش اليد وما نقص الى حين العتق * ومن قال لعبدية احدا حرّ فشحافين في احدهما فارشهما له وان قتلاه فله دية حرّ وقيمة عبد ان الماتل واحدا * وان قتل كلا واحد فقيمة العبدين * ومن قتل عيني عبد فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شئ له * وعندهما ان امسكه فله ان يضمه نقصا

﴿ فصل ﴾

وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش * فان جنى اخرى شارك وليّ النّسابة وليّ الاولى في القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا فان شاء اتبع وليّ الاولى وان شاء اتبع المولى وعدها يتبع وليّ الاولى بكل حال * وان اعتق المولى المدبر وقد جنى جنایات لا يلزمه الا قيمة واحدة وان اقر المدبر بجناية خطأ لا يلزمه شئ في الحال ولا بعد عتقه

﴿ باب عصب العبد والصبي والمدبر والجناية في ذلك ﴾

ولو قطع سيديا عبده فعصب فمات من القطع في يد الناصب ضمن قيمته مقطوعا وان قطع سيده يده عند العاصب فمات رى الناصب * ولو غصب شحجور مثله فمات في يده ضمن * ولو عصب مدبر فمات في يد عاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمته لهما ورجع بنصفها على العاصب ودفعه الى رب الاولى في الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه * وعند محمد لا بدفعه ولا يرجع ثانيا وفي الصورة الثانية يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع * والنقص في المصاين كالمدر الا انه يدفعه وفي المدبر يدفع القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المدبر اختلافا واتفاقا * ولو عصب رجل مدرا مرتين فمات في كل منهما غرم سيده قيمته لهما ورجع بهما على الناصب ودفع نصفها الى وليّ الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفاقا وقيل فيه خلاف * ومن عصب صبيّا حرّا فمات في يده فجأة او محمي فلا شئ عليه وان بصاعقة او بهش حية فعلى عاقلته دية * ولو قتل صبي عدا مودعا عنده ضمن عاقلته * وان اكل طعاما او اتلف مالا اودع عنده فلا ضمان خلافا لابي

يوسف * ولو اودع عند عبد محجور مال فاستهلكه ضمن بعد العتق لافي الحال
خلافه والاقراض والاعارة كالايداع فيهما * والمراد بالصبي العاقل وفي غير العاقل
يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا اتلفه بلا ايداع ونحوه

﴿ باب القسامة ﴾

اذا وجد ميت في محلة به اثر القتل من حرج او خروج دم من اذنه او عينه
او اثر خنق او ضرب ولم يدر قاتله وادعى وليه قتله على اهلها وبعضهم ولا يثبت له
حلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولي * بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا * ثم
فضى على اهلها بالدية وماتم خلقه كالكبير ولا يحلف الولي * وان كان فيه لوث
من نقص اهلها عن الخمسين كررت اليمين الى ان تم ومن نكل حبس حتى
يحلف * ومن قال منهم قتله فلان استتاه في يمينه * وان ادعى الولي القتل على
غيرهم سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم على غيرهم خلافا لهما ولا على بعضهم
ان ادعاه اجماعا * ووجود اكثر البدن او نصفه مع الرأس كوجود كله * ولا قسامة
على صبي ومجنون وامرأة وعبد * ولا قسامة ولادية في ميت لا اثر به او يخرج
الدم من فيه او اهه او دره او ذكره او واحد اقل من نصفه ولو مع الرأس او نصفه
مشقوقا بالطول * وان وجد على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة وكذا
لو كان يقودها او راكبها وان احتمعوا فعليهم * وان وجد على دابة بين قريتين
فعلى اقربهما وان وجد في دار فله فعلى عاقلة وعندها لاشئ فيه * وان وجد
في دار اسان فعليه القسامة وعلى عاقلة الدية وان كانت العاقلة حضورا يدخلون
في القسامة ايضا خلافا لابي يوسف والاكررت عليه * والقسامة على الملاك دون
السكان وعند ابي يوسف على الجميع وهي اهل الحطة ولو بقي منهم واحد دون
المشتريين وعنده على المشتريين ايضا * وان لم يبق من اهل الحطة احد فعلى المشتريين
* وان بيع دار ولم تقض فعلى البائع وعندها على المشتري وفي البيع بخيار على
ذى اليد وعندها على من يصير الملك له * ولا ندرى عاقلة ذي اليد الا بحجة اهلها
* وان وجد في دار مشتركة سهام مختلفة فالقسامة والدية على الرأس * وان وجد
في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب * وان جد في مسجد محلة فعلى اهلها
وان بين قريتين فعلى اقربهما وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف
على السكان وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المال * وكذا ان وجد في المسجد

الجامع وكذا ان وجد في السجن وعن ابي يوسف على اهل السجن * وان في برية
ليس بقربها قرية يسمع منها الصوت فهو هدر * وكذا لو في وسط الفرات
وان محتسبا بالشط فلي اقرب القرى منه * وان التقى قوم بالسيوف ثم اجلوا
عن قتيل فلي اهل المحلة الا ان يدعى وليه على القوم او على معين منهم فتسقط
عنهم ولا يثبت على القوم الا حجة * ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة فان
في خباء او فسطاط فلي ربه والا فلي الاقرب منه وان كانوا قد قاتلوا عدوا فلاقسامة
ولادية * وان الارض مملوكة فالعسكر كالسكان والقسامة على المالك لا عليهم خلافا
لابي يوسف * ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهله ولم يزل ذا فراس حتى مات فلاقسامة
على القبيلة عند الامام وعند ابي يوسف لاشئ فيه ولو مع الجريح رجل فحمل
ومات في اهله فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام
يضمن * ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن الآخر
ديته عند ابي يوسف خلافا لمحمد * ولو وحد القتل في قرية لامرأة كرّر
اليمن عليها وتدى عاقلتها وعند ابي يوسف على عاقلتها القسامة ايضا * قال
المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة * ولو وجد في
ارض رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب الارض

كتاب المعاقلة

هي جمع معقلة وهي الدية * والمعاقلة من يؤذيها وهم اهل الديوان ان كان القاتل منهم
تؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين فان خرج ثلث عطايا في اقل او اكبر اخذ منها
* ومن لم يكن منهم فعاقلته فيبلته تؤخذ منهم في ثلث سنين من كل واحد ثلثة
دراهم او اربعة كل سنة درهم او درهم وثلث لا ازيد هو الاصح * وقيل في كل
سنة ثلثة دراهم او اربعة فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسبيا
على ترتيب العصابات والقبائل كاحدهم * وان كان بمن يتناصرون بالحرف او بالحام
فعاقلته اهل حرفه او حافه * وعاقلة المعتق ومولى الموالاة مولاه وعاقلته * وعاقلة
ولد الملاعة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد ما عقلوا عنه رجعوا على عاقلته بما عزموا
* وانما تعقل المعاقلة ما وجب بنفس القتل فلا تعقل جناية عمد ولا جناية عمد ولا
ما لم يصلح او اعتراف الا ان يصدّ قوه * ولا اقل من نصف عشر الدية بل ذلك
على الحاني ولا تدخل النساء والصبيان في العقل * ولا يعقل مسلم عن كافر ولا

(بالعكس)

بالمكس ويعقل الكافر عن الكافر * وان اختلفا ملة ان لم تكن العداوة بين الملتين
ظاهرة كاليهود مع النصارى وان لم يكن للذمي عاقلة فالدية في ماله في ثلث سنين * والمسلم
يعقل عنه بيت المال وقيل كالذمي * وان جنى حرّاً على عبد خطأ فعلى العاقلة

❦ كتاب الوصايا ❦

الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحبة بما دون الثلث
ان كان الورثة اغنياء او يستغنون باصبائهم والا فتركها احب * ولا تصح بما زاد
على الثلث ولا لقاتله مباشرة ولا لو ارثه الا باجارة الورثة وتصح بالثلث للاجنى
وان لم يجزوا * وتصح من المسلم للذمي وبالعكس * وتصح للحمل وبه ان كان
بينها وبين ولادته اقل من ستة اشهر * ولا تصح الهبة له * وان اوصى بامه
دونه صحّت الوصية والاستثناء ولا بد في الوصية من القبول ويعتبر بعد موت
الموصى ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وله تملك الا ان يموت الموصى له
بعد موت الموصى قبل القبول فانه يملكها وتصح لورثته * ولا تصح من صبي
ولا مكاتب وان ترك وفاء * والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح ممن يحيط
ديه بماله الا ان يرثه العرءاء * وللموصى ان يرجع في وصيته قولاً او فعلاً يقطع
حق المالك في الغصب او يريل ملكه كالبيع والهبة * وان اشتراء او رجع بعد ذلك
او يوجب في الموصى به زيادة لا يمكن التسليم الا بها كالتسويق والبناء
في الدار والحشو بالقطن وقطع الثوب ودخ الشاة رجوع * لا غسل الثوب
وتجصيص الدار وهدمها * والجحود ليس برجوع عند محمد خلافاً لابي يوسف
ولا قوله اخرت الوصية او كل وصية اوصيت بها لفلان فهي حرام * ولو قال
ما اوصيت به لفلان فهو لفلان فرجوع الا ان يكون فلان الثاني ميتاً * وتبطل
هبة المريض ووصيته لاجنية نكحها بعدها * وكذا اقراره ووصيته وهته
لانه الكافر او الرقيق ان اسلم او عتق بعد ذلك * وهبة المقعد والمفلوج
والاشل والمسلول من كل ماله ان طال ولم يحب موته مه والا فمن ثلثه

❦ باب الوصية بثلث المال ❦

ولو اوصى لكل من اثنين بثلث ماله ولم يجز وارثه قسم الثلث بينهما بصفين ولو
لاحدهما بثلثه وللآخر سدسه قسم اثلثا ولو لاحدهما بثلثه وللآخر بثلثيه او
بصفه او بكنه يصف الثالث بينهما وعندها يثلث في الاول ويخمس حسيب وثلاثة

اخناس في الثاني ويربع في الثالث * ولا يضرب الموصي له بالزائد على الثالث عند
الامام الا في المحاجة والسعاية والدراهم المرسلة * وتبطل الوصية بتصيب ابنه وتصح
بمثل نصيب ابنه فلو كان له ابنان فالوصي له الثلث وان ثلثة فالربع وان اوصى
بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة وان بسهم فالسدس وعندهما مثل نصيب احدهم
الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجزء
* وان اوصى له بسدس ماله ثم بثلث ماله واجازوا فله الثلث * وان بسدسه
ثم بسدسه فله السدس سواء اتحد المجلس او اختلف * ولو بثلث دراهمه او غنمه
او ثيابه وهي من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث
وكذا كل مكيل وموزون * وان بثاث ثيابه وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله ثلث
ما بقي وان بثلث عبيده فكذاك * وعندهما كل الباقي وقيل يوافقان والدواب
كالعبد * وان اوصى بالمال وله عين ودين فهي عين ان خرجت من ثلث
العين والا دفع ثلث العين وثلث ما يستوفي من الدين حتى يتم * وان اوصى
بثلث لزيد وعمر وواحدما ميت فكله للحي * وان قال بين زيد وعمر فالتصب
للحي * وان اوصى بثلث ماله ولا مال له فاكتسب فله ثلث ماله عند الموت
وان بثلث غنمه ولا غنم له او كان فهلك قبل موته بطلت * وان استفاد غنما ثم
مات صحت في الصحيح وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له فله قيمتها وتبطل
لو بشاة من غنمه ولا غنم له * وان اوصى بثلاث ماله لامهات اولاده وهن
ثلث والفقراء والمساكين فلهن ثلثة احماسه ولكل فريق خمس وعند محمد ثلثة
اسباعه ولكل فريق سبعا * وان اوصى بثلث ماله لزيد والفقراء فله نصفه
ولهم نصفه * وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثاه وان اوصى بمائة لزيد ومائة لعمر
ثم قال لكر اشركتك معهما فله ثلث ماله * ولو بمائة لزيد وحسين لعمر
فالكر نصف ماله منهما وان قال لفلان على دين فصدقه فانه يصدق الى
الثلث * فان اوصى مع ذلك بوصايا عزل ثلث لها وثلثان للورثة ويقال لكل
صدقه فلهما شتم فيؤخذ اصحاب الوصايا ثلث ما قرأ به والورثة ثلثاني ما قرأ به
ويحلف كل على العلم بدعوى الريادة على ما قرأوا * وان اوصى بعين لوارثه
ولا جبي فلا حنبي نصفها ولا شيء للوارث * وان اوصى لكل من ثلثة اشخاص
بنوب وهي متفاوتة فضاع نوب ولم يدرا ايها هو والورثة تقول لكل هلاك
حقك بطلت الوصية فان سلموا ما بقي فلدى الحيد ثلثا حيدهما ولدى الردى

ثلاثا رديهما والذي الوسط ثلث كل منهما وان اوصى بيت معين من دار
مشتركة قسمت فان خرج البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له وعند محمد له
نصفه والا فله قدر ذرعه وعند محمد قدر نصف ذرعه * والاقرار كالوصية
وقيل لا خلاف فيه لمحمد وهو المختار * وان اوصى بالف عين من مال غيره
فلربها الاجازة بعد موت الموصى وله المنع بعد الاجازة بخلاف الورثة لو
اجازوا ما راد على الثلث * وان اقر احد ابنتين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث
فعليه دفع ثلث نصيبه * وان اوصى بامة فولدت بعد موته فهما للموصى له ان
خرجا من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم منه وعندها منهما على السواء

باب العتق في المرض *

العبرة لحال التصرف في التصرف المتجز فان كان في الصحة فمن كل المال وان في
مرض الموت فمن ثلثه * والمضاف الى الموت من الثلث وان كان في الصحة
* ومرض صح منه كالصحة * والتحرير في مرض الموت والمحاباة والكفالة والهبة
وصية في اعتباره من الثلث فان اعتق وحابي وضاق الثلث عنهما فالمحاباة اولى ان
قدمت وهما سواء ان اخرت * وان اعتق بين محابتين فنصف للاولى ونصف
بين العتق والاخيرة وان حابي بين عتقين فنصف للمحاباة ونصف للعتقين
وعندها العتق اولى في الجميع * وان اوصى بان يعتق عنه بهذه المائة عبد فهاك
منها درهم بطلت الوصية وعندها يعتق بما بقي * ولو كان مكان العتق حج حج بما
بقي اجماعا * وتسطل الوصية بعتق عبده لوجني بعموت سيده فدفع بها وان فدى
فلا * ولو اوصى لزيد بنات ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث
عتقه في المرض فالقول للوارث ولا نبي لزيد الا ان يفصل الثلث عن قيمته او يبرهن
على دعواه * ولو ادعى رجل على الميت ديناً والعبد اعتقه في صحته وصدة قهما الوارث
سعى العبد في قيمته ويدفع الى العريم وعندها لا يسعى * وان اجتمعت وصايا
وضاق الثلث عنها قدمت العرائض وان اخرها فان تساوت في القرضية او غيرها
قدم ما قدمه * وقيل تقدم الزكاة على الحج وقيل بالعكس * ويقدم الحج والزكاة
على الكفارات في القتل والظهار واليمين والكفارات على صدقة الفطر وصدقة
الفطر على الاصححة * وان اوصى بحجة الاسلام اجموا عنه رجلا من بلده راكبا
ان وفق الثقة والافس حيث تقي * وان خرج حاجا فمات في الطريق واوصى

ان يحج عنه حج عنه من بلده * وعندها من حيث مات استحسانا وعلى هذا
الخلافا اذا مات الحاج عن غيره في الطريق

باب الوصية للاقارب وغيرهم *

جار الا لسان ملاصقه وعندها من يسكن محله ويجمعهم مسجدها * ويستوى
الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي * وصهره من هو دورحم
محرم من امرأته وخته من هو زوج دات رحم محرم منه * يستوى في ذلك
الحر والعبد والاقرب والا بعد واقاربه واقرباؤه وذو قرابته وارحامه وذو
ارحامه وانسابه الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه * ولا يدخل فيه
الوالدان والولد وفي الجدة روايتان * وان لم يكن له ذو رحم محرم بطلت وتكون
للانثى فصاعدا * وعندها من ينسب الى اقصى اب له في الاسلام بان اسلم او ادرك
الاسلام وان لم يسلم * فمن له عمان وخالان الوصية لعميه وعندها لكل على السواء
* ومن له عم وخالان نصف الوصية لعمه ونصفها بين خاليه * وان له عم فقط
فصنفها له وان عم وعمه وخال وخاله فالوصية للعم والعمه على السواء وعندها
الوصية لكل على السوية في جميع ذلك * واهل الرجل زوجته وعندها من يعولهم
وتضمهم نفقته وآله اهل بيته وابوه وجدته من اهل بيته * واهل نسبه من ينسب
اليه من جهة الاب وجدته اهل بيته * والوصية لبي فلان وهو اب صلب
لذكر خاصة * وعندها وهو رواية عن الامام يدخل الابن ايضا * ولو رتبة
فلان للذكر مثل حظ الانثيين ولولد فلان للذكر والانثى على السواء * ولا يدخل
اولاد الابن عند وجود اولاد الصلب ويدخلون عند عدمهم دون اولاد البنت
* وان اوصى لبي فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون فهي باطلة * وان لايتاهم
او عيائهم او منسائهم او ارامهم فللعني والفقير منهم والذكر والانثى ان كانوا
يحصون وللعقراء منهم خاصة ان كانوا لا يحصون ولمواليه فهي لمن اعتقهم في الصحة
او المرض ولاولادهم * ولا يدخل موالى الموالاة ولا موالى الموالى الا عند
عدمهم وتبطل ان كان له معتقون ومعتقون واقل الجمع اثنان في الوصايا كالموارث

باب الوصية بالخدمة والسكنى والثره *

تصح الوصية بخدمه عبده وسكنى داره وبعثها مدة معينة واذا * فان خرج
ذلك من الثلث سلم الى الموصى له والاقسمت الدار ونهايتها في العبد يومين لهم

ويوما له فاذا مات الموصي له ردت الى ورثة الموصي وان مات في حياة الموصي بطلت * ومن اوصى له بغلة الدار او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام في الاصح والامن اوصى له بالخدمة والسكنى ان يواجر * وان اوصى له ثمرة بستانه فان وفيه ثمرة فله هذه فقط * وان زاد ابدا فله هي وما يستقبل وان اوصى بغلة بستانه فله الموحود وما يستقبل * وان اوصى له بصوف غنمه اولينها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابدا او لم يقل

باب وصية الدمي

ولو جعل دمي داره بيعة او كيسة في صحته ثم مات فهي ميراث * ولو اوصى به لقوم مسلمين جاز من الثلث * وكذا في غير المسلمين خلافا لهما * وتصح وصية مستأمن لا وارث له في داره بكل ماله لمسلم او دمي * وان اوصى ببعضه رد الباقي الى ورثته * وتصح الوصية له مادام في داره من مسلم او دمي * وصاحب الهوى ان لم يكفر بهواه فهو كالمسلم في الوصية والا فكالمرتدة * ووصية الدمي تعتبر من الثلث ولا تصح لوارثه * وتجوز لدمي من غير ملته لا الحرب والله اعلم

باب الوصي

ومن اوصى الى رجل فقبل في وجهه ورد في غيبته لا يرتد وان رد في وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصي فهو بخير بين القبول وعدمه * وان باع شيئا من التركة لم يبق له الرد وان غير عالم بالايباء * فان رد بعد موته ثم قل صح ما لم ينفذ قاض رده * وان اوصى الى عبد او كافر او فاسق اخرج القاضى ونصب غيره وان الى عبده فان كان كل الورثة سفارا صح خلافا لهما * وان فيهم كبير بطل احماء ولو كان الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره * وان كان قادرا امينا لا يخرج القاضى وان شكا اليه الورثة او بعضهم منه ما لم يظهر منه خيانة * وان اوصى الى الاثنين لا ينفرد احدهما الا بشراء كفى وتجهيز وحصومة وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة الطفل وقبول الهبة له ورد وديعة معينة وتنفيذ وصية معينة واعتاق عبد معين ورد منسوب او مشري شراء فاسدا وجمع اموال ضائعة وحفظ المال وبيع ما يخاف تلفه وعند ان يوسف يجوز الاتفراد مطلقا فان مات احد الوصيين اقام القاضى غيره مقامه ان لم يوص الى احد * وان اوصى الى الحي جاز

ويتصرف وحده ووصى الوصى وصى في التركتين * وكذا ان اوصى اليه في احديهما خلافا لهما * وتصح قسمة الوصى عن الورثة مع الموصى له فلا يرجعون على الموصى له لو هلك حظهم في يد الوصى لا تقاسمته معهم عن الموصى له فيرجع عليهم بثالث مانق لو هلك حظه في يد الوصى * وصحت للقاضي لو قاسمهم عنه واحذ قسمله وفي الوصية بحج لو قاسم الوصى الورثة فضاغ عنده يؤخذ للحج ثلث مانق * وكذا لو دفعه لمن يحج فضاغ في يده وعند ابي يوسف ان بقي من الثلث شيء احذ والا فلا وعند محمد لا يؤخذ شيء منه * ولو باع الوصى من التركة عبدا مع غيبة الغرماء جاز * وان اوصى ببيع شيء من تركته والتصدق به فباعه وصيه وقبض ثمنه فضاغ في يده واستحق المبيع صمنه ورجع به في التركة * ولو قسم الوصى التركة فاصاب الصغير شيء فقبضه وباعه وقبض ثمنه فضاغ واستحق ذلك الشيء رجح في مال الصغير والصغير على حبة الورثة بحصته * ولا يصح بيع الوصى ولا شراؤه الا بما يتغابن فيه ويصحان من هسه ان كان فيه نفع خلافا لهما * وله دفع المال مضاربة وشركة وبضاعة * وقبول الحوالة على الاملاء لا على الاعسر * ولا يجوز له ولا للاب الاقراض ويجوز للاب الاقتراض لا للوصى ولا يجرى في مال الصغير * ويجوز بيعه على الكير العائب غير العقار * ووصى الاب احق بمال الصغير من جدّه فان لم يوص الاب فجدّه كالأب

(فصل في)

شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد * مهما لا قبل الا ان يدعيه زيد * وكذا لو شهد ابا الميت ولع شهادة الوصيين بمال للصغير وكذا للكبير في مال الميت وصحت له في غيره وعندها تصح للكبير في الوحيين * وشهادة الوصى على الميت جائزة لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم * ولو شهد رجلان لا آخرين بدين الف على ميت والآخرا ن لهما بماله صحتا خلافا لابي يوسف * ولو شهد كل فريق للآخر بوصية الف لا تصح * ولو شهد احد الفريقين للآخر بوصية جارية والآخر له بوصية عبد صحب * وان شهد الآخر له بوصية ثلث لا تصح

(كتاب الخنثى)

هو من له ذكر وفرح فان بال من احدها اعتبر به وان بال منهما اعتبر الاسبق

وان استويا في السبق فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما * فاذا بلغ فان
 ظهر بعض علامات الرجال من بسات لحية او قدرة على الجماع او اختلام
 كالرجل فرجل * وان ظهر بعض علامات النساء من حيض وحبل وانكسار
 ثدي ونزول لبن فيه وتمكين من الوطى فامرأة * وان لم يظهر شيء او تعارضت
 فمشكل * قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلاشكل واذا ثبت الاشكال
 اخذ فيه بالاحوط * فبصلي بتناع ويهت بين صني الرجال والنساء فلو وقف
 في صفهم يمين من لاصقه من جانيه ومن بجذاته من خلفه وان في صفهن اعاد
 هو * ولا يلبس حريرا ولا حليا ولبس الخيط في احرامه ولا يكشف
 عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم من رجل او امرأة ولا يسافر
 بلا محرم * ولا يمتسك رجل ولا امرأة بل بتناع له امة تحتته من ماله
 ان كان له مال والا فمن بيت المال ثم تناع * فان مات قبل ظهور حاله
 لا يفصل بل يتيمم ويكفن في خمسة ابواب * ولا يحضر بعد ما راحق غسل
 رجل ولا امرأة * وندب تسجدة قبره * ويوضع الرجل ممائلي الامام ثم
 هو ثم المرأة ان صلى عليهم جملة * وله اخس النصيين من الميراث عند الامام
 فلو مات ابوه عنه وعن ابن فلان سيمان وله سهم * وعند الشعبي له نصف
 النصيين وهو ثلثة من سبعة عند ابي يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد
 * ولو قال سيده كل عبد لي حرة او كل امة لي حرة لا يعتق ما لم يستثن * ولو قال
 بعد تقرر اشكاله اما ذكر او اثني لا يقبل وقبله يقل

﴿ مسائل شتى ﴾

كتابة الاخرس وايمساؤه مما يعرف به اقراره نحو تزوج وطلاق وبيع وشراء
 ووصية وقود عليه اوله كاليان ولا يحد لقذف ولا غيره * ومعتقل اللسان ان
 امتد به ذلك وعلمت اشاراته فهو كالاخرس والا فلا * والكتابة من الغائب
 ليست بحجة * قالوا الكتابة اما مستين مرسوم وهو كالنطق في الغائب
 والحاضر واما مستين غير مرسوم كالكتابة على الجدار واوراق الشجر ويسوى
 فيه * واما غير مستين كالكتابة على الهواء والماء ولا عبرة به
 * واذا اختلط الذكية بميتة اقل منها تحرى واكل والا فلا تؤكل حالة الاختيار
 ويحترى عند الاضرار واذا احرق رأس الشاة المتلطخ بدم ورال دمه فاتخذ

منه مرقه جاز والخرق كالفسل * ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض
 جاز بخلاف العشر * ولو دفع الاراضي المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز
 ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم صبح ولو عن رمضانين فلا فى الاصح
 * وكذا فى قضاء الصلاة لو نوى ظهرا عليه مثلا ولم ينو اول ظهر او آخر ظهر
 او ظهر يوم كذا وقيل يصح فيهما ايضا * ولو ابتلع الصائم بزاق غيره فان كان
 حبيبه لزمه الكفارة والا فلا * وقتل بعض الحاج عذر فى ترك الحج * ومن
 قال لامرأة عند شاهدين توزن من شدى فقالت شدم لا ينعقد النكاح بينهما
 ما لم يقل قبول كردم * ولو قال لها خويشتن رازن من كردانيدى فقالت
 كردانيدم فقال پذيرقم ينعقد * ولو قال لرجل دختر خويشتن را پسر من
 ارزاني داشتي فقال داشتم لا ينعقد * ولو منعت المرأة زوجها من الدخول
 عليها وهو يسكن معها فى بيتها كانت ناشزة * ولو سكن فى بيت النصب
 فامتنعت منه فلا * ولو قالت لا اسكن مع امك واربد يتسا على حدة فليس
 لها ذلك * ولو قالت مرا طلاق ده فقال داده كير او کرده كير او داده باد
 او کرده باد ان نوى يقع والا فلا * ولو قال داده است او کرده است يقع
 وان لم ينو * ولو قال داده آنكار لا يقع وان نوى * ولو قال وى مرا
 نشاید تا قيامت او همه عمر لا يقع الا بالنية * ولو قال لها حيله رنان كن فهو
 اقرار بالطلاق الثلاث * ولو قال حيله خويشتن كن فلا * ولو قالت له
 كايين ترا بنخشيدم مرا خنك باز دار فان طلقها سقط المهر والا فلا * ولو
 قال لعبد يامالكى او لامته انا عبدك لا يعتق * ولو دعى الى فعل فقال بر من
 سو كند است كه اين كار نكنم فهو اقرار باليمين بالله تعالى * وان قال بر من
 سو كند است بطلاق فاقرار بالحلف بالطلاق * فان قال قلت ذلك كذا
 لا يصدق وكذا لو قال مرا سو كند خانه است كه اين كار نكنم * ولو قال
 المشتري للبائع بعد البيع بها بازده فقال البائع بدهم يكون فسحا للبيع
 * العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد ما لم يبرهن المدعى * ولا يصح
 قضاء القاضى فى عقار ليس فى ولايته * واذا قضى القاضى فى حادثة بينة ثم
 قال رجعت عن قضائى او بدا لى غير ذلك او وقعت فى تليس الشهود او ابطلت
 حكمى ونحو ذلك لا يعتبر * والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة

وشهادة مستقيمة * ومن له على آخر حق فخياً قوماً ثم سأله عنه فآقر به
 وهم يرونه ويسمعونه وهو لا يراهم صحت شهادتهم عليه وان سمعوا كلامه
 ولم يروه فلا * ولو بيع عقار وبعض اقارب البايع حاضر يعلم البيع وسكت
 لا تسمع دعواه بعده * ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت فطلب
 اقاربها المهر وقالوا كانت الهبة في مرض موتها فقال بل في صحتها فالقول له * ولو
 آقر بحق ثم قال كنت كاذباً فيما اقررت حلف المقر له على ان المقر لم يكن كاذباً فيما
 آقرت ولست ببطل فيما يدعى عليه عند ابي يوسف وبه يفتى * والاقرار
 ليس سبباً للملك * ولو قال الآخر وكلتك بيع هذا فسكت صار وكلاً *
 ومن وكل امرأته بطلاق نفسها لا يملك عزلها * ولو قال لا آخر وكلتك بكذا
 على اني متى عزلتك فانت وكلي فطريق عزله ان يقول عزلتك ثم عزلتك *
 ولو قال كلما عزلتك فانت وكلي فطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة
 وعزلتك عن المنجزة * وقبض بدل الصلح قبل التفرق شرط ان كان ديناً
 بدين والا فلا * ومن ادعى على صبي داراً فصالحه ابوه على مال الصبي فان كان له
 ينة جاز الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يتقاض فيه وان لم يكن له ينة
 او كانت غير عادلة لا يجوز * ومن قال لا ينة لي ثم برهن صح * وكذا لو قال
 لا شهادة لي في هذه القضية ثم شهد * وللإمام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انساناً
 من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة * ومن صادره السلطان ولم يعين يبيع ماله
 قباع ماله فقد * ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها منه لا يصح
 الهبة ان قدر على الصرب * وان اكرهها على الخلع فخلعت يقع الطلاق ولا يجب
 المال * ولو احوالت انساناً بالمهر على الزوج ثم وهبت من الزوج لا تصح الهبة *
 ومن اتخذ ثراً او بالوعة في داره فزمنها حائط جاره وطلب تحويله لا يجبر عليه
 وان سقط الحائط منه لا يضمنه * ومن عمر دار زوجته بماله بآذنها فالعمارة لها
 والثقة دين له عليها وان عمرها لها بلا آذنها فالعمارة لها وهو متبرع وان عمر
 لنفسه بلا آذنها فالعمارة له * ومن اخذ غريمه فزعه اسان من يده فلا ضمان
 على التازع ومن في يده مال اسان فقال له سلطان ادفعه الي والاقطعت يدك
 او صرتك حسين سوطاً لا يضمن لو دفع * ولو وضع في الصحراء منجلاً ليصيد
 به حمار وحش وسمى عليه فجاء في القد ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لا يحل اكله

• ويكره من الشاة الحياء والخصية والمثانة والذكر والغدة والمرارة والدم المقسوح
• ولله اذى ان يقرض مال الغائب والطفل واللقطة • ولو كانت حشفة الصبي ظاهرة
من رآه ظنه محتثا ولا تقطع جلدة ذكره الا بمشقة جاز ترك سقته • وكذا شيخ
اسلم وقال اهل البصر لا يطبق الختان • ووقت الختان غير معلوم وقيل سبع سنين
• ولا يجوز ان يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع • ولا الاعطاء باسم
النيروز والمهرجان • ولا بأس بلبس القلاس وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ
الجاهل ولحافظ القرآن ان يحتم في اربعين يوما

• كتاب القرائن •

يبدأ من تركة الميت تجهيزه ودفعه بلا اسراف ولا تقير • ثم تقضى ديونه ثم
تفقد وصاياه من ثلث ما بقى بعد الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته • ويستحق الارث
نسب وسكاح وولاء • ويبدأ باصحاب القروض ثم بالعصبات النسبة ثم بالمعتق
ثم عصبته ثم الرد ثم دوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بنسب لم يثبت
ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال • وينع الارث الرق والقل كما مر
واختلاف الملتين واختلاف الدارين حقيقة او حكما • والمجمع على توريثهم
من الرجال عشرة الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوج
ومولى النعمة • ومن النساء سبع الام والجدة والبنت وبنت الابن والاخت
والزوجة ومولاة النعمة وهم ذو فرض وعصبة • فذو الفرض من له سهم
مقدر • والسهام المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثلثان
والثالث والسادس • فالنصف للبنت وللبن الابن عند عدمها وللأخت لابوين
وللاخت لاب عند عدمها اذا افردن • وللزوج عند عدم الولد وولد الابن
• والرابع له عند وجود احدهما وللزوجة وان تعددت عند عدمهما • والثلثان لها
كذلك عند وجود احدهما • والثلثان لكل اثنتين فصاعدا ممن قرضهن النصف •
والثلث للام عند عدم الولد وولد الابن والاثنتين من الاخوة والاخوات • ولها
ثلث ما سبق بعد فرض احد الزوجين في روح وابوين او روحه وابوين • ولو كان مكان
الاب فيهما جدة قلها ثلث الجميع خلا لابي يوسف • والاثنتين فصاعدا من ولد الام
يقسم لذكورهم واناثهم بالسوية • والسادس للواحد منهم ذكرا او انثى • وللأم
عند وجود الولد او ولد الابن والاثنتين من الاخوة والاخوات وللأب مع الولد

او ولد الابن وكذا للجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبه الى الميت ام فان دخلت فجد فاسد * وللجدة الصحيحة وان تعددت وهي من لا يدخل في نسبتها الى الميت جد فاسد * ولبنت الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات الصلب * وللأخت لاب كذلك مع الأخت الواحدة لابوين

﴿ فصل في العصبات ﴾

والعصبة بنفسه ذكر ليس في نسبته الى الميت اثنى وهو يأخذ ما أبنته القرائض وعند الانفراد يحرز جميع المال * واقربهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفل * ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح وان علا * ثم جزء ابيه وهم الاخوة لابوين اولاب * ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جده وهم الاعمام لابوين اولاب ثم بنوهم وان سفلوا * ثم جزء جد ابيه كذلك * والعصبة بعيره من فرضه النصف والثلاثان يصرن عصبة باخوتهن * ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها واخوها عصبة لا تصير عصبة بكالعمة وبنت الاخ والعصبة مع غيره الاخوات لابوين اولاب مع البنات وبنات الابن * ودوا لابوين من العصبات مقدم على ذى الاب * حتى ان الاحت لابوين مع البنت تحجب الاخ لاب * وعصبة ولد الزما وولد الملاعة مولى امه * والاب مع البنت صاحب فرض وعصبة * وآخر العصبات مولى العتاقة * ثم عصبته على الرقيب المذكور * فمن ترك اب مولا وابن مولا فماله كله لابن مولا وعند ابى يوسف للاب السدس والباقي للابن * ولو كان مكان الاب جد فكله للابن اتفاقا * ولو ترك جد مولا واخا مولا فالجد اولى وعندهما يستويان * والعصبة اما يأخذ ما فضل عن ذوى المروض * فلو ترك زوجا واخوة لام واخوة لابوين واما فالنصف للزوج والسدس للام والثالث للاخوة لام ولا يشاركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والحارية

﴿ فصل في الحجب ﴾

حجب الحرمان متف في حق ستة الابن والاب والبنت والام والزوج والزوجة ومن عداهم يحجب الاعد بالاقرب وذو القرابة بذى القربايتين ومن يدلى بشخص لا يرث معه الا اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها * ونحجب الاخوة بالابن وابنه وان سفل وبالاب والجد * ونحجب اولاد العلات بالاح لابوين ايضا وعندها لا يحجب الاخوة لابوين اولاب بالجد بل

يقلسمونه وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثلث عند عدم ذى الفرض او عن
السدس عند وجوده والقوى على قول الامام * واذا استكمل بنات الصلب
الثلاث سقط بنات الابن الا ان يكون بحذائهن او اسفل منهن ابن ابن فيحسب
من بحذائه ومن فوقه بمن ليست بذات سهم ويسقط من دونه * واذا استكمل
الاخوات لابوين الثلاثين سقط الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ لاب *
والجدات كلهن يسقطن بالام والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجدات الام
الاب * والقربى منهن من اى جهة كانت تحجب البعدى من اى جهة كانت
وارثة كانت القربى او محجوبة كام الاب مع فانها تحجب ام ام الام * واذا اجتمع
جدتان احديهما ذات قرابة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين كام اب الاب
وهى ايضا ام الام قلت السدس لذات القرابة وثلاثة للاخرى عند محمد وينصف
عند ابى يوسف * والمحروم بالقتل ومحوه لا يحجب والمحجوب يحجب كما مر فى
الجدة * وكالاخوة والاخوات يحجبهم الاب ويحجبون الام من الثلث الى السدس

(فصل)

واذا زادت سهام القرىضة على القرىضة فقد عالت * واربعة مخارج لا تعول
الانسان والثلثة والاربعة والثمانية * وثلاثة تعول الستة الى عشرة وترا وشفعا
* واثنى عشر الى سبعة عشر وترا لاشفعا * واربعة وعشرون الى سبعة
وعشرين عولا واحدا فى المنوية وهى امرأة وبتان وابوان * والرد صدقة
العول بان لا تستعرق السهام القرىضة مع عدم العصبه فيرد الباقي على ذوى
السهام سوى الزوجين فقدر سهامهم * فان كان من يرد عليه حسا
واحدا فالمسئلة من عدد رؤسهم * وان كانوا جدسين او اكثر من عدد
سهامهم * فمن اثنين لو كان فى المسئلة سدسان ومن ثلثة لو سدس وثلاث * ومن
اربعة لو سدس ونصف * ومن خمسة لو ثلث ونصف او سدسان ونصف او ثلثان
وسدس * فان كان مع الاول من لا يرد عليه اعطى فرسه من اقل مخارجه ثم
قسم الباقي على رؤسهم * فان استقام كزوج وثلاث بنات والا فان وافق
ضرب وفق رؤسهم فى محرج فرص من لا يرد عليه كزوج وست بنات * وان
باين ضرب كل رؤسهم فيه كزوج وخمس بنات * وان كان مع الثانى من لا يرد
عليه قسم الباقي على مسئلة من يرد عليه * فان استقام كروجة واربع حداث وست

اخوات لام والاضرب جميع مسئلتهم في مخرج فرض من لا يرث عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات ثم يصرب سهام من لا يرث عليه في مسئلة من يرث عليه وسهام من يرث عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرث عليه وتصحيح بالاصول الآتية

﴿ فصل ﴾

ذوالرحم قريب ليس بعصبة ولا ذى سهم ويرث كما يرث العصبة عند عدم ذى السهم فمن افراد منهم احرز جميع المال * ويرجىون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة * وان اختلفت فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كالأفراد وعند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل حظ الانثيين * وتعتبر ابدان الفروع ان اختلفت الاصول وكذا ان اختلفت عند ابى يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع * ويقسم على اول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكور على حدة والاناث على حدة فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك ان كان والادفع حصة كل اصل الى فرعه ويقول محمد يفتى * ويقدم جرة الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفار * ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات * ثم حزة ابيه وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة * ثم جزء حده وهم العمات والحالات والاخوال والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولاد هؤلاء * ثم جزء حذايه اوامه وهم عمات الاب او الام وخالاتهما واخواتهما واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامهما واولاد اعمام الام

﴿ فصل ﴾

والغرقى والهدمى اذا لم يعلم ايهما مات او لا يقسم مال كل على ورثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابناعم احدهما اخ لام اعطى السدس فرضا ثم اقتسما الباقي عصوبة

﴿ فصل ﴾

ولا يرث المحوسى بالانكحة الباطلة وان اجتمع فيه قرابتان لو انفردا في شخصين ورثا بهما يرث بها وان كانت احديهما تحجب الاخرى يرث بالحاجة

ويوقف للحمل نصيب ابن واحد هو المختار وعند أبي يوسف نصيب ابنين
فان خرج أكثره حيا ثم مات ورث وان اقله فلا

﴿ فصل ﴾

المناسخة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فصحيح المسئلة الاولى ثم الثانية * فان
استقام نصيب الميت الثاني على مسئلته والا فاضرب وفق التصحيح الثاني
في التصحيح الاول ان وافق نصيبه مسئلته والا فاضرب كل الثاني في الاول
فال حاصل من الضرب مخرج المسئلتين * ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول
في وفق التصحيح الثاني اوفي كله وسهام ورثة الميت الثاني في وفق ما في يده
اوفي كله فما خرج فهو نصيب كل فريق فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان
الاول والثالث مكان الثاني وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وهلم جرا

﴿ حساب الفرائض ﴾

الفروض نوطان الاول النصف ونصفه وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن والثاني
الثلاثان ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السدس فالنصف يخرج من
اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلاثان من ثلثة والسدس من ستة
* واذا اختلط النصف بالوع الثاني او ببعضه من ستة او الربع من اثني عشر او الثلث
من اربعة وعشرين * واذا انكسر سهام فريق عليهم * بايت سهامهم عددهم فاضرب
عددهم في اصل المسئلة كامرأة واخوين * وان وافق سهامهم عددهم فاضرب
وفق عددهم في اصل المسئلة كامرأة وستة اخوة * وان انكسر سهام فريقين
او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم فاضرب احد الاعداد في اصل المسئلة كن ثلاث
بسات وثلثة اعمام * وان تداخلت الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة
كاربع زوجات وثلاث جدات واثني عشر عمما * وان وافق بعض الاعداد
بعضا فاضرب وفق احدها في جميع الباقي والمبلغ في وفق الثالث ان وافق والا
في جميعه والمبلغ الرابع كذلك * ثم الحاصل في اصل المسئلة كاربع زوجات
وحس عشرة جدة وثمانى عشرة بنا وستة اعمام وان تسايفت الاعداد فاضرب
كل احدها في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع * ثم الحاصل
في اصل المسئلة كامرأتين وعشر سات وست جدات وسبعة اعمام * وان كانت
المسئلة عائلة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه مع العول في جميع ذلك

(وتداخل)

﴿ فصل ﴾

وتداخل العسدين يعرف بان تطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فيقفيه
او تقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمة صحيحة كالحسنة مع العشرين * وتوافقهما
بان تنقص الاقل من الاكثر من الجانين حتى يتوافقا في مقدار * فان توافقا
في واحد فهما متباينان وان في اكثر فهما متوافقان فان كان اثنين فهما متوافقان
بالنصف * وان ثلثة فبالثلث واربعة فالربع هكذا الى العشرة * وان في واحد
عشر فيجزء من واحد عشر وهلم جرا * وان اردت معرفة نصيب كل فريق
من التصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسئلة فيما صر به في اصل المسئلة
فاخرج فهو نصيبه * وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فانسب
سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط بمثل تلك النسبة
من المضروب لكل فرد منهم * وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرماء
فاطر بين التركة والتصحيح * فان كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل
وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم الحاصل على وفق التصحيح فما
خرج فهو نصيب ذلك الوارث * وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل
وارث في جميع التركة ثم اقسم الحاصل على جميع التصحيح فما خرج فهو نصيبه
* وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق * وفي القسمة بين الغرماء اجعل مجموع
الديون كالتصحيح وكل دين كسهام وارث ثم اعمل العمل المذكور * ومن
صالح من الورثة او الغرماء على نبي منها فاطرح نصيبه من التصحيح او الديون
واقسم الباقي على سهام من بقي اوديونهم

قال الفقير هذا آخر ما تقي البحر ولم آل في عدم ترك نبي من مسائل الكتب الاربعة
والتمس من الناظر فيه ان اطلع على الاحلال بشي منها ان يالحقه بحاله فان الاسان
محل الديان * وليكن ذلك بعد التأمل في مطان تلك المسئلة فانه ربما ذكرت بعض
المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع آخر وفي غيره في موضع آخر فاكثف
بذكرها في احد الموضعين * ثم اني زدت مسائل كثيرة من الهداية ومن مجمع
البحرين ولم ارد ثبثا من غيرها حتى اسهل الطلب على من اشتبه عليه شيء
بما ليس في الكتب الاربعة * والله حسي وبعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم * والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين

قد كل طبع هذا المتن الموحز المختصر * المسمى بملتقى الابحر * المشعرون بانواع
التفائس الفقهية * والمسائل البديعة الشرعية * للعالم العامل المحقق * والفاضل
الكامل المدقق * ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي * اسكنه الله تعالى في جنات
عليان بحرمة النبي * في عصر سلطنة سلطاننا الاعظم * ومولانا المعظم الافخم *
بازل المعارف والعرفان * وحامي الشريعة والفرقان * الا وهو سلطان ابن السلطان
السلطان الغازي **عبد الحميد خان** * ادام الله تعالى سلطته بالعافية الدائمة ما نشرت
الكتب وقرئت في كل حين وان * بحرمة من انزل عليه القرآن * وكان ذلك
في المطبعة العثمانية * في دار السلطنة العلية * حفظهم الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات
الساوية والارضية * خمسة عشر ليال يقين من رجب المرد * رابع اشهر الحرم
الثلاثة السرد * سنة تسع وثلاثمائة وثلث * من هجرة من له السعادة والعز
والشرف * الحمد لله ولي الاتمام وموفق الاحتتام * والصلاة على خير
الخلائق اسعد الانبياء محمد عليه السلام * وعلى آله الصخام
* وصحابة الكرام *



ما يزيد جامع شرفي در سعام
مجيز لرندن استانبولي السيد
حافظ محمد اسعد افندي رئيس
المصححين في المطبعة العثمانية

باب مشيختنا هيدن تعيين اولنان
آيدينلي قاضي زاده الحاج حافظ
محمد امين افندي المصحح

باب مشيختنا هيدن تعيين اولنان بايزيد
جامع شرفي در سعام لرندن اكينلي
اشرف زاده الحاج حافظ محمد حلوصي
افندي المصحح

فاتح جامع شرفي در سعام مجيز لرندن
استانبولي السيد حافظ محمد امين
افندي المصحح

نور عثمانيه امام اولي ريزه لي الحاج
حافظ احمد افندي المصحح

